Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد ~ تلمسان ~
الملحقة الجامعية ~ مغنية ~
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي
مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر

إشكالية تحقيق برامج الاستثمار المحلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بين العوائق و الآفاق

من إعداد الطالبتين
- بن عيش أسماء
- خروش بشرى

تحت إشراف الدكتور:
محمد بن عزة

لجنة المناقشة

أ. بن لباد محمد	أستاذ مساعد	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بن عزة محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرف
أ. بن شعيب فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية: 2015 ~ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

الهي

لايطيب الليل إلا بشكرك... ولايطيب النهار إلا بطاعتك ... ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك

... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة و السلام

إلى من أحمل اسمك بفخر .. يامن أفتقدك منذ الصغر .. يا من يرعش قلبي لذكرك ..

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي.

إلى حكمتي .. و علمي، إلى أدبي .. و حلمي، إلى طريقي .. المستقيم، إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل

الى من في الوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية الأولى و الثانية.

إليكم يا قرة عيني و فرحة أملي " فاطمة الزهراء "، "شهرزاد "و زوجها و ابنها

الغالي "الياس" إلى "نورية" و زوجها إلى "يامنة" و زوجها و أبناؤها إلى أخواي" محمد"

و زوجته و أبناؤه، و أخي "فتح الله" و زوجته، إلى خالتي العزيزة "الزهراء" و ابنتاها

"كريمة"و "اسمهان" و خالتي حياة وابناها أمينة و عبد الحق إلى جدتي أطال الله في عمرها

و الى أخوالي ،الى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ...إلى من تحلو بالإخاء و تميزوا

بالصفاء و العطاء الى "بشرى" و "نور الهدى" الى "جهيدة "و "فريدة و زكية.

أسمـاء

إهداء

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين،
أما بعد:
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى من لم أجد الكلمات لوصفها و وصف فضلها و مكانتها في قلبي أمي الحبيبة الغالية التي تحملت من أجلي الصعاب و كانت مسندي في هذه الحياة.

إلى روح أبي الذي لم أتعود فراقه بعد و الذي منحني كل الإرادة و القوة و الدعم لأكمل مسيرتي الدراسية ~ رحمك الله ~ و أسكنك جنات النعيم.

إلى أعز قطعة من روحي ابني الغالي " أنيس " و إلى زوجي الذي كان سندي و رفيق دربي " أمين ".

إلى من حملنا رحيم واحد اخوتي " علية " ~ " فايزة " و " كمال ".
إلى صديقتي التي تقاسمت معي عناء العمل " أسماء ".
إلى كل من تمنى لي النجاح و أحب لي الخير و ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد
أشكركم جميعا.

بشرى

تشكرات

الحمد لله والشكر الأول لله العلي القدير على كل النعم المسداة من يوم خلقنا نحمده أن جعل لنا مقعد علم ينير به طريقنا ويثبت به أقدامنا إن شاء الله، والذي ندعوه أن يجعل مقعدا في الجنة لنا ولكل من ساعدنا لإتمام هذا العمل المتواضع

وليتم شكرنا لله علينا بشكرهم:

نشكر الأستاذ الفاضل الدكتور بن عزة محمد على قبوله الإشراف على

مذكرتنا هذه وكذا على المساعدات والتوجيهات التي قدمها لنا وعلى الثقة

التي منحنا إياها.

كما أتقدم بالشكر و التقدير لكافة أعضاء لجنة المناقشة

على تجشمهم عناء القراءة و التصحيح.

وشكرا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الفهـرس

المحتويـــات	الصفحة
الإهـداء	-
التشـكر	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الأشكـــال	-
فهرس الجداول	-
المقدمـــة العامـة	أ- خ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار.....	01
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول:الاستثمار في الفكر الاقتصادي.....	02
المطلب الأول: الاستثمار في الفكر الكلاسيكي.....	02
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية و تحديد الاستثمار.....	02
الفرع الثاني: علاقة الاستثمار بالادخار.....	04
المطلب الثاني:الاستثمار في الفكر الكينزي.....	06
الفرع الأول: منحنى الطلب على الاستثمار	06
الفرع الثاني: تحديد دالة الاستثمار عند كينز.....	07
المطلب الثالث: الاستثمار في الفكر الماركسي.....	11
الفرع الأول: نظرية قيمة العمل و فائض القيمة.....	11

الفرع الثاني: الاستثمار و علاقته برأس المال و الفائض الاقتصادي.....	11
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....	13
المطلب الاول: تعاريف الاستثمار و مفاهيمه.....	13
الفرع الاول: تعريف عام للاستثمار.....	13
الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للاستثمار.....	14
الفرع الثالث: التفرقة بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة.....	15
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار و أهدافه.....	17
الفرع الأول: أهمية الاستثمار.....	17
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار.....	18
المطلب الثالث: مبادئ و خصائص و مميزات الاستثمار.....	19
الفرع الأول: مبادئ الاستثمار.....	20
الفرع الثاني: خصائص و مميزات الاستثمار.....	21
المبحث الثالث: أنواع و محددات الاستثمار.....	22
المطلب الأول: أنواع الاستثمار.....	22
الفرع الأول: تصنيف الاستثمارات من الناحية القانونية.....	22
الفرع الثاني: تصنيف الاستثمارات من حيث المدة الزمنية.....	22
الفرع الثالث: تصنيف الاستثمارات من حيث الأهمية و الغرض.....	23
الفرع الرابع: تصنيف الاستثمارات من حيث الموطن.....	23
الفرع الخامس: تصنيف الاستثمارات وفقا	24

لطبيعتها.....	
المطلب الثاني: محددات الاستثمار.....	24
الفرع الأول: سعر الفائدة.....	24
الفرع الثاني: الاستثمار و معدل التغير في الدخل.....	25
الفرع الثالث: الاستثمار و التوقعات.....	26
الفرع الرابع: الاستثمار و مستوى الربح.....	26
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: دور برامج الاستثمار في تفعيل التنمية الاقتصادية.....	29
مقدمة الفصل.....	29
المبحث الأول: الاطار الفكري للتنمية الاقتصادية.....	30
المطلب الأول: التنمية لدى التقليديين.....	30
المطلب الثاني: التنمية لدى النيوكلاسيك.....	33
المطلب الثالث: الاطار الكينزي التنمية الاقتصادية.....	35
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية.....	37
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.....	37
الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية.....	37
الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن.....	38
الفرع الثالث :نظرية النمو الغير متوازن.....	38
الفرع الرابع: نظرية أقطاب النمو	38

لبيرو.....	
الفرع الخامس: نظرية التغير الهيكلي و أنماط التنمية.....	39
الفرع السادس: نظريات التبعية.....	39
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....	39
الفرع الأول:ماهية النمو الاقتصادي.....	39
الفرع الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.....	40
الفرع الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.....	41
المطلب الثالث: أبعاد و أهداف التنمية الاقتصادية.....	42
الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية.....	42
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.....	43
المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية للاستثمار على مقومات التنمية الاقتصادية.....	45
المطلب الأول: علاقة الاستثمار بزيادة رأس مال المجتمع و استغلال موارد المجتمع.....	45
الفرع الأول: الاستثمار و زيادة رأس مال المجتمع.....	45
الفرع الثاني: الاستثمار واستغلال موارد المجتمع.....	45
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية.....	46
المطلب الثالث: دور الاستثمار في معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني.....	48
الفرع الأول: علاج الفجوة الانكماشية.....	48

الفرع الثاني: علاج الفجوة التضخمية.....	49
خاتمة الفصل.....	50
الفصل الثالث: دوربرامج الاستثمار المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014/2000	50
مقدمة الفصل.....	50
المبحث الأول: واقع الاستثمار في الجزائر.....	51
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.....	51
الفرع الأول : واقع الاقتصاد الجزائري.....	52
الفرع الثاني: التطورات التشريعية الادارية.....	52
المطلب الثاني: هيئات دعم الاستثمار في الجزائر.....	54
الفرع الأول: انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها(APSSI).....	54
الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار.(CNI).....	55
الفرع الثالث: انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).....	56
الفرع الرابع: الشباك الموحد.....	56
الفرع الخامس: خلق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).....	57
المبحث الثاني: استراتيجية البرامج الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر خلال الفترة 2014/2000.....	58
المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.....	58
الفرع الأول: التوزيع السنوي لمبالغ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.....	58

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي السنوي لمخطط الانعاش الاقتصادي.....	59
الفرع الثالث: السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.....	61
الفرع الرابع: تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2004	62
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....	63
الفرع الأول:التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....	64
الفرع الثاني: : ظروف اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....	65
الفرع الثالث: تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2009.....	66
المطلب الثالث: برنامج التنمية الاقتصادية 2010-2014.....	67
الفرع الأول: التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج الخماسي.....	68
الفرع الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.....	69
الفرع الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014.....	71
المبحث الرابع: أثار البرامج الاستثمارية على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	72
المطلب الأول:أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي.....	72
الفرع الأول: أثر برنامج الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي.....	72
الفرع الثاني: أثر البرنامج التكميلي على النمو الاقتصادي.....	76
الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي.....	78

المطلب الثاني: أثر البرامج الاستثمارية على معدلات البطالة	79
الفرع الأول: أثر برنامج الانعاش الاقتصادي على معدل البطالة.....	79
الفرع الثاني: أثر البرنامج التكميلي على معدل البطالة.....	81
الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي على معدل البطالة.....	85
المطلب الثالث: أثر البرامج الاستثمارية على معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2010.....	87
المبحث الخامس: معوقات و افاق السياسة الاستثمارية.....	89
المطلب الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر.....	89
الفرع الأول: المعوقات الاجتماعية.....	89
الفرع الثاني: المعوقات السياسية و الأمنية.....	90
الفرع الثالث: المعوقات الإدارية.....	91
الفرع الرابع: المعوقات البنكية و التمويلية.....	91
المطلب الثاني: افاق الاستثمار في الجزائر.....	93
الفرع الأول: المزايا المقارنة للجزائر.....	93
الفرع الثاني: السياسات التنموية في الجزائر.....	99
خاتمة الفصل الثالث.....	102
الخاتمة العامة.....	103
قائمة المراجع.....	106

قائمة الأشكال

الرقم	العنــوان	الصفحة
01	دالة الادخار	03
02	دالة الاستثمار عند الكلاسيك	04
03	علاقة الاستثمار بالادخار	05
04	منحنى الطلب على الاستثمار	07
05	الشكل البياني لدالة الاستهلاك	08
06	دالة الادخار	09
07	الشكل البياني لدالة الاستثمار	10
08	مفهوم الاستثمار	14
09	العلاقة ما بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة	15
10	الاستثمار و المضاربة و المقامرة و علاقتهما بقرار الاستثمار	16
11	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2001-2004	73
12	الإنفاق العمومي و معدلات البطالة لبرنامج 2001-2004	80
13	الإنفاق العمومي و معدلات البطالة لبرنامج 2005-2009	83
14	حوصلة مقارنة لواردات الجزائر في الفترة 2004-2009	94
15	الوضعية الاقتصادية للجزائر	95

قائمة الجداول

الرّقم	العنـــوان	الصّفحة
01	مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري.	52
02	التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	58
03	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	59
04	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي	61
05	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	62
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.	62
07	التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	64
08	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.	65
09	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.	66
10	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	68
11	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 2001-2004	72
12	معدلات النمو القطاعية	74
13	تطور الاستثمار العام، الفائدة و الادخارخلال الفترة 2001-2004	75
14	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2005-2009	76
15	تغيرات الاستثمار و الادخار و أسعار الفائدة	77
16	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010-2012	78
17	تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 2001-2004	79
18	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل	81
19	تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي 2005-2009	82
20	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل	84
21	تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 2010 إلى 2014	85
22	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2010	87
23	مقارنة بين مخاطر بعض الدول مع الجزائر	95

المقدمة العامة

لقد أصبح موضوع الاستثمار من بين الموضوعات التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية و الادارية و غيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة ,هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصا في البلدان النامية التي تعاني من مشكلات عديدة كالبطالة ,انخفاض مستوي الدخل الفردي والفقر ,ضعف البنى التحتية ,نقص الاستثمارات الانتاجية التي تخلق قيمة مضافة و توظيف الكفاءات القادرة على التغيير.

وهذا ما دفعها أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموية من شأنها أن ترسم تخرجها من مأزق التخلف الاقتصادي و الاجتماعي محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة ,الا ان المشكلة الرئيسية التي تعرقلها عن تحقيق أهدافها المتمثلة في ندرة الأموال وكيفية استخدامها برشاد وحسن وتدبير.

ويترتب عن ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة بدءا من الاستثمارات المحلية ووصولا الى الاستثمارات الاجنبية باعتبار عنصر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية اضافية مكملة للادخار الوطني.

وتعد الجزائر احدي هذه الدول النامية التي تتسلق سلم التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة مناخ استثمارها بإعداد برامج استثمارية وسن قوانين لتشجيع وتطوير الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الاجنبي مع انشاء تنظيمات وهياكل متخصصة في دعم وتطوير الاستثمار.

وبالرغم من تجنيد هذه الأساليب الا أن المناخ الاستثماري في الجزائر يتأجج بين العوائق والحوافز في انتظار الوصول الى هدفها المتمثل في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية ,وعلى ضوء هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقا من **الاشكالية** التي تتمثل فيما يلي:

- **الى أي مدى مساهمت برامج الاستثمار المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

- وتنجر عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هو الاطار النظري والتفسيري للاستثمار؟
2. ما الدور الذي تلعبه برامج الاستثمار في تفعيل التنمية الاقتصادية؟

3. ما هي المجهودات التي بدلتها الجزائر في اطار البرامج الاستثمارية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة؟
4. ما هي العوائق التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ برامجها الاستثمارية؟

الفرضيات:

ان الاجابة الواضحة على هذه التساؤلات هي بمثابة المحاور الرئيسية التي سيتم تناولها في بحثنا هذا, ولا يمكن ذلك الا بصياغة مجموعة من الفرضيات تعتبرها توضيحات أولية لتلك التساؤلات والتي تكمن فيما يلي:

1. يساهم الاستثمار في خلق القيمة المضافة و الرفع من مستوي النمو الاقتصادي بصفة خاصة وزيادة النمو بصفة عامة.
2. يعتمد رفع مستوى التنمية الاقتصادية على الاختيار الامثل والمناسب لبرامج الاستثمار.
3. لم تحقق برامج الاستثمار الاهداف المرجوة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية الدراسة لموضوع الاستثمار في الدور الذي يلعبه في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي التي تسعى الدول النامية لتحقيقه وخاصة الجزائر التي تعاني من عدة مشاكل تتعلق بالتنمية الاقتصادية.

ويعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة و الاقتصاد ,ومجال اهتمام الباحثين و الجامعيين ,و محل اهتمام الدراسات الاقتصادية و المالية و المصرفية و الادارية و غيرها من التخصصات المهتمة بقضايا الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- عرض وتقديم الاطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار
- عرض وتقديم بعض المفاهيم النظرية للتنمية الاقتصادية
- دراسة اثار الاستثمار على مقومات التنمية الاقتصادية
- دور برامج الاستثمار المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
- دراسة واقع وافاق الاستثمار في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- الأهمية و المكانة التي يحتلها الاستثمار في الواقع الاقتصادي

- قلة الدراسات التي عالجت موضوع الاستثمار و علاقته بالتنمية المحلية

- الدور الذي قد يلعبه الاستثمار في الجزائر اذا ما عمل المهتمون به و تقديم الدعم المناسب له حتى يؤدي الدور الذي يجب أن يلعبه كما هو ملاحظ في سائر مختلف دول العالم

- ميل الطالب الى البحث و الدراسة في موضوع الاستثمار

- التمهيد للمزيد أكثر من الرغبة والاهتمام بهذا الموضوع الشائك و الواسع النطاق لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلا

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند اعداد هذا البحث ما يلي:

- بعض النتائج المحصل عليها من الدراسات السابقة هي مخالفة للواقع و هذا ما يؤثر سلبا على الاستنتاجات التي تطبع الدراسة

- عدم توفر دقة المعطيات و المعلومات الاحصائية المتعلقة بالاستثمارات و توزيعاتها القطاعية و الجغرافية.

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات ,اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و التحليلي.

حيث يتعلق الجانب الوصفي باستعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار و التنمية الاقتصادية.

أما الجانب التحليلي في الجانب العملي (دراسة حالة), فقد قمنا بنوع من التحليل النسبي لتوضيح دور برامج الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية.

الدراسات السابقة:

سنلقي الضوء من خلال هذه الدراسات الى بعض الأبحاث و الملتقيات و المذكرات التي سبق و تطرقت الى موضوع هذا البحث و النتائج المتوصل اليها :

1. دراسة **"منصوري الزين" آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**,أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية , جامعة الجزائر,سنة 2011-2012 :

أن الجزائر أبدت ارادة قوية وبدلت مجهودات معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار, وذلك بانتهاج سياسة اصلاح اقتصادي ,وبسن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار ,وعلى الرغم من النتائج المحققة خلال عشرية الاصلاح الاقتصادي ,و التي انعكست بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد ,حيث تقلص معدل البطالة ,وتحسن مستوى الدخل ,الا أن ركود الاستثمارات المحلية و الأجنبية ,و تباطؤ وتيرة الاصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة.

2. دراسة **" فتوح خالد "الاستثمار و دوره في التنمية المحلية**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية ;جامعة تلمسان ; سنة2009-2010**:**

لقد ساهمت السياسة الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه في تحقيق نتائج نسبية على مستوى التنمية المحلية أما السياسة التنموية التي باشرتها الجزائر في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في احداث قفزة نوعية في تحقيق التنمية المحلية و ذلك راجع الى الوضعية المالية المريحة ,هذا من جهة ومن جهة أخرى الى الوضعية الأمنية التي ساعدت على ذلك.

3. دراسة **"محمد كريم قروف" ,تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012** ,ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ,يومي 11-12 مارس 2013:

ان برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق معدلات نمو مقبولة نسبيا ,اذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج ,خاصة قطاع الأشغال العمومية و البناء ,المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج بالإضافة الى قطاع الفلاحة ,عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به ,و كذا قطاع الخدمات أي ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية واضحة و شاملة تعمل خاصة على ازالة مختلف الاختلالات ,والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الانتاج الوطني ,وتعبئة كل قدراته وتمكينه لاستغلال المزايا النسبية المتاحة ,ليكون أكثر فعالية و تنافسية.

4. دراسة **"مدوري عبد الرزاق ;عرض و تقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ,مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف ,2012-2013 :

هناك علاقة سببية بين الانفاق الاستثماري و النمو الاقتصادي لأن سياسة الانفاق لا مناص عنها في أوقات الكساد لتفعيل الطلب ضمن سياسات عمومية هادفة لتحقيق استراتيجية النمو على أسس متينة تدعو الى انشاء بنية أساسية للاقتصاد ,فهذا الأمر لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية و رغم تنفيذ البرامج التنموية المقررة منذ سنة2001 ,الا أن منافع النمو لم تتحقق ,لأن الجزائر لازالت تعاني من تبعية لقطاع المحروقات.

5. دراسة **"بن عزة محمد ",آثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر** ,ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ,يومي 11-12 مارس 2013 :

تعتبر برامج الانفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية و تحقيق مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث أن برامج الانفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر اذ هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو خاصة المحروقات و الفلاحة و الصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينفي وجود مضاعف الانفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ,بينما يؤثر المجهود الانفاقي للدولة ويظهر مضاعف الانفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية و الخدمات.

6. دراسة**" بلقاسم رحالي ","ركن الدين فلاك ",دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010** ,ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة :

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على ظاهرة البطالة في الجزائر من 1970 الى 2010 ,من خلال اجراء دراسة قياسية لقياس و تكميم الأثر الناتج عن نسبة الاستثمار العمومي ممثلا في نفقات التجهيز الى الناتج الداخلي الاجمالي على معدل البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى لهذا المعدل ,كمعدل النمو الاقتصادي، المجتمع النشيط ,مع

مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري و الدور الدي تلعبه أسعار البترول في تحديد و رسم معالم السياسة الاقتصادية من جهة أخرى.

7. دراسة **"عبد الكريم أحمد عاطف"** , **مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات،** مركز الدراسات و البحوث اليمنية**:**

أثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هناك علاقة ارتباط قوية و طردية بين توفر محددات مناخ الاستثمار التي سبقت الاشارة اليها و غيرها ,و كمية تدفق رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر الى أي بلد ,كما تبين من النتائج أن هناك علاقة سببية مباشرة بين توفر محددات مناخ الاستثمار و القدرة التنافسية لأي بلد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8. دراسة **"عبد الحميد بوخاري "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية** ,مجلة الباحث ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة قاصدي بن رباح ورقلة ,العدد10 ,2012 :

تكمن أهمية مناخ الاستثمار و بيئة أداء الأعمال ,في الاقتصاديات الوطنية الى كونه المسؤول عن معدل تراكم رأس المال ومن تم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الانتاجية ,وعلى ذلك فان الاقتصاديات التي تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات في جسم الاقتصاد الوطني ,و التي لا يمكن بلوغها الا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي و المباشر العربي

9. **Florentin dj engoue""**, Investissement public et Croissance économique au Cameroun 2008 ,21/01/2016, www .Mémoire onligne.com :

بينت هذه الدراسة أن الاستثمار العام كان له أثر ايجابي على النمو سواء طويلة أو قصيرة المدى في الواقع , و مرونة على المدى القصير من الانتاج بالنسبة الى الاستثمار العام 0.14 والمدى الطويل 0.20 و هذه النتيجة تشير الى أن الاستثمارات الحكومية لعبت في الواقع لصالح النمو بين عامي 1977-2005.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الاشكالية أعلاه و اختبار صحة الفرضيات تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول:

و منه تم تخصيص الفصل الأول لبعض المفاهيم النظرية للاستثمار حيث تناولنا في هذا الفصل الاستثمار في الفكر الاقتصادي كما تم التطرق الى مفهوم الاستثمار ,أهميته و أهدافه ,أنواعه و مجالاته و أخيرا الى محددات الاستثمار .

أما فيما يخص الفصل الثاني تناولنا من خلاله دور برامج الاستثمار في تفعيل التنمية الاقتصادية ,و تم تسليط الضوء فيه على مفاهيم التنمية الاقتصادية ,نظرياتها ,أهدافها و محدداتها هذا من جهة ومن جهة أخرى تم التطرق الى مقومات التنمية الاقتصادية ,وفي الأخير تم استعراض آثار الاستثمار على مقومات التنمية الاقتصادية

أما فيما يخص الفصل الثالث هو دراسة تطبيقية لدور برامج الاستثمار المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015/2000 بحيث تحدثنا فيه عن واقع الاستثمار في الجزائر ,ثم تطرقنا الى استراتيجية البرامج الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر خلال هذه الفترة ,كما تطرقنا الى آثار البرامج الاستثمارية على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي الأخير تم استعراض معوقات و آفاق السياسة الاستثمارية المنتهجة .

مقدمـة

قد أصبح موضوع الاستثمار من بين الموضوعات التي تحتل مكانة هامة و أساسية في أولويـات الدراسات السابقة و المالية و المصرفية و الإدارية و غيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكليـة التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار و مجالاته المختلفـة لـذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصا للبلدان النامية التي عليهـا الاهتمام، علميا و عمليا بموضوعـاتو مجالات و أدوات الاستثمار الأكثر ملائمة و نفعا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفـاءة هـذه الاستثمارات بقصد تعظيم الفوائد المحققة بإتباع طرق ضمن زيادة الادخار لدى المواطنين، و من ثم توجيـه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة، و اختيار الأدوات التي تساهم فـي خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني و بأقل المخاطر.

و من إثراء و تحليل موضوع الاستثمارات، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الاستثمار في الفكر الاقتصادي، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى مفاهيم أساسيـة حول الاستثمار و في المبحث الأخير يتمحور حول أنواع و محددات الاستثمار.

المبحث الأول: الاستثمار في الفكر الاقتصادي:

تظ[illegible] الأهمية [illegible]صادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، من خلال [illegible] الذي يلعبه في [illegible]ار النشاط الاقتصادي و تطره حركيا، و لاسيما و أنه وثيق الارتباط و الصلة بصورة مباشرة [illegible] غير مباشرة بمتغيرات الادخار و الدخل و الاستهلاك، و مستوى التشغيل، و مستوى النمو و [illegible] الاقتصادي، مما يجدر بنا تناول بعض الجوانب الهامة لعنصر الاستثمار من خلال [illegible] و تحليلية لأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية الهامة و على سبيل

نتطرق في هذا المبحث إلى الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و الفكـر الاقتصادي الكينـزي، و أخيرا إلى الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي.

المطلب الأول: الاستثمار في الفكر الكلاسيكي:

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة و جاءت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر و حتى مطلع القرن التاسع عشر، و ظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثلاثين من هذا القرن.

و من رواد هذه المدرسة: آدم سميت، ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ألفريد مارشال و بيجو ... إلخ

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية و تحديد الاستثمار:

إن ما يحدد الاستثمار وفقا للنظرية الكلاسيكية هو الادخار، حيث أن الاستثمار يمثل الطلب على الادخار التي توفر التمويل لعملية الاستثمـار و من ثم الادخارات تتجه نحو الاستثمـار من خلال التفاعل بين الادخـار و الاستثمار عن طريق سعر الفائدة.

1- دالـة الادخـار: يقوم الأفراد في رأي الكلاسيك بالادخار من أجل الاستثمار، فماذا يعني ذلك ؟[1]

يعني بأن عدم استهلاك جزء من الدخل حاليا، أي ادخاره من أجل الاحتفاظ به في شكل نقدي بل من أجل توظيفه و الحصول على مردود و بالتالي زيادة الدخل و زيادة الاستهلاك بالتبعية.

أما العنصر الذي يشكل المردود فإنه يتمثل في معدل الفائدة (i)هو المتغير المفسر لسلوك الحقيقي أي أن المدخرين.

نستنتج أن العلاقة بين عرض الادخار و معدل الفائدة علاقة طردية، أي أن دالة الادخار دالة S = S(i)تابعة لسعر الفائدة

[1] محمد الشريف إلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، دت ، الجزء الأول، ص 112-113.

الشكل(1):دالة الادخار

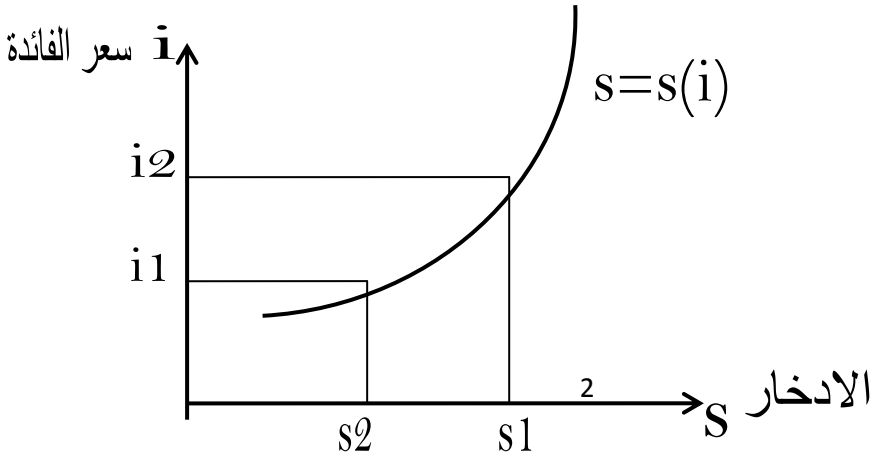

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ص114.

* نلاحظ من الشكل أنه كلما زاد معدل الفائدة زاد الادخار و العكس صحيح.

2- دالة الاستثمار: إذا كان الادخار عرض لموارد نقدية و في نفس الوقت طلب على الأصول غير نقدية فالاستثمار ما هو إلا طلب على هذه الموارد و في نفس الوقت عرض لأصول غير النقدية يصدرها هذا الطلب عن المؤسسات الإنتاجية نظرا لعدم قدرتها البنيوية على التمويل لكل عمليتها.

إذا ما تذكرنا فرضية الفترة القصيرة الأجل و كانت عوامل الإنتاج الأخرى (العمل، التقنية و موارد أخرى) ثابتة فإن زيادة رأس المال أي الاستثمار الجديد ستلتقي بظاهرة تناقص الغلة و لكن الفوائد المدفوعة لدائنيها و الأرباح الموزعة على المساهمين بينما تؤخذ بطبيعة الحال من الغلة، فإذا ما نقصت الغلة كلما ارتفع الاستثمار فهذا يعني أن المستثمرين لا يريدون من الاستثمار إلا إذا قبل المدخرون معدل فائدة أقل[1].

نستنتج مما سبق أن الاستثمار دالة(i)لمعدل الفائدة $I = I(i)$

[1]-المرجع نفسه ، ص 115-116.

الشكل(2): دالة الاستثمار عند الكلاسيك

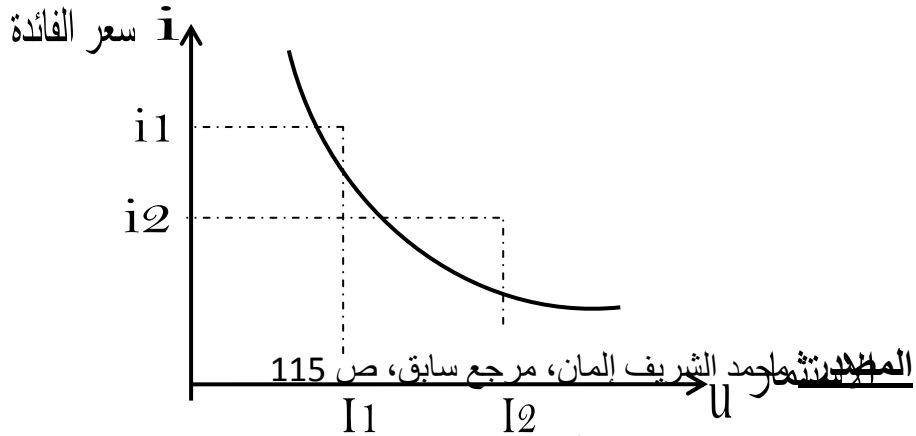

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 115

و هذا ما أشارت إليه النظرية الكلاسيكية إلى أن الاستثمار يتغير بسعر الفائدة.

للاستثمار

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الاستثمار دالة $I = I(i)$ و أن الادخار دالة متزايدة في سعر الفائدة $S=S(i)$ متناقضة في سعر الفائدة.

لهذا فإن التوازن يتحقق من أجل سعر فائدة معين (i_1) الذي يجعل الطلب على رأس المال (I) يحدد فرص الاستثمار مساويا لعرض من رأس المال (S) الذي يحدد الادخار[2] $I(i) = S(i)$

الفرع الثاني: علاقة الاستثمار بالادخار:

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك علاقة تربط بين الاستثمار و الادخار سنوضحها فيما يلي:

---

[1]-رضا صاحي أبو حمد: الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار محدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 248 .

[2]- أحمد أشقر: الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 212-213.

الشكل(3): علاقة الاستثمار بالادخار

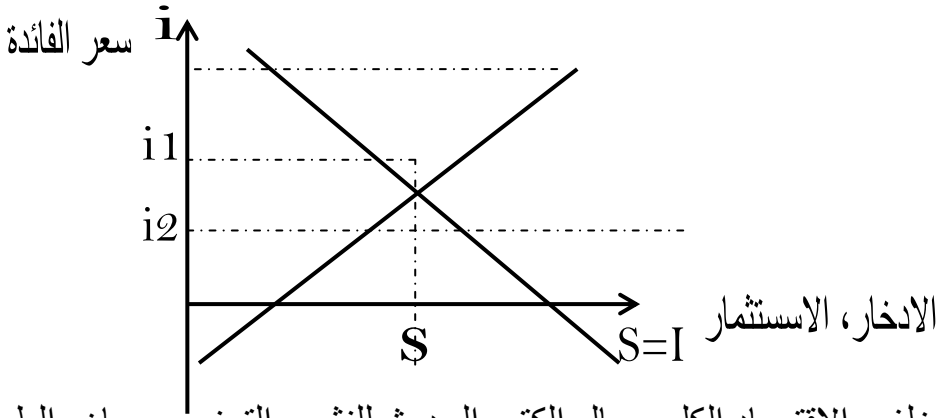

المصدر: فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 170-171

حيث يتبين من الشكل أعلاه ما يلي[1] :

عندما يزيد الادخار باعتباره عرض الأموال المدخرة على الطلب على الأموال هذه و التي يمثلها الاستثمار عند مستوى مرتفع لسعر الفائدة، وافتراض لمستوى (i_1) فإن سعر الفائدة يتجه نحو الانخفاض و بانخفاض سعر الفائدة يقل الادخار و يزداد الاستثمار، و يستمر ذلك طالما أن

(i)

الادخار يزيد على الاستثمار و لحين الوصول إلى التساوي بين الادخار و الاستثمار عند سعر الفائدة الذي يحقق التوازن بينهما.

أما إذا كان سعر الفائدة منخفض و افتراض عند المستوى (ن) فإن الاستثمار باعتباره طلب على الأصول المدخرة، يفوق الادخار الذي يمثل عرض الأموال المدخرة هذا و يتجه سعر الفائدة نحو الارتفاع، و بارتفاع سعر الفائدة يقل الاستثمار و يزيد الادخار و يستمر طالما أن الاستثمار يفوق الادخار، و لحين الوصول إلى سعر الفائدة التوازني عند المستوى و الذي يتحقق عند التساوي بين الادخار و الاستثمار و حصيلة ما سبق هو تحقيق حالة من التساوي بين الادخار و الاستثمار في ظل سعر الفائدة التوازني و الذي لا يوجد معه الدافع لزيادة أو تخفيض كل من الادخار و الاستثمار و بافتراض عدم وجود اكتناز أي عدم اقتطاع جزء من الدخل عند دورة الدخل لفترة ممتدة من الزمن لأن هذا يمثل سلوك غير رشيد و غير عقلاني، إذ أنه استخدام عقيم لأموال عند اكتنازها بسبب عدم استخدامها لما يحقق نفعا لصاحبها و الذي يمثله سعر الفائدة، و بهذا يتساوى كل من الادخار و الاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يحقق المساواة هذه.

[1]- فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 170-171.

المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الكينزي:

إذا كان الاقتصاد الكلاسيكي بوجهتين التقليدية و الحديثة قائمة على نظام الإشعار الذي يعتمد في تحليله على فرضية كفاءة النشاط الخاص، الذي يركز على مشكلة الإنتاج و التكاليف الحقيقية بما في ذلك تكاليف عنصر الزمن، جاء كنيز ليخرج من هذا النطاق الضيق إلى التحليل الاقتصادي الكلي و يفتح أبوابا في مجال التحليل الاقتصادي و يستخدم أفكارا كلية مستحدثة تتناول المتغيرات الكلية الأساسية مثل : الناتج القومي، الإنفاق القومي. و يقوم الاقتصادي الكينزي على تفسير العلاقات و التفاعلات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية و المتغيرات الكلية الأخرى و تحليلها مثل الاستهلاك و الادخار و الاستثمار.

و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة مفهوم الاستثمارات في النظرية الكينزية وفقا للفروع الآتية:

الفرع الأول: منحنى الطلب على الاستثمار (منحنى الكفاية الحدية لرأس المال)

يعرف كينز الاستثمار على أنه عبارة عن تيار من الاتفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب عمل جديدة [1]

يمثل الاستثمار النفقات التي يقوم بإنفاقها المستثمرون من أجل إقامة المنشآت و الشركات و ما تحوله من أصول ثابتة و دائمة في هذه المشاريع و مستوى الانفاق الاستثماري يعتمد على رغبة مجتمع الأعمال في الاستثمار و المحرك الذي يدفع هذه الفئة نحو الاستثمار و هو ما يعرف بالكفاية الحدية لرأس المال، فالإقدام على الاستثمار يأتي بعد إجراء المقاربة بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة [2].

فكلما كان الفارق كبير أو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة كان التوجه نحو الاستثمار قويا

و قد حدد كينز الاستثمار الذي يؤثر على مستوى التشغيل بأنه يعتمد على عاملين أساسين هما:

أ- الكفاية الحدية لرأس المال:

ب- سعر الفائدة.

أ- الكفاية الحدية لرأس المال[3]: لقد تم تعريفها من طرف كينز على أنها تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من النفقات النقدية كعوائد متوقعة من المخزون الرأسمالي خلال حياته الإنتاجية مساويا فقط لسعر العرض.

* تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال على:

1- العائد المتوقع لرأس المال.

2- سعر العرض للأدوات الاستثمارية.

3- تكاليف تغير الأدوات الاستثمارية و تبديلها.

---

[1]-بريبش السعيد: الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، دط، 2007، ص 133.

[2]- محمد عمر عيدة، عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون، القاهرة، دط، 2009 ; ص475

[3]-المرجع نفسه ، ص 475-476.

ب- سعر الفائدة: يعتبر تكلفة الحصول على الأموال المفترضة للاستثمار فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على اقتراض الأموال الاستثمارية والعكس صحيح.

يعرف كينز سعر الفائدة بأنه :جزاء تخلي الفرد عن النقود ,أي التخلي عن الأصول السائلة(النقود) في سبيل الحصول عن أصول غير سائلة (السندات)[1].

و من تم مستوى الاستثمار يتوقف على مدى الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة و في مرحلة الرخاء تكون الكفاية الحدية مرتفعة و يقدم رجال الأعمال على الاستثمـار على نطـاق واسع تبعـا لذلك و العكس في مرحلة الكساد[2].

الشكل (4):منحنى الطلب على الاستثمار (منحنى الكفاية الحدية لرأس المال)

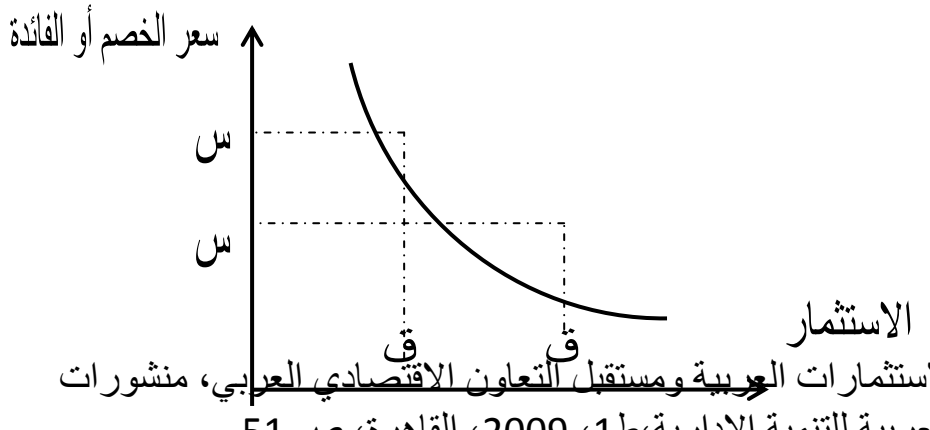

المصدر:علي لطفي : الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ط1، 2009، القاهرة، ص 51

و يتضح من هذا الشكل البياني أن منحنى الكفاية الحدية لرأس المال يمثل الطلب على الاستثمار و المنحنى هو مجموعة النقط التي تمثل كل منها مستوى معين من اسعار الخصم للغلات و المتوقعة و مستوى الاسعار الذي يتماشى مع هذه الاسعار.

الفرع الثاني: تحديد دالة الاستثمار عند كينز:

من خلال التعريف و على أنه استخدام المدخرات النقدية و العينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) تستخدم في انتاج السلع و الخدمات...، و بهذا فإن تكوين رأس المال اللازم للإنتاج من خلال الاستثمار ينبغي أن تتوفر لتمويله المخدرات نقدية تمثل الجزء من

للاستثمار

الدخل القومي الذي لا يتم انفاقه على الاستهلاك و الذي يتحقق بشكل ادخارات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمار أي لتكوين رأس المال أي الأصول الرأسمالية الانتاجية[3].

[1]- **حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص 884.**

[2]- **حسين عمر: الاستثمار والعولمة،مرجع سابق ,ص 67**

[3]- **فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 163**

من هذا التعريف يتضح أن الاستثمار له علاقة بالاستهلاك و الادخار قبل التطرق إلى دالة الاستثمار لا بد من تحديد دالة الاستهلاك و الادخار.

1- دالة الاستهلاك عند كينز: إن الاستهلاك يعني كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية التي تستخدم استخداما نهائيا.

و دالة الاستهلاك عند كينز تبين العلاقة بين الاستهلاك و العوامل التي تؤثر عليه و تحدد حيث يعتبر كينز أول من اعتبر أن الاستهلاك دالة الدخل أي أن الاستهلاك يعتمد على الدخل و يتحدد ارتباطا به، من خلال الإنفاق الاستهلاكي و الذي يمثل الطلب الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل و أن هذه الزيادة في الاستهلاك تكون نسبية، أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

- على الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب، هيكل الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك و نعبر عنه رياضيا [1]:

$$C=F(Y)$$

حيث: C يمثل الاستهلاك الكلي.

Y يمثل الدخل الوطني Mp

و هذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل الوطني فقط و يمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك و الدخل بـ:

$C = a + by$ حيث $1>b>0$

حيث a تمثل رياضيا نقطة تقاطع حالة الاستهلاك مع المحور الحموي للاستهلاك.

الشكل (5): الشكل البياني لدالة الاستهلاك

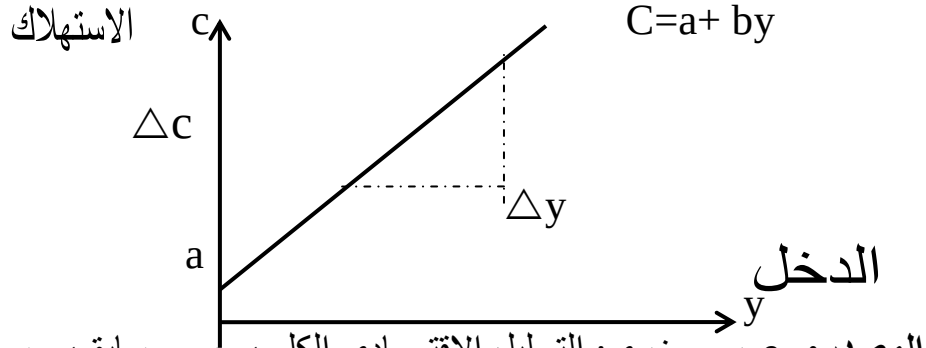

المصدر: عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 56.

[1]- عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط5، 2005 ، ص 55-56

و اقتصاديا يمثل الاستهلاك التلقائي أي ذلك الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل أو (a) بعبارة أخرى تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر إما (b) فتمثل رياضيا ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك و اقتصاديا فهي تمثل قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغيير الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة.

- ميل دالة الاستهلاك $b = \frac{\triangle c}{\triangle y}$ الميل الحدي لدالة الاستهلاك mpc

2-دالة الادخار[1]: يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك و على هذا الأساس يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$S = Y - C$$

تمثل الادخار C و Y يمثلان على التوالي الاستهلاك و الدخل و بتعويض دالة الاستهلاك في حيث: Sو

العلاقة السابقة نجد: $S = -a + (1 - b)y$

-1) ميل دالة الادخار اما اقتصاديا فهي الميل الحدي للادخار أي التغيير في الادخار الناتج عن تمثل القيمة(b

تغير الدخل بدينار واحد أي أن الميل الحدي للادخار $\frac{\triangle s}{\triangle y} = (1 - b) = Mps$

و الميل الوسطي للادخار $\frac{s}{y} = Aps$

الشكل (6): دالة الادخار

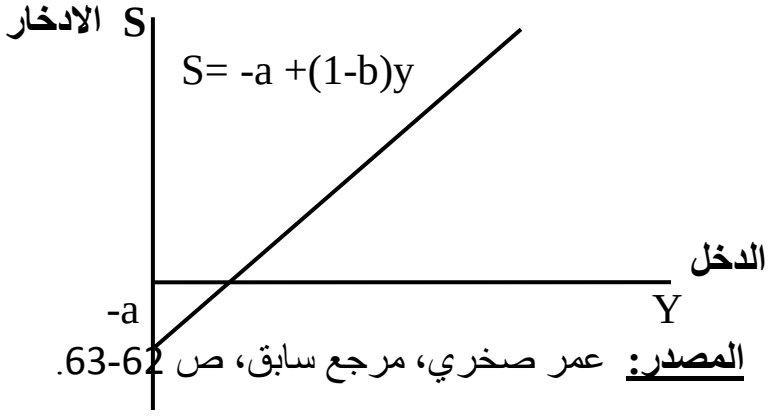

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 62-63.

[1]-عمر صخري ، المرجع السابق، ص 62 .

3- دالة الاستثمار: حيث أن الاستثمار يتغير طرديا مع مستوى الدخل فكلما زاد الدخل زاد الاستثمار و العكس و يمكن تمثيل هذه العلاقة في المعادلة التالية[1]:

$I = I_0 + dy$ حيث $1>d>0$

I: يمثل الاستثمار.

I_0: نقطة تقاطع مستقيم دالة الاستثمار مع الاستثمار.

: ميل مستقيم دالة الاستثمار أو الميل الحدي للاستثمار و هي عبارة عن التغيير(d) في الاستثمار y الناجم عن

تغيير الدخلYلوحدة نقدية واحدة.

الميل الحدي للاستثمار $\frac{\triangle I}{\triangle y}$

الشكل (7): الشكل البياني لدالة الاستثمار

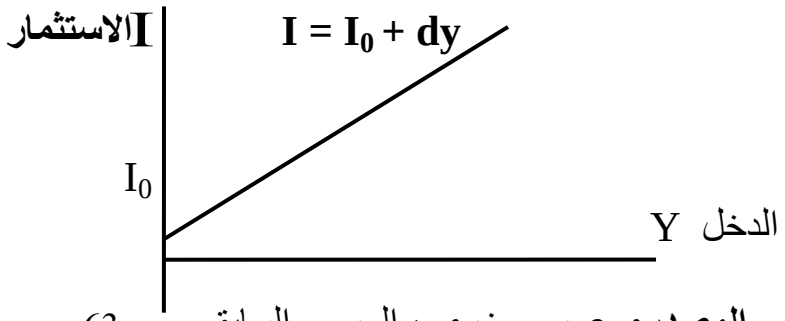

المصدر: عمر صخري ، المرجع السابق ، ص:63.

[1]- عمر صخري ، المرجع السابق، ص 75-76.

المطلب الثالث: الاستثمار في الفكر الماركسي

ظهرت اتجاهات المدرسة العلمية الماركسية بصدور كتابات كل من كارل ماركس و فريدريك أنجلس، و لقد عرفت الماركسية تطورات كبرى سواء من الناحية الفكرية أو من الناحية التطبيقية نظرا للتحولات التي عرفها العالم.

الفرع الأول: نظرية قيمة العمل و فائض القيمة

1- نظرية قيمة العمل:

بالنسبة لتحليل ماركس للقيمة فيقرر ماركس أن القيمة ليست الا كميات محدودة من قوة العمل التي تدخل في إنتاج السلعة و استخدام طريقة العزل في البرهان أي عزل جميع العوامل الأخرى التي تدخل في تحديد قيمة السلعة و التي اعتبرها جميعا من منتجات العمل[1].

تقوم النظرية الماركسية على أساس علمي متين و هو نظرية القيمة في العمل و التي على أساسها تم اكتشاف فائض العمل.

2- نظرية فائض القيمة:

و هو الفرق بين قيمة ما ينتجه العامل فعلا و بين ما يأخذه من صاحب العمل في صورة أجر دون قيمته الحقيقية[2].

و لفائض القيمة شكلان[3]:

أ- فائض القيمة المطلقة: و الناتجة عن إطالة يوم العمل أو زيادة شدة العمل و تأتي في المرحلة الأولى من تطور علاقات الانتاج الرأسمالية التي تتسم بصعوبة وسائل الانتاج.

ب- فائض القيمة النسبية: و الناتجة عن تحسين انتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي و تأتي في مرحلة الرأسمالية المتطورة و تمثل الشكل الأوسع للقيمة.

الفرع الثاني: الاستثمار و علاقته برأس المال و الفائض الاقتصادي:

أ- الاستثمار و علاقته برأس المال و التراكم: يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع و تكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة و يستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال، و لقد قسم ماركس رأس المال إلى قسمين:

* رأس المال المتغير أو الدائر و هو الذي ندفع منه الأجور.
* رأس المال الثابت و الذي يتكون من الآلات و المعدات و المواد الأولية

---

(1)- عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله اليوسف: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، دت، ص 194.

(2)- عبد الله الطاهر، نفس المرجع السابق ; ص 194.

(3)- محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 311.

عندما يتحول رأس المال الثابت ورأس المال المتغير إلى نقود تتحول معه فائض القيمة إلى نقود أيضا، وفائض القيمة المحول بهذا الشكل يعيد الرأسمالي تحويله إلى عناصر طبيعية من رأسماله الإنتاجي، من أجل تجديد عملية الإنتاج وهو ما يحدث عملية التراكم الرأسمالي[1].

أي أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة، و هو يعني التراكم، و أن الادخار هو مصدر التراكم و أن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي في حد ذاته أداة عملية اعادة الإنتاج الموسع ،أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع وأن الاستثمار يؤدي إلى

خلق موارد إنتاجية، وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار.

ب- الاستثمار و الفائض الاقتصادي: حسب كارل ماركس الفائض الاقتصادي يعني الجزء المتراكم من فائض القيمة و أن الاستهلاك الفعلي هو مجموع استهلاك الطبقة العاملة المتمثل في رأس المال المتغير و استهلاك الطبقة

الرأسمالية المتمثل في جزء من فائض القيمة أمّا العلاقة التي تربط الفائض الاقتصادي بالاستثمار في أن عملية الاستثمار مرتبطة بإعادة الانتاج الموسع و هو يستمد مصدره من الفائض الاقتصادي الذي هو أكثر شمولية من الاستثمار و الادخار.

و يعتمد الاستثمار في تمويله على الفائض الاقتصادي وهو عملية خلق شروط موضوعية وذاتية للإنتاج، أي ما يبذله الإنسان من جهد فكري وعضلي على مختلف الموارد الإنتاجية المعمرة والدائرة من أجل خلق مادة نافعة للإنسان.

[1]-كارل ماركس: رأس المال، ترجمة راشد البراري، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر ،دط ،1969 ، ص 573

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار:

مصطلح الاستثمار من المصطلحات التي يصعب وضع تعريف محدد له بحيث يتفق عليه الجميع.

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بدقة تعريفها و بساطتها و هذا لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى التي تمتاز بالتعقد و كذلك بالصعوبة في تحديد التسمية و التعريف لهما، و على ضوء هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار، أهميته، أهدافه، خصائصه و مميزاته.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار و مفاهيمه:

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتاره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، و ذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على اشباع الحاجات الأساسية و الكمالية للإنسان. و عند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فإن من المتوقع أن يتم الحصول على اشباع أكبر لهذه الاحتياجات.

الفرع الأول: التعريف العام للاستثمار:

الاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.[1]

بمعنى آخر: هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح و المال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.[2]

و عرفه (Herbert E.Dongall): الاستثمار بأنه " الأموال الموظفة لغرض الحصول هيربرت دونجل
على دخل في المستقبل و الذي يأخذ أشكال متعددة منها الأرباح و الفوائد ".[3]

و هناك من يعرف الاستثمار باعتباره تضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.

إن هذا التعريف يشير إلى أن المستهلك يضحي في الوقت الحاضر بالانتفاع بجزء من دخله إلى وقت آخر لاحق بدافع أنه سيحصل على منفعة أكبر من المنفعة التي يمكن الحصول عليها حاليا من الجزء من الدخل الذي أجل الانتفاع منه لأن الجزء من الدخل سوف يزداد نتيجة تشغيله و استخدامه وفق أسس و قواعد معينة.

كما يشير التعريف السابق إلى أن ثمة عناصر أساسية تترافق مع عملية الاستثمار هي:

1/ وجود قيم مالية حالية تم التضحية بها.

2/ توقع تحقيق عوائد في المستقبل.

3/ وجود فترة زمنية هي فترة الاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.

4/ تمت مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل.

---

[1] بريبش السعيد: الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2007، ص: 122.

[2] طاهر حدران، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى 2009-1430، دار المستقبل للنشر و التوزيع،عمان،2008،ص:13

[3] جامعة كرباء كلية العلوم السياحية، الاستثمار، مفهومه، أهميته، أهدافه، أشكاله 2016/1/07، مفهوم الاستثمار. www.google.dz

الشكل (8):مفهوم الاستثمار

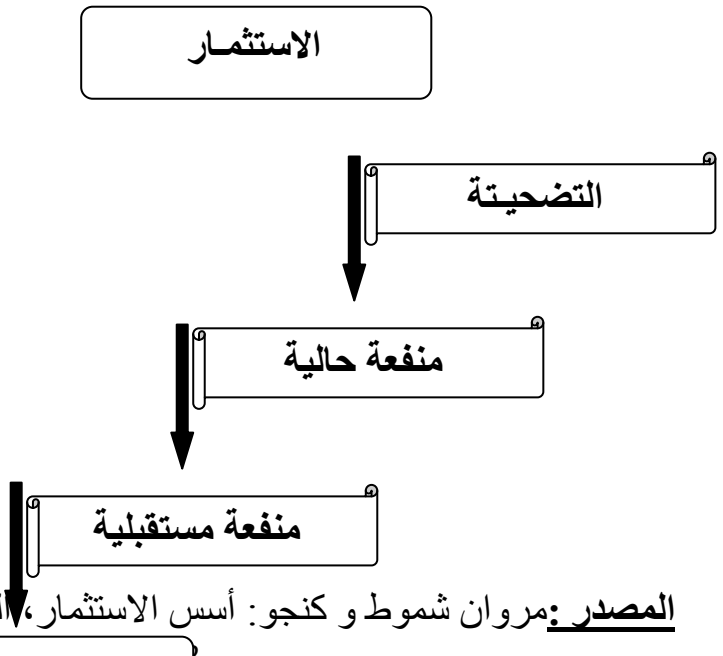

المصدر:مروان شموط و كنجو: أسس الاستثمار، القاهرة، 2008، ص:7.

الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للاستثمار:

أ- تعريف الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية:

يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي: توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، و رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد و تعويض رأس المال القديم.[1]

و بالمفهوم الاقتصادي عند الكينزيين: الاستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب عمل جديدة.[2]

ب- الاستثمار من وجهة النظر المالية:

هو عبارة عن شراء الأسهم و السندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع و الشراء، و كذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة، إلا أنه بالنسبة لكينز لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم و السندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد أي لا تحقق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد و لا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة.[3]

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، الاصدار الأول 2009، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ص: 29.

[2] برييش السعيد: الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

[3] برييش السعيد: المرجع نفسه، ص: 123.

ج- الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية:

هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي اشترتها أو التي أنتجتها و تنقسم إلى قسمين:

1/ الثابتات المرتبطة بالاستغلال: أي السلع المنتجة من المؤسسة و ليست للبيع أو التحويل و لكن تستخدم كوسيلة عمل (أثاث، منقولات مادية، كمبيوتر،..).

2/ الثابتات خارج الاستغلال: و هي التي لا تشكل وسائل عمل و لكنها لتستجيب لبعض الاهتمامات الأخرى مثل المنشآت الاجتماعية(مطعم، المؤسسة،...)، شراء الأراضي و العقارات و قاعات الرياضة...إلخ

الفرع الثالث: التفرقة بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة:[1]

ينطوي مفهوم الاستثمار على تحقيق عائد من خلال تشغيل الأصول المقتناة أو استغلالها في حين ينطوي مفهوم المضاربة على تحقيق العائد من عملية شراء تلك الأصول أو بيعها مستفيدا من تقلبات الأسعار بين وقت و آخر.

أما المقامرة فتقوم على أساس توقعات وقوع أحداث معينة و احتمالاته و من ثم توافق النتائج الكلية مع توقعاتها.

التمييز بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة.

الشكل (9): العلاقة ما بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة.

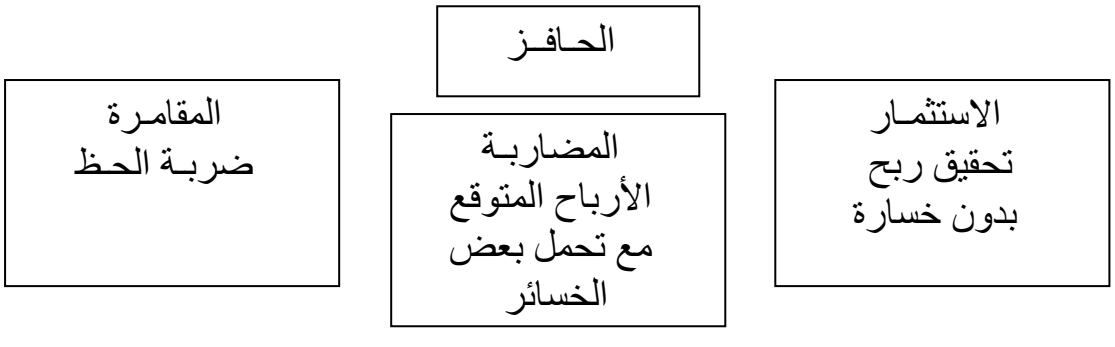

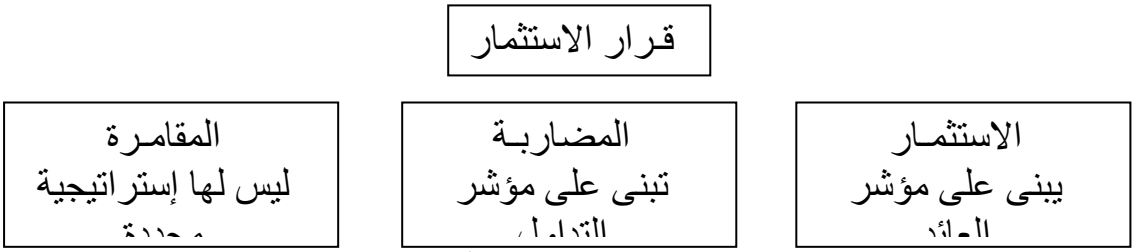

المصدر: مروان شمبوط و كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مرجع سابق، ص: 08.

[1]مروان شمبوط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مرجع سابق الذكر، ص: 08.

و عليه يمكن أن نميز بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة بناءًا على:[1]

1/ إن درجة المخاطرة المنوي تحملها مقابل العائد الذي سيتم الحصول عليه هي التي تميز بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة، فالاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على أرباح معينة أما المضاربة هي افتراض المخاطر العالية للحصول على الأرباح و المقامرة هي المراهنة بالأموال للحصول على الأرباح.

2/ يمكن التمييز حسب الحافز فإن المستثمر يقدم على قرار الاستثمار لتحقيق الربح أو تفادي الخسارة أما المضاربة فهو يقدم على المتاجرة تحت افتراض تقدير الأرباح المتوقعة و بالتالي فهو لا يسعى إلى تفادي الخسارة باعتبار أن ما يحكم قراره هو المعلومات التي لا يتوقع أن غيره يعرفها، أما المخاطرة فهو بطبيعة الحال يسعى إلى تحقيق الربح بدون الاستناد إلى أي حافز حقيقي من معلومات أو خلافه و إنما نتيجة قراره تكون عبارة عن ضربة حظ.

3/ الاستثمار عادة يكون في مجالات درجة مخاطرها قليلة بينما المضاربة و المقامرة تكون درجة المخاطرة عالية جدًّا.

و العائد في الاستثمار مع وجود المخاطرة يكون عادة في المتوسط موجب و في المضاربة تكون المخاطرة عاليـة و العائد غير مضمون، أما في المقامرة فإن درجة المخاطرة تكون عالية و العائد في المتوسط سالب.

4/ في الاستثمار تكون عادة المخاطر إلى حد ما في العائد و ربما في جزء من رأس المال و في المضاربة قد تكون في العائد و إلى حد ما في رأس المال أما المقامرة فإن المخاطرة تكون في العائد و في رأس المال معًا.

5/ في الأسواق الاستثمار نجد أن قرارات الاستثمار تبنى عادة على مؤشر العائد أما قرارات المضاربة فتبنى على مؤشر التداول، أما المقامرة فليست لها استراتيجية محددة و ربما تتخذ قرارات المقامرة بدون أية دراسة و لهذا في أسواق المال نجد المستثمر و تجد المضارب و نادرا ما نجد المقامر.

الشكل (10): الاستثمار و المضاربة و المقامرة و علاقتهما بقرار الاستثمار.

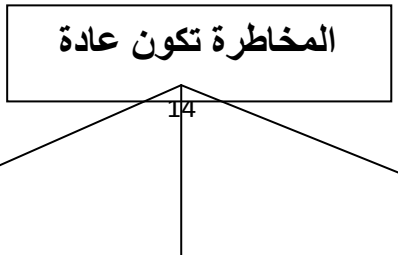

الاستثمـــار في العائد و في جزء من رأس المـال	المضاربـــة في العائد و إلى حد ما في رأس المـال	المقامـرة في العائد و في رأس المـال معًا

المصدر : مروان شمبوط و كنجو عبود كنجو، اسس الاستثمار، المرجع نفسه ص: 08.

[1] ظاهر حردان، أساسيات الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الاستثمار:

للاستثمار دور كبير و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي يرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعـاد اقتصادية على المدى الطويل حيث يعتب قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتيجية المؤسسـة على المدى الطويل ، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، إذ ينبغي خلق و استغلال إمكانيات جديدة، من أجل توسيع حجـم المؤسسة ، في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل الإمكانيـات المتاحة و المتوفرة لدى المؤسسة.

إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي و المالي و بالتالي يزيـد تنويع الإنتاجية ، و يفتح باب المنافسة في السوق التجارية و المؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال و التوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة و مسايـرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتوجات ، و الاستثمار هـو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، و تظهر أهمية الاستثمار الـوطني و كـذلك على مستوى الفرد على حد سواء، و يمكن تناول ذلك وفقا للفرعين الآتيين:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار:

إن العرض السابق المبسط لما يشمل عليه الاستثمار يبين لنا مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع، و إذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:[1]

1)- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية و ذلك لأن الاستثمار يمثل نوعـا مـن الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

2)- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و تكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

3)- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثم الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف و ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم فكلنا يعلم أن العمـل يمكّن من الحصول على دخل يستطيع أن يعيش به من نـاحية، و أن ينفق على التعليم و الثقافة و غيرها.

4)- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع.

5)- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي، و هذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية و تنهي التبعية لمجتمع آخر.

6)- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة و ذلك من خلال سداد ما يترتب عليه من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

7)- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

---

(1) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مرجع سابق الذكر، ص: 10 – 11 .

8)- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال و لكنهم لا يعرفون كيفية تشغليها و هنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار:

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:[1]

1/ **الأهداف الاقتصادية:** و تتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية، و بالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، و إيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة و رأس المال و الأرض و الإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها و أشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر و لزيادة نموه و تطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء و الأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع و الخدمات و عرضها بالسوق المحلي ، لإشباع حاجة المواطنين، و كذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير و لتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية و السلع الوسطية المنتجة محليا، لزيادة قيمتها و بالتالي زيادة العائد و المردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، و يعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج و المعدات و الآلات الخاصة بها.

2/ الأهداف التكنولوجية: و تتمثل فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة و الأفراد.

- تطوير و استيعاب التكنولوجيا و أساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ و الاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة.

(1) منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص: 43-44.

- اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية للدولة.

3/ الأهداف الاجتماعية:

-تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة.
- القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي و الأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة و ناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الإقلال من حالات التوتر و القلق الاجتماعي ذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية.
- إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل و بعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

4/ الأهداف السياسية:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى و المنظمات.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- تغيير نمط و سلوكيات البشر و انتظامهم في كيانات و منظمات و مشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
- تغذية القدرات الدفاعية و الحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

المطلب الثالث: مبادئ و خصائص و مميزات الاستثمار.

النسبة للاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار فهو يقصد أن يكون القرار رشيدا، و حتى يكون القرار رشيدا فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار لناحية تحديد الهدف من الاستثمار، تهيئه البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار و تحليل و دراسة الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية اختيار البديل الاستثماري الأفضل و المسألة التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ و المعايير لاتخاذ القرار وكذا لا بد من معرفة الخصائص و المميزات لتلك الاستثمار.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار:[1]

أ- مبـدأ الاختيـار:

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة و يحددها.
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
- يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ب- مبـدأ المقارنـة:

و هنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، و تتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، و مقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملائمة.

ج- مبـدأ الملائمـة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها، و ما يلائم رغبات و ميول المستثمر و كذا دخله و حالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءًا على هذه الرغبات و الميول حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، و التي يكشفها التحليل الجوهري و الأساسي و هي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار.

د- مبـدأ التنويـع:

و هنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، و هذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج و تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص: 19.

الفرع الثاني: خصائص و مميزات الاستثمار:[1]

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالتالي:

أ- تكاليـف الاستثمـار:

و هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

***التكاليـف الاستثماريـة**

و هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع و التي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، و تتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل: مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب و تكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

***تكاليف التشغيل:**

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامته و وضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعات جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الانتاجية، و من جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين و الأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الانتاجية...

ب- التدفقات النقدية:

و هي كل المبالغ المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، و لا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب و الرسوم و المستحقات الأخرى.

ج- مدة حياة المشروع:

و هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب.

و يمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

د- القيمة المتبقية:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، و تعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة بالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

(1) منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص: 20.

المبحث الثالث: أنواع و محددات الاستثمار.

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية و الاقتصادية و المالية و بالتفرقة بينه و بين المقامرة و المضاربة كذا التطرق إلى خصائصه و مميزاته سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف أنواع الاستثمار المختلفة و المتعددة و كذا التطرق إلى محدداته بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: أنواع الاستثمار:

للاستثمار تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها و طبيعتها و أهميتها و من هذه التصنيفات نذكر:

1/ من حيث الطبيعة القانونية:[1]

يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع:

أ- استثمارات عمومية: و هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

ب- الاستثمارات الخاصة: و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و هي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة.

ج- الاستثمارات المختلطة: و تحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

2/ من حيث المدة الزمنية: [2]

و تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:

أ- استثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض الفوائد و هي تتميز بتوافر سوق لتداولها و تتميز أيضا بسهولة تحويلها إلى نقدية و بسرعة.

ب- استثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذه النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات، و مثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استئجار أصل ما و تشغيله ضمن المدة المذكورة.

ج- استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر و مثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات و إيداع الأموال لدى

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق, ص: 21.
[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مرجع سابق ، ص: 18.

البنوك، و الاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم. و يكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

3/ من حيث الأهمية و الغرض:[1]

تنقسم بدورها إلى عدة أقسام:

أ- استثمارات التجديد: و تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة و ذلك بشراء الآلات و المعدات و جل وسائل الإنتاج، و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، و بالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية و زيادة الأرباح، و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

ب- استثمارات النمو: (الاستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين القطاعات الإنتاجية لتنمية الإنتاج و التوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، و هذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

ج- الاستثمارات المنتجة و الغير المنتجة: و هي تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في انتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، و في حالة العكس فهي غير منتجة.

د- الاستثمارات الاجبارية: و تكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما و نوعا.

هـ- الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، و تعويض ما استهلك منه بأموال و اهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف.

و- استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها و المستهلكين لمنتوجها.

4/ من حيث الموطن:[2]

و تنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

أ- الاستثمارات الأجنبية: و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الانتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص: 22.
[2] منصوري الزين، المرجع نفسه، ص: 23.

القروض الائتمانية طويلة الأجل التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر).

ب- الاستثمارات المحلية: تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع القروض المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية، الذهب، المشروعات المالية.

5/ تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:[1]

أ- استثمارات حقيقية أو عينية:

تشتمل على الانفاق على الأصول الانتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة و تؤدي إلى خلق قيم جديدة.

إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة و لها كيان مادي ملموس و أهم ما يميزها هو عنصر الأمان، غير أنها تعاني من مشكلة السيولة، و من أهم أدوات الاستثمار الحقيقي: العقارات، السلع، المشروعات الاقتصادية.

ب- الاستثمارات المالية:

لا تؤدي إلى خلق القيم و إنما إلى انتقالها من شخص لآخر لتمويل الأنشطة العينية و هي تشمل على تداول الأوراق المالية مثل: الأسهم و السندات و هي تمثل حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الناس و تتميز بمايلي:

1)- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية من التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية.
2)- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.
3)- وجود وسطاء ماليين متخصصين.

4)- الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار.

هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لتقلبات الاستثمار نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: سعر الفائدة (اسعار خدمات رأس المال)[2]

تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، و يعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود، و لذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين أن يناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار و لكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة و تأثير سعر الفائدة هنا أنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الاستثماري. فحسب النظرية النيوكلاسيكية يتحدد رصيد رأس المال المرغوب فيه بحجم الناتج، و خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج، كما تعتمد أسعار خدمات رأس المال على

---

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مرجع سابق الذكر، ص: 21.

[2] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص: 25.

أسعار السلع الرأسمالية و سعر الفائدة الضريبية. و بالتالي يتأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه و الاستثمار نتيجة التغير في الناتج و في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج فيزيد رصيد رأس المال المرغوب فيه بانخفاض سعر الفائدة و يصبح صافي الاستثمار موجبًا (و يكون صافي الاستثمار سالبا عندما يتساوى رصيد رأس المال المرغوب فيهو الفعلي). و يعتبر الاستثمار دالة في سعر الفائدة و رصيد رأس المال

(و طبقا لفروض النظرية النيوكلاسيكية توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة الاستثمار و تغير العلاقة بين سعر الفائدة و رصيد رأس المال (K)و الناتج (Y)السوقي) المرغوب فيه بزيادة الناتج، أي أنّ الاستثمار دالة في الناتج و سعر الفائدة و رصيد رأس المال الفعلي. فسعر الفائدة يعتب محدَّدًا لرصيد رأس المال المرغوب فيه أي أن السياسة النقدية من خلال الفائدة تؤثر في رأس المال المرغوب فيه و بالتالي الاستثمار.

الفرع الثاني: الاستثمار و معدل التغيير في الدخل (حجم الناتج).[1]

يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، و يعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج. أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي، بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج. و تفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات بما يعنيه ذلك مع زيادة الطلب عل سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع المقابلة الزيادة في الطلب عليها و هذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال.

Richard نموذج بسيطا لتراكم رأس المال حتى مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه و قدم Godwin

نتيجة الزيادة في الدخل و الطلب و بعد نقطة معينة ينخفض الاستثمار ثـمّ الدخل.
Hicks نظرية Samuelson ونموذج Richard Godwin و قرَّر أنّ تأثير المعجل غير منتظم عند و أوضح
تغير الطلب و بالتالي فانخفاض الطلب النهائي بمعدل أكبر من الانخفاض في رصيد رأس المال المرغوب فيه (نتيجة وجود فائض في السلع الرأسمالية) سيؤدي إلى عدم زيادة الاستثمارات كالآلات العاطلة، Richard Godwin الجديدة، ما لم يتم استخدام حدًّا أعلى لمعدل الاستثمار حتى لو زاد الطلب النهائي ، و يتضمن نموذج
يتحدد بالطاقة الإنتاجية لصناعة السلع الرأس Hicks فافترض وجود حدًّا أقصى للناتج الكلي، مالية، أما
يتحدد بحجم القوى العاملة الكلية و يتحدد هذا القيد الاستثمار و مكونات الناتج الأخرى.
و JORGENSON لمبدأ المعجل على الأفكار الكلاسيكية حيث يتوقف الاستثمار على وسط تعتمد نظرية
مرجع للتغيرات السابقة في الدخل (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها). و الخلاصة أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يقضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار و قد يرتفع مستوى الاستثمار كذلك. لأنّ التوقعات المؤسسة على ا لاتجاه التصاعدي لرقم الأعمال قد تكون توقعات ملائمة.

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص:28

الفرع الثالث: الاستثمار و التوقعات[1].

الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبدل قصارى جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور و تصرفه هذا أنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات و توقعات علمية و مدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير و التوقع. ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة. مثال ذلك أنه لو قرّر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الانتاجية لمنشأته بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج منشأته فإنه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر الماما و دراية في بعد نظرهم و العكس ، فلو أنّ رجل الأعمال قام باثقال معدات راسمالية و توسع في الاستثمار في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقابلها مردود مناسب، فإنّ ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تحقيق الارباح المجزية أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن النشاط الانتاجي نتيجة سوء التوقعات و التقديرات و الواقع أنّ رجل الأعمال يبدل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور و لكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق بخلاف أعداد و دخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري و الانتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية، أو التغير في سياسة الانفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة و منافسة، أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى أقل ربحية أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع و الأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر في الوضع الاقتصادي.
فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجال الأعمال بصورة فعالة و لكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا و قد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل و هذه يمكن أن تتبلور

في نقص عام في الانفاق الاستثماري، تنبئ عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة و أيًّا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورًا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء ثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

الفرع الرابع: الاستثمار و مستوى الأرباح[2].

تدل المشاهد الملاحظ على أرض الواقع، أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، بمعنى آخر أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا و الطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار و العكس صحيح في حالة انخفاض الدخل القومي و انخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجل الأعمال يعزف عن الإنفاق على الاستثمار.

و هذا السلوك الاستثمار من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي.

[1]منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص:26

[2]منصوري الزين، مرجع نفسه، ص27

أما تأثير الأرباح على الاستثمار فإنه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض

الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي و ذلك اعتمادا على الأرباح المحتجزة و الغير موزعة و تخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

و هذا يعني أن المصدر لأموال الاستثمار يتطلب - بطبيعة الحال – أن تحقق المؤسسة أرباحا و من هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح.

و النظرية التي تتبنى هذه العلاقة السببية بين الاستثمار و مستوى الأرباح (الكلاسيك) حيث اعتقد

أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة و حيث الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة JanTin berger

لذلك يرتبط ايجابيا بالأرباح المحققة، كما يحدد التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة و يحدد الاستثمار و ذلك خلاف نظرية المعجل (الناتج يحدد الاستثمار) و لذلك تكون السياسات المحفزة لزيادة الأرباح أكثر فاعلية لزيادة الاستثمار (مثل خفض معدلات الضرائب على القروض الاستثمارية).

كما يتأثر الاستثمار بزيادة النفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة أو خفض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية استجابة لهذه الزيادة المحققة مما يزيد الأرباح المتوقعة و بالتالي الاستثمار.

لقد أثير حول هذه الآراء الكثير من الجدل في ضوء الصعوبات الاحصائية حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات من أرض واقع الحياة الاقتصادية تتطابق مع مضمون هذه النظرية.

ذلك أن العلاقة الدالية بين الاستثمار و تحقق الأرباح لا تنطبق دوما على النحو الذي قدم إذ أن العلاقة السببية بين الاستثمار و الأرباح قد تكون في الاتجاه المعاكس في بعض الحالات بمعنى

أن الاستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المرتفع من الدخل حسب نظرية المضاعف الاستثمار (النظرية الكينزية).

خاتمـة الفصـل الأول

من خلال تقديمنا لبعض المفاهيم حول الاستثمار خلصنا عدّة نتائج و تتجلى فيم يلي:

1)- من خلال تعريف الاستثمار على أنه استخدام لبعض المدخرات النقدية و العينية في الاقتصاد

لتكوين أصول رأسمالية تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات و بهذا فإن تكوين رأس المال

اللازم للإنتاج من خلال الاستثمار ينبغي أن تتوفر لتمويله مدخرات نقديـة تمثل الجزء من

الدخل الذي لا يتم إنفاقـه على الاستهلاك و الذي يتحقـق بشكل ادخـارات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمار و يتضح أن الاستثمار على صلة بالدخل و الادخار و الاستهلاك.

2)- الاستثمار هو عنصر منقلب في الاقتصاد القومي نظرا لتأثره بمحددات و عوامل أهمها سعر

الفائدة، التغيير في الدخل، التوقعات، مستوى الأرباح.

3)- إن للاستثمار دور كبير و أهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي و يرجع ذلك إلى الإستراتيجية الاستثمارية التي لها أبعاد على المدى الطويل و له أهمية في استغلال المصادر الهامة

و الطاقات الإنتاجية و إعادة تراكمها.

4)- كما جاء على آراء الكثير من الاقتصاديين أن النمو و الفائض الاقتصادي على صلة بالاستثمار و هو ما تطرقت له النظرية الاقتصادية.

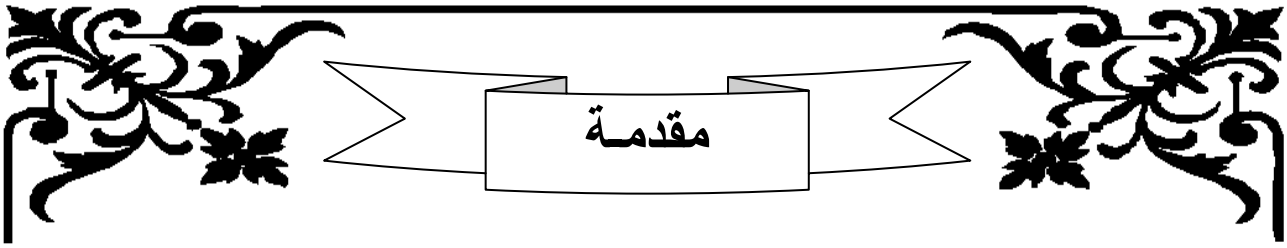

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة و مجالاتها الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية ، و هي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين و اتسعت الآن ، و لتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر، و من بلد لآخر.

و سنحاول في هذا الفصل إسقاط الضوء على المفاهيم العامة للتنمية الاقتصادية و نظرياتها و سنتطرق كذلك إلى أثار الاستثمار على مقومات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار الفكري للتنمية الاقتصادية:

يرجع انشغال الفكر الإنساني بعملية التطور و النمو الاقتصادي إلى عهود بعيدة، إلا أن ما كان يميز هذا الفكر أنه لم يشكل نظرية متماسكة تقوم على أسس علمية و منهجية و إنما كانت أفكار اقتصادية تنشأ بمناسبة حدوث واقعة معينة أو تثور بمناسبة مناقشة موضوع معين.

و لم تبدأ هذه الأفكار تتأسس علميا على نحو ما سوى مع المدرسة التجارية و الفيزيوقراطية إلى أن جاء الكلاسيك و ظهرت أسس الاقتصاد الحديث مع كتاب آدم سميث 1776 حيث بدأت تتجمع الخطوط العامة النظرية في النمو الاقتصادي، ثم تبعتهم المدارس

الفكرية المختلفة بعد ذلك و غيرهم. كما جاءت كذلك بعض الأطروحات الاشتراكية التي دارت حول ما كتبه كارل ماركس من أفكار في كتابه رأس المال و كذلك حول الكتابات الاشتراكية بوجه عام. و في هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم المفاهيم و الأسس الفكرية للنظريات الاقتصادية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التنمية لدى التقليديين :

يعزى التفكر التقليدي إل الأفكار التي جاء بها أدم سميث، ريكاردو، مالتس و جون استيوارت ميل و غيرهم من أقطاب و مفكري هذه المدرسة و لقد انشغل التقليديون أساسا بالنمو الاقتصادي و كيفية الارتقاء به و ضبط إيقاعه كما تركز تحليلهم على الانتاج و عوامله و كيفية زيادته و التحديات التي تواجهه و كذلك الكفاءة الاقتصادية و جاء انشغالهم بهذه المسائل في الاطار الفكري العام لهذه المدرسة و من أهم هذه الأفكار[1]:

1)- الحرية الاقتصادية في ظل Faire Laissez Passez laissez و ضرورة سيادة قوى السوق مبدأ

(العرض و الطلب) و جهاز الأثمان و غيرها، و إفساح المجال للمبادرة الفردية و القطاع الخاص حيث تتطابق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة من خلال ما يعرف باليد الخفية. و في مقابل هذا نادوا بتقليص دور الدولة في الحياة لأنها زارع سيئ و صانع أسوأ من وجهة نظرهم. كما أن الحرية الاقتصادية تدعم عامل المنافسة و هو ما ينعكس ايجابيا على حجم الإنتاج و نوعيته كما تؤدي المنافسة كذلك إلى السعي لتقليل نفقة الإنتاج من خلال زيادة حجم الإنتاج أو من خلال البحث و التطوير في فنون و أساليب الإنتاج التي تحقق ذلك.

و يرى التقليديون أن الحرية الاقتصادية و المنافسة يمثلان القانون الحديدي لنمو و تطور النشاط الاقتصادي في أي دولة.

2)- التخصص و تقسيم العمل، إذ كان يرى التقليديون أن هذا المبدأ يؤدي إلى خلق نوع من الحاجة المتبادلة أو يدفع إلى خلق المهارة التي تؤدي إلى زيادة حجم العمل و تحسين نوعيته و هو ما يؤدي إلى رفع مستوى

الكفاءة الإنتاجية و بالتالي رفع مستوى المعيشة و الرفاهية و توسيع نطاق السوق.

---

(1) محمد ثابت هاشم: التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، راجعه الأستاذ الدكتور جابر عوض سيد، 2007،ص: 103 ~ 104.

3)- الربح يعد من أقوى الحوافز لزيادة الإنتاج و تحقيق التقدم الاقتصادي.

4)- العرض يخلق الطلب المساوي له، و هذا ينطبق في ظل اقتصاديات المبادلة من خلال تدفقات مستمرة للدخل و الإنفاق المتقابلين ما يؤدي إلى خلق ما يعرف لدى التقليديين بالتشغيل الكامل.

5)-النقود ليست سوى وسيط للتبادل أي أنها حيادية في المفهوم الاقتصادي إذ السلع يتم تبادلها بسلع أخرى و ما النقود سوى ستار يخفي حركة التبادل هذه و مهمتها تسهيل عملية التبادل ليس إلا.

6)- بالنسبة للنمو الاقتصادي أعطى الكلاسيك الأهمية و المحورية لتراكم رأس المال و توظيفه في توسيع و تحديث الطاقة الانتاجية من هذا المنطلق اهتم الكلاسيك بقضية التوزيع من

أجل العمل على زيادة تحقيق الربح لزيادة الادخار فالاستثمار. لأن هبوط الربح يؤدي إلى الانكماش في الركود الاقتصادي الكلي في الأجل الطويل.

و كان الكلاسيك يرون أن التراكم الرأسمالي هو الذي يؤدي إلى زيادة التقدم الفني و التكنولوجي و هذا لأن التراكم الرأسمالي بزيادة الاستثمار في الآلات و الأجهزة، و كذلك الأخذ بمبدأ التخصّص و تقسيم العمل يسمح باستخدام الآلات على نطاق واسع.

و مع أخذ المبادئ الحاكمة للفكر الكلاسيكي في الحسبان فإن الناتج الكلي لديهم يعتمد في ظل أن العرض يخلق الطلب المساوي له على العوامل المتعلقة بجانب العرض و ليس بجانب الطلب، لذا فإن الإنتاج هو دالة في:

حجم الموارد الطبيعية المستخدمة **ط.**

كمية العمل **ل.**

الفن الانتاجي **ف.**

رأس المال **س.**

أي أن : ن = د(ط + ل + ف + س).

و كان الكلاسيك يرون بوجود علاقة بين هذه المتغيرات المختلفة.

إذ أن معدل التكوين الرأسمالي يعتمد على الأرباح، و أن هذه الأخيرة تعتمد على متوسط الأجور السائد و كذلك التقدم التقني و الأجور تعتمد على عرض القوة العاملة في مواجهة حجم الاستثمار و الدخل القومي في النهاية يساوي الأجور + الأرباح الكلية. و أن حجم قوة العمل دالة في مستوى الأجور.

و خلاصة هذه العلاقات أن حجم الناتج القومي يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الاستثمارات و التقدم الفني و أن المصدر المغذي لذلك هو الأرباح.

كذلك أعطى الكلاسيك أهمية كبيرة لأتباع مبدأ حرية التجارة على المستوى الدولي كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية. إذ تتيح التجارة الدولية توسيع حجم السوق مما يؤدي إلى تعميق أعمال مبدأ التخصص و تقسيم العمل

كما أن حرية التجارة تعمل على توفير مقومات التنمية الاقتصادية من رأس مال و معرفة تكنولوجية و خبرة، و تؤدي إلى الحرية التجارية إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاديات المختلفة و حسن تخصيص الموارد الاقتصادية بين مختلف الاقتصاديات.

✓ أدم سميث و التنمية الاقتصادية:

بحث أدم سميث في كتاباته في طبيعة و أسباب ثروة الأمم عن محددات النمو الاقتصادي و كيفية تحقيقه و العقبات التي قد تحول دون استمراره و تأثره بمنهج الطبيعيين كان يعتقد سميث بالحرية الاقتصادية و اليد الخفية و قدسية الإدارة الخفية و يؤمن بنظرية التوافق بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة.

و اقترح سميث إجراء تغيرات هيكلية في طبيعة النظام الاقتصادي من خلال وضع نهاية لنظام الإقطاع.

و ما يميز فكر سميث بالإضافة إلى ما سبق اعتقاده بذاتية و آلية النمو الاقتصادي أي أن عملية النمو تتحرك آليا بمجرد بدئها بتوفير المقومات التي تقوم عليها، إلا أنه كان يرى أن النمو الاقتصادي تعترضه بعض العقبات التي تضع حدودا لاستمراره، و من أهم هذه العقبات احتمال

ندرة الموارد الأولية مع زيادة استخدامها و قلة المكتشف منها، هذا يحدث خاصة في مواجهة تزايد السكان بمعدل أكبر من معدل تزايد الموارد الأولية في انجلترا في ذلك الحين.

✓ **ديفيد ريكاردو:**

يعد فكر ريكاردو من العمد الرئيسية التي يقوم عليها البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية، و اتسم هذا التحليل بالصرامة و الميل إلى الحذر بالنسبة لأدم سميث و كان يرى ريكاردو فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أنه يجب تشجيع طبقة الرأسماليين لأنها الطبقة ذات الميل الحدي للاستهلاك المنخفض و من ثم فهي الأقدر على الاستثمار و استخدام الآلات و تشغيل العمالة، هذا في مقابل الطبقة العاملة التي تتسم بارتفاع المعدل الحدي للاستهلاك و من ثم فإن كل زيادة في دخولها ستذهب إلى الاستهلاك. لذا يجب بقاء أجورهم عند حد الكفاف، هذا من ناحية و من ناحية ثانية ذهب ريكاردو، إلى نمو السكان و تزايده بشكل مستمر يمثل عنصر ضاغط على الموارد الأولية و خاصة الأرض الخصبة. هذا التطور يتناسب مع زيادة طلب الرأسماليين على عنصر الأرض لزيادة الاستثمار. لذا يلجؤون إلى استغلال الأراضي الأقل خصوبة و الأضعف في الإنتاجية و التي تبعد عن المدينة، مما يترجم في صورة هبوط في الربح بسبب تناقص الغلة من جهة و ارتفاع أثمان الموارد الأولية و الغذائية من جهة أخرى و استمرار ذلك قد يؤدي إلى تآكل الأرباح فيقل الحافز الدافع للاستثمار و تفشي البطالة فهبوط الأجور و يصل الاقتصاد إلى حالة الكساد.

و يؤخذ على فكر ريكاردو و تركيزه على عنصر الأرض نظرية الريع كمحدد للنمو الاقتصادي و تجاهله لأهمية عامل التقدم الفني لإمكانية الإحلال النسبي بين عناصر الإنتاج.

إلا أن هذا لا يقلل من أهمية طرحه لبعض الأفكار الهامة مثل أهمية التركيب الرأسمالي و دور الموارد الأولية وفق كل هذه العلاقة الديناميكية المتفاعلة بين مختلف عناصر التنمية على نحو ديناميكي.

✓ **مالتس و النمو الاقتصادي:**

ركز مالتس في عرضه لأفكاره حول النمو الاقتصادي على عنصر السكان في مواجهة الموارد الأولية و كذلك الاستثمار العيني و الادخار فكان يرى أن الموارد الأولية (الطبيعية) لا تنمو بذات المعدل الذي ينمو به السكان مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بينهما و تدهور الأجور و انتشار المجاعات و إعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

لذا كان يطالب بضرورة التوازن بين نمو السكان و الموارد الاقتصادية و إنه كان يعتقد أن ذلك ينم بطريقة آلية ذاتية و إن عناصر استخدام بعض الوسائل غير المباشرة المتمثلة في الحفاظ على مستويات الأجور عند حد الكفاف لعدم تشجيع الزواج و التناسل.

كذلك طالب مالتس بضرورة زيادة الاستثمار العيني من خلال زيادة الادخار بما يتناسب معها لتضييق الفجوة، كما أنه في ذات الوقت طالب بعدم زيادة الادخار على حساب الإنفاق الاستهلاكي لأن انخفاض هذا الأخير يضعف الطلب فيقل الدافع للاستثمار، و في هذا الإطار اهتم مالتس بما أخذ به أسلافه مثل التخصص و تقسيم العمل و التقدم الفني.

و سبيل تحقيق النمو طالب مالتس بضرورة زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة و استغلال كل الفرص الممكنة فيه لزيادة الإنتاج من المواد الأولية، كذلك رأى أن الناتج الصناعي يعد قطاعا أكثر ديناميكية و من ثم طلب أيضا بضرورة توجيه جزء هام من الاستثمارات إلى صوب هذا القطاع، و لم يغفل مالت العلاقات المتداخلة و المتشابكة بين هذين القطاعين.

المطلب الثاني: التنمية لدى النيوكلاسيك:

ظهر الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أي أنه ظهر في وقت شهدت فيه الاقتصاديات الغربية موطن هذا الفكر نموا اقتصاديا متناميا و مستمرا بفضل الثورة الصناعية، كما شهدت زيادة المشروعات من حيث العدد و الحجم و التطور و التقدم التكنولوجي بفضل التزاوج بين رأس المال و رأس المال الصناعي، أي أن عملية التنمية و النمو تسير بطريقة شبه آلية ديناميكية. و مما لا شك فيه أنه قد تأثر هذا الفكر بالأوضاع الاقتصادية السائدة إذ رفض النيوكلاسيك فكرة أن النمو الاقتصادي في النموذج الحر ما له الكساد و الانكماش و هذا الاعتقاد قائم على أساس أن[1]:

1)- ضبط سعر الفائدة بالشكل الذي يشجع على الاستثمار يعد أحد محركات النمو.

2)- أن التقدم الفني و الاكتشافات العالمية كفيلة بحل كل المشاكل التي تواجه التنمية.

3)- و من أبرز كتاب النيوكلاسيك: الفريد مارشال، فيكسل كلارك، جوزيف شومبيتر و كالدور ...الخ

و من أهم سمات الفكر النيوكلاسيكي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

- إبراز الترابط العضوي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ كانوا يرون أن النمو أحد القطاعات خاصة الأكثر ديناميكية مثل الصناعة تؤثر في القطاعات الأخرى تأثيرا ايجابيا من خلال إمدادها بالمعارف و كذلك ببعض اللوازم الأساسية التي تحتاجها من خلال ما يعرف بخلق روابط أمامية و خلفية. كما توجد هذه العلاقات المتبادلة بين المشروعات الاقتصادية ذاتها. و لعل هذا ما تجسد فيما طرحه الفريد مارشال عن الوفرات الاقتصادية الخارجية للمشروعات، حيث أكد أن النمو الاقتصادي يتحقق في إطار من الانسجام و التوافق بين عناصره و مكوناته.

---

[1] **محمد ثابت هاشم: التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، نفس المرجع السابق، ص: 106 ~ 107 ~ 108.**

- رأى النيوكلاسيك أن السكان و الادخار و الاستثمار و تراكم رأس المال هي المحرك لعملية النمو الاقتصادي،

و بالنسبة للسكان رأوا ضرورة التناسب بين نمو السكان و الموارد الأولية هذا في حين أن نمو السكان يعد أساسيا لنمو القوة العاملة هذا من ناحية، و من ناحية أخرى ركز النيوكلاسيك على الدور المحوري الذي يلعبه سعر الفائدة في الاستثمار، إذ مع انخفاضه يزداد الاستثمار و استخدام الآلات و الاستفادة من التطور التكنولوجي و الفني الذي شهده عصر النيوكلاسيك،و اعتبر النيوكلاسيك أنه ليس من الضروري أن يكون المنظم هو المدخر أو صاحب رأس المال إذ يستطيع المنظم أن يقترض من الأشخاص الاقتصادية المختلفة.

- الأخذ بفكرة التدرج في تحقيق النمو الاقتصادي مثلما ينمو الكيان للإنسان.

- اهتم النيوكلاسيك مثلما فعل الكلاسيك بدور حرية التجارة الدولية في تشجيع النمو الاقتصادي، إلا أنهم لم يؤمنوا بالحرية المطلقة، إذ أيدوا من حيث المبدأ، مبدأ الحماية للصناعات الوليدة أو الناشئة لفترة قصيرة.

- كذلك ركز النيوكلاسيك على المبادرة الفردية و قوى العرض و الطلب و جهاز الأثمان و هي جميعها عناصر أساسية في الحرية الاقتصادية، هذا و إن كانوا يرون بإمكانية تدخل الدولة لإقامة التوازن بين الصالح العام و الخاص من خلال ما يعرف ببرامج الرفاهية الاقتصادية.

✓ **شومبترو و التنمية الاقتصادية:**

تدخل أفكار شومبيترو حول النمو الاقتصادي في إطار الفكر النيوكلاسيكي حيث تأثر به كثيرًا. إلا أنه كان يرى أن النمو الاقتصادي ليس عملية متسقة تتم بصورة تدريجية في الأجل القصير، لكنه كان يرى أنه عملية غير متسقة و غير منتظمة في مسارها على الأجل الطويل و تحدث من خلال تدفقات أساسية مفاجئة و غير مستمرة تؤدي إلى الاختراق و من ثم الانتقال من مستويات تنموية إلى مستويات تنموية أخرى، مثال: الفرص الاستثمارية الكبيرة الواسعة و النطاق الذي أدى إلى خلقها إنشاء السكك الحديدية في القرن19.

و يرى شوميترو انه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية و اختراقها بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة و إقامة المشروعات و التجديدات التي تقوم على أكتافها التنمية، و كان يرى أن المنظم هو العنصر الاقتصادي القادر على القيام بهذا الدور و أنه محور عملية التنمية من خلال ما يقوم به من مهام أساسية.

كما أشار شوميترو أيضا على أهمية الائتمان المصرفي كمحرك ثاني لعملية التنمية و ذلك من خلال ما يوفره من أموال للمنظم، و يشير إلى أن الاستثمار الأولى المستقل إنما يعتمد على التجديد و الابتكار و الاختراع، لأن هذا هو الذي يقود إلى الحصول على سلع و منتجات جديدة ، استحداث أساليب إنتاج جديدة، اكتشاف موارد جديدة.

المطلب الثالث: الإطار الكينزي و التنمية الاقتصادية:

يعد كتاب النظرية العامة للتوظيف و النقود و الفائدة 1936، هو الذي يحمل جوهر الفكر الكينزي بصفة عامة ، و من بين ما يشمل بعض جوانب التنمية الاقتصادية و لقد جاء هذا الكتاب في أعتاب ما شهده النظام الرأسمالي من أزمات خانقة أبرها الكساد العظيم في نهاية العشرينات و حتى قرب منتصف الثلاثينات الميلادية

و هجر النظرية النيوكلاسيكية على أن تقدم تفسيرا لذلك و الاقتراحات لكيفية الخروج منه في ظل إطارها الفكري السابق عرضه.

لذا جاء كينز في إطار التحليل الرأسمالي ليرى ضرورة الأخذ بالتحليل الاقتصادي الكلي و ليس الجزئي مدركا لأهمية العلاقات المتداخلة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة و أثر التوازن و الاختلال بينهم.

و هدف كينز من طرح أفكاره الكلية إلى محاولة إخراج النظام الرأسمالي من أزمته و ذلك دون الخروج عن الإطار العام لهذا النظام.

و يقوم التحليل الكينزي بإيجاز على دعامتين أساسيتين و مرتبطتين هما[1]:

الطلب الفعال و أثره على مستوى التوظيف أو التشغيل و كذلك الطلب الفعال و الاستثمار.

و الطلب الفعال يعني الطلب الكلي على سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار، و يخلص إلى القول أنه كلما زاد الطلب الفعال أي كلما كان منحنى الطلب الفعال أعلى من منحنى عرض العمال

أدى ذلك إلى التشجيع على الاستثمار و الإقبال على التوظيف و خفض معدل البطالة، و العكس إذا هبط الطلب الفعال فإن ذلك يؤدي بنفس المنطلق إلى زيادة معدلات البطالة، إلا أن كينز نبه إلى أن زيادة الطلب الفعال و من ثم زيادة معدلات التوظيف و ما يؤدي إليه من زيادة الدخول لا يشترط أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنفس النسبة ، أي أنه قد يحدث من التسرب في الدخل و تحول جزء منه إلى الادخار، لذا فإن التوازنات قد تحدث عند مستويات أقل من التشغيل الكامل.

كما أن الطلب الفعال يتأثر بعاملين أساسين هما:

1/- الميل الحدي للاستهلاك. 2/- الميل الحدي للاستثمار.

و أن هذا العامل الأخير يعتمد على المقارنة بين أمرين هما:

1/- سعر الفائدة. 2/- معدل الكفاءة الحدية لرأس المال.

إذ يزداد الميل للاستثمار كلما كان العائد المتوقع (الربح) يفوق سعر الفائدة، لكن إذا كان هذا الأخير أعلى من الأول يضعف الحافز للاستثمار و بالتالي يتأثر الطلب على العمالة و التشغيل في الحالتين حيث يزداد في الأولى و يقل في الثانية، ويستمر الميل للاستثمار قويا حتى يساوي معدل الكفاية الحدية لرأس المال مع معدل الفائدة و بهذا يكون المستثمر قد حقق معدلات أرباح عالية.

---

(1) محمد ثابت هاشم: التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، مرجع سابق ذكره، ص: 110 ~ 111.

لذا يكون الاستثمار و النمو الاقتصادي مرتبط بالعمل على رفع الكفاءة الحدية لرأس المال و خفض سعر الفائدة و هذا يمكن أن يتحقق في نظر الكينزيين من خلال: تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي، تخفيض نفقة الإنتاج – دعم الثقة في الاقتصاد – قيام الحكومة بدورها في الاستثمار الأساسي و تشجيع الكلب الفعال...الخ

و لقد استخدم كينز أدوات تحليلية مثل المضاعف و المعجل لإبراز الأثار التراكمية للتوسيع في الاستهلاك و كذلك الاستثمار، فالمضاعف يعني مقدار الزيادة الكلية في الدخول المترتبة على الزيادة الأولية في الاستثمار بمقدار معين، و حجم القيمة العددية للمضاعف تعتمد على الميل الحدي للادخار و هو يساوي

$$\text{الميل الحدي} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

أما المعجل فهو يرتبط بالمضاعف و يعني مقدار الزيادة في الطلب على السلع الاستثمارية نتيجة الطلب على السلع الاستهلاكية المترتبة على زيادة الدخول.

و يلاحظ بصفة عامة أن نموذج كينز لا يصلح أن يقدم علاجا لمشاكل الدولة النامية، إذ أن المشكلة الأخيرة ليست نقص الطلب الفعال و إنما المشكلة لديها في جمود الجهاز الإنتاجي و تخلفه و تركيزه على القطاعات الأولية. و من هنا تبرز أهمية دور الدولة في رفع مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال و تشجيع الاستثمار باستخدام السياسات المالية و النقدية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية:

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل أن لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن أحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية و المؤسسية و الاجتماعية و الإدارية و كذلك في المواقف الشعبية و العادات و التقاليد و أن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية و لا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها و تطبقها الدولة.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية:

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان و المناطق المختلفة اقتصاديا و التي نناولها في هذا المطلب، و يمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية[1]:

إن صاحب هذه (Rosentein Rodan)الذي يؤكد أن أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية النظرية هو يتمثل في تحقيق مستوى معين من الاستثمارات المادية كحد أدنى للجهد الإنمائي مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. و هذا (Rodan)ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من بالدفعة يعني حد أدنى من الاستثمار و التي يسميه
القوية و التي قدرها 13,2 بالمائة من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم يرتفع تدريجيا.
و ينطلق (Rodan)في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان
المتخلفة و مجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي

(Social Ovehrned Capital)من طرق و مواصلات و وسائل نقل و قوى محرك و تدريب القوى العاملـة

و هذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة(Indivisible)من شأنها إن تخلـق وفـرات اقتصاديـة خارجيـة

(Exteral économies)تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعيـة ما كانت تنشأ دون توفر الخدمات، إضافة إلى ذلك يتعين أيضا توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي و الرأسي الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج.

و يبرر(Rondan)تبني الدفعة القوية بتحقق الوفرات الخارجية الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم في كـل مـن

المشـروعات النيـة التحتيـة و مشـروعات رأس المـال الإنتـاجي المباشـر (Direct productive capital).

(1) مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى:2007،ص: 88 ~ 89.

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن[1]:

(Rondan) فكرة الدفعة القوية، و التي قدمها فيما بعد (Nurkse) في صيغة حديثة أخذت تسمية لقد صاغ

نظرية أو استراتيجية النمو المتوازن.

على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر و الناجمة عن تدني مستوى الدخل و بالتالي ضيق حجم و يركز (Nurkse)

السوق مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية و تطوير جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، و عليـه فإن هـذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السـوق المحلية و ليس لغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولية، و ذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

- إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية و بينها و بيـن الصناعـات الرأسمالية و كذلك التوازن بين القطاع المحلي و القطاع الخارجي، و في النهاية تحقيق التوازن بين جهـة العـرض و الطلب.

الفرع الثالث: نظرية النمو الغير متوازن[2]:

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي " هيرشمان " الذي انطلق من انتقاد الاقتصادي " سنجر" لنظرية النمو المتوازن على أنها غبر واقعية و الذي و الذي دعا إلى تبني البلاد المتخلفة النمو غير المتوازن، و ترتكز إسهاماته في الآتي:

- يعتقد صاحب هذه النظرية أن النمو غير المتوازن هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية.
- أيد هيرشمان الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولية للتنمية الريفية مركزا على التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار حسبه في فترة ما سوف يؤدي إلى الاستثمار آخر في صناعة مختلفة بعد تلك الفترة سبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات[3].
- دعا إلى هذه النظرية لكونها واقعية مع الموارد المتاحة لكن المشكلة الرئيسية في تحديد أولية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات و يوضح معالجة هذه المشكلة على مستويين:

* المستوى الأول: المفاضلة بين أولية الاستثمار في القطاع الرأسمالي الاجتماعي و قطاع الإنتاج المباشر.
* المستوى الثاني: المفاضلة في أولية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر و من هذا المنطلق يرى أن هذه السياسة هي الأمثل لإحداث التنمية.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى:2010، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان 2009، ص: 190 ~ 191.

[2] محمد صالح تركي القريشي، المرجع نفسه، ص: 191 ~ 192.

[3] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، ، مرجع سابق ، ص: 100.

الفرع الرابع: نظرية أقطاب النمو لبيرو[1]:

كان الفرنسي (F.Perrox) هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو ، و التي فرانسوا بيرو

اعتمدها فيما بعد و طورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن.

يوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة و تتمتع بأسواق تصريف مهمة و ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج و آثار إيجابية.

الفرع الخامس: نظريات التغيير الهيكلي و أنماط التنمية[2]:

ترتكز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة و تحضر و تنوع، يحتوي على الصناعات و الخدمات و هناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما:

* نموذج آرثر لوس (ArthurLewis) الذي يستخدم نموذج القطاعين و فائض العمل.
* نموذج هوليس تشنري (Hollis Chenery) للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية.

الفرع السادس: نظريات التبعية[3]:

ظهرت نظرية التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية و فرنسا، تعرف التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور و التوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى تعريف النمو الاقتصادي في فرعه الأول و في الفرع الثاني سنتناول تعريف التنمية الاقتصادية، أما الفرع الثالث سنبرز فيه العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: ماهية النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و العلماء و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها:[4]

* النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط.

* الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP .

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، نفس المرجع السابق ، ص: 100.

[2] مدحت قريشي، المرجع نفسه ، ص: 107.

[3] مدحت قريشي، المرجع نفسه ، ص: 113.

[4] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، مذكرة الدكتورة، جامعة الجزائر3، سنة: 2013~2014 ، ص: 08.

* الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاح لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح.

* النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيق أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، و على ضوء ذلك يكون:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

الفرع الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي اليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية، و سنتعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية:

* تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، و إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]

* كما يعرف (Selso Furtado) التنمية بأنها: زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي الزيادة تشيسلو فورتا دو

في كميات السلع و الخدمات خلال فترة زمنية محددة.[2]

* يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص العناصر التالية:

أ- الشمولية: غن التنمية لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي و إنما تمتد إلى جوانب الأخرى ثقافية، سياسية، اجتماعية، إذن التنمية تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية.

ب- إحداث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن.

ج- التنمية هي تحسين المستوى المعيشي للأفراد كمًا و نوعًا.[4]

---

[1] فتوح خالد، الاستثمار و دوره في التنمية المحلية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية ;جامعة تلمسان ، ص: 70

[2] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت: 1986 ،ص: 63.

[3] محمد صفوت قابل، دار الوفاء لدنيا الطباعة للنشر و التوزيع، ص: 64.

[4] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 82.

من هذه التعاريف يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

1)- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي.

2)- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية.

3)- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية[1]:

في حقيقة الأمر هناك فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية، فالنمو الاقتصادي يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعاد نوعية للتنمية، تمتد إلى ما وراء النمو الاقتصادي و هذا التغير النوعي يحدث بصورة خاصة في التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للبلد و ما ينعكس عليه من تغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها، حيث تم تسجيل انفصال كبير بين حدوث النمو الاقتصادي و حدوث التنمية لعدة ملاحظات أهمها:

* النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، و المفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية. بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

* قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث أثار تضخمية للسلع الحقيقية و ما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات و الإنتاج في البلد الواحد.

* من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية.

* حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل أو حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج.

* قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج و توسيع التبعية الاقتصادية و التكنولوجية و السياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي و العولمة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام و التحرر من قيود التبعية و زيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

---

(1) وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر، ، مرجع سابق ، ص: 15-16.

* النمو الاقتصادي قد يحدث حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبني و يأخذ و يعطي، فممكن أن ترتفع مداخيل الأفراد و تتوسع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن كل هذا لا يعني شيء أمام الكرامة و الشعور بالانتماء للوطن و توقير الذات و الحرية و الانعتاق، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي بها.

* إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل سيء النمو الاقتصادي، أي ازدياد إجمالي السلع و الخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان، أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساس لها.

المطلب الثالث: أبعاد و أهداف التنمية الاقتصادية:

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة و كذلك مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية[1]:

تتمثل أبعاد التنمية الاقتصادية فيما يلي:

* البعد المادي (الاقتصادي) لتنمية و يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التصنيع.
* البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، و يتضمن اجتناب الفقراء و إشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان و التوزيع الأكثر عدالة للدخل.
* البعد السياسي، و يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية و الاستقلال الاقتصادي.
* البعد الدولي للتنمية، و يتضمن مفهوم التعاون الدولي و علاقته بالتنمية في إطار المنظمات و الاتفاقيات و النظام العالمي و التكامل الإقليمي.
* البعد الجديد للتنمية و الذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة العربية.

❖ 1-**البعد المادي:**

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف و بالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ يتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية.

❖ 2- **البعد الاجتماعي:**

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع و هي الجوانب الاجتماعية، الثقافية و السياسية.

فجوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول و اجتناب الفقر المطلق.

(1) مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص: 131~132.

❖ 3- **البعد السياسي للتنمية:**

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية و حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، و التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي، و يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال

و التكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.

❖ 4- **البعد الدولي للتنمية:**

إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي و إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، كما شهد عقد الستينات نشأة الغات(Gatt) أي الاتفاقية العامة للتجارة و التعرفة الجمركية، و كذا نشأة منظمة الأونكتاد(UNCTAD)أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

❖ 5- **البعد الحضاري للتنمية:**

أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشتمل كل جوانب الحياة و يقضي إلى مولد حضارة جديدة، و يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادي أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، و توفير أسباب الحياة الكريمة لها، المتمثلة فيما يلي:

➢ **زيادة الدخل القومي[1]:**

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و زيادة عدد سكانها، و لا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر ، و انخفاض مستوى المعيشة و تحاشي المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

و الدخل القومي الذي تقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

[1] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ،ص: 70.

➢ **رفع مستوى المعيشة**[2]:

التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، و إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة،

ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة، و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام هذا الدخل مختلا.

➢ **رفع التفاوت في توزيع الدخول و الثروات**:

يعتب هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي، و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول و الثروات حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروته، كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي.

➢ **تعديل الهيكل الإنتاجي**:

في الدول المتخلفة تكون الزراعة هي القطاع الرئيسي في البنيان الاقتصادي و تكون هي مجال الإنتاج و مصدر العيش للغالبية من السكان، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي. و سيطرت الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة للتقلبات في الإنتاج و الأسعار، الذي سيؤدي إلى انتشار الكساد و البطالة في هذه البلاد.

و بالتالي فإن التنمية يجب أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي و إفساح المجال للصناعة تلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي.

[2] محمد ثابت هاشم: التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، راجعه الأستاذ الدكتور جابر عوض سيد، 2007، ص: 103 ~ 104.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار على مقومات التنمية الاقتصادية.

تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدولة و توفير رأس المال اللازم للاستثمار الطريق الرئيسي لتحقيق التنميـة الاقتصادية، ذلك أن الانطلاق للتقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا.

و لما كان الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقد ساهمت الاستثمـارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة و الدول النامية.

فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية و ندرة رأس المال و الاستثمار يؤثر في التنمية وكذلك يؤثر على عوامل الإنتـاج الأخرى و الإسراع في التنمية لا بد أن تواكبه زيادة الاستثمارات.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار بزيادة رأس مال المجتمع و استغلال موارد المجتمع.

الفرع الأول: الاستثمار و زيادة رأس مال المجتمع[1]:

إن أي استثمار و لا بد أن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال و على هذا الأساس فـلا بد مـن استبعـاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل في المجتمع لأنه لا يترتب عليها أي إضافة إلى رأس مال المجتمـع، و لا تعدوا أن تكون عملية نقل ملكية الأصول الرأسمالية من طرف المشتري.

و لتقريب المسألة إلى الذهن نسوق المثال التالي: إذا قام أحد الأفراد بشراء مبنى سكني قائم فعلا فإن هذا التصرف يعتبر استثمار من وجهة نظر هذا الفرد، و لكنه لا يعتبر استثمار من وجهة نظر المجتمع، أما إذا قام ذلك الفرد بتشييد مبنى سكني جديد فإن هذا التصرف يعتبر استثمار من وجهة نظره، و في نفس الوقت يعتبر استثمار من وجهة نظـر المجتمع لأن تشييد هذا المبنى يضيف زيادة إلى رأسمال صاحبه دون أن تؤدي إلى تخفيض رأسمال فرد آخـر، و من ثم ذلك يؤدي إلى زيادة رأسمال المجتمع.

و تجدر الإشارة كذلك إلى أن الأرض كأصل رأسمال ثابت تعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع، و لكنهـا لا تعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع، لأن شراء المشروع لقطعة من الأرض يمثل إضـافة إلى الأصـول الثابتـة التي يمتلكها المشروع.

أما بالنسبة للمجتمع فإن إنفاق المشروع على شراء الأرض لا يعتبر أحد مكونات الاستثمـار الوطني (القومي) و إنما عملية انتقال ملكية الأرض من البائع إلى المشتري (المشروع).

الفرع الثاني: الاستثمار و استغلال موارد المجتمع [2]:

يرى البعض انه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلا عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية أي عن طريق توظيف المواد العاطلة أو الموارد التي تستحدث، مما يستدعي بطبيعة الحال استثمارات جديدة.

إلا أن البعض الآخر يرى هذا الرأي غير صحيح، لأن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأكمل و الأمثل عن طريق رفع الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلا و ذلك بإعادة استخدامهـا و إعـادة توزيعهـا بيـن

---

(1) منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 318~319.

(2) منصوري الزين، المرجع نفسه، ص: 319~320.

الاستعمالات المختلفة و هذه العملية التي يمكن تسميتها عملية إعادة تنظيم الإنتاج.

فعلى سبيل المثال لا معنى إطلاقا لإنشاء مصانع جديدة للسيارات في الوقت الذي توجد فيه طاقة إنتاجية عاطلة في مصانع السيارات القائمة، و كذلك لا معنى إطلاقا لإنشاء كليات جديدة طالما أن

الكليات الحالية تستطيع بما يتوافر لها من إمكانيات أن تستوعب أعداد أكبر من الطلاب دون الإخلال بمستوى الدراسة.

و لكن على الرغم مما تقدم فإن أي مجتمع لا يمكن أن يكتفي بعملية إعادة تنظيم الإنتاج لأن هذه العملية تسمح بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين إلى مستوى معين إلى مستوى أعلى و الاستقرار عند هذا المستوى الجديد.

و بعبارة أخرى فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج لا تسمح بزيادة الإنتاج بصفة مستمرة في اتجاه صعودي مضطـر، أي لا تسمح بالتوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية للمجتمع، لأن هناك حدود لهذا التوسع عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج و عندما يصل المجتمع إلى هذه الحدود، فإن أي زيادة جديدة في الإنتاج تستدعي حتما استثمارات جديدة.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية:

إن الإسراع في التنمية في الدول النامية لا بد أن يواكبه زيادة الاستثمارات و لكن من أين تأتي الأموال اللازمـة لهذه الدفعة الاستثمارية القوية اللازمة الانطلاق ؟ إن الإجابة على هذا السؤال توضح أن مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين: مصادر داخلية و أخرى خارجية [1].

* المصادر الداخلية المتمثلة في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني و المتمثلة في مدخرات قطاع الأعمال و القطاع الحكومي و القطاع العائلي.

* أما المصادر الخارجية أو الأجنبية المتمثلة في المعونات الأجنبية و القروض الأجنبية و الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

و من المعلوم أن الدول المتخلفة تتصف بانخفاض معدلات الادخار المحلي بها، و يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير إيجابيا فيها في الأجل القصير، و من ثم بات من الأمور الواضحة وجود قيود ترد على إمكانيات زيادة معدل الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية الانطلاقة في المراحل الأولى للتنمية.

و من هنا يصبح اضطرار هذه الدول للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخـرات المحلية و حجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية أمرًا حتميًا، فطبقا لمبادئ المحاسبة الوطنية التي تنص على أن فجوة الموارد المحلية (الادخار و الاستثمار) لا بد أن تتساوى مع فجـوة التجـارة الخارجيـة (الواردات و الصادرات) منظورا إليها في أية فترة سابقة بمعنى أن:

الاستثمـار – الادخـار = الـواردات – الصـادرات.

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 322~323.

و هذا يعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيـره مـن المدخرات المحلية لا بد و أن يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة . يتضح مما تقدم أن حتمية التمويل الخارجي أنما تنشأ لقصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة و قصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات. و من ثم لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريـق الموارد المالية الأجنبية الإضافية.

إن عملية تمويل التنمية التقليدية المعتمدة على مساعدات و ديون من الهيئات المالية الدولية أثبتت فشلها الذريع في العديد من الدول في العالم، ذلك أن الاستعانة بالموارد الأجنبية لا بد و أن يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، فإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية و متطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادًا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة، لذلك فالاتجاه اليوم هو نحو التمويل الذاتي و ذلك بالاعتماد على المبادرات الخاصة لأصحاب رؤوس الأموال في الداخل و على رأس المال الوطني الموجود في الشتات (في مختلف الدول) ، ثم توجيه نحو الاعتماد على أبناء القارة الإفريقية كمبادرة النيباد (الاعتماد على القدرات الذاتية لتنمية إفريقيا عوض الأطروحات السابقة التي تعتمد على الغير لحل مشاكل إفريقيا) و الاستثمارات العربية البينية التي لها من الإمكانيات الهائلة في هذا المجال.

و أمام قلة أو ندرة رأس المال في بعض الحالات تجد الدول النامية نفسها مرغمة على تحديد سلم أولويات و تفضيلات معينة للاستثمار في قطاعات تكون كفيلة بحل مشاكل التنمية بها و التركيز عليها و ذلك بإعطائها كل الآليات و السياسات الرامية لترقيتها و تطويرها و بالتالي تساهم في حل المشاكل المستعصية بها، و هذه القطاعات المفضلة تختلف درجة تفضيلها و أهميتها من دولة لأخرى، و لذلك تجد لكل دولة نظامها و قانونها للاستثمار الذي من خلاله تضع الآليات و السياسات المشجعة على الاستثمار في القطاعات الكفيلة بحل مشاكل التنمية الاقتصادية.

إن توافر المدخرات المحلية ممثلة في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري من شأنه أن يؤدي إلى إحداث دفعة استثمارية قوية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن التوسع في الاستثمارات المحلية الخاصة و الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة الناتجة عن الضرائب و مختلف الموارد الجبائية الناتجة عن رواج النشاطات الصناعية و التجارية و الخدمية في الأجل المتوسط و الطويل، حيث من الممكن أن تنتهج الدول سياسة الإنعاش الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية و ذلك بإقرار الحوافز الجبائية و عجز الميزانية العامة...الخ

و بعد فترة الانتعاش فإن رواج الأنشطة الاستثمارية و تعدد المداخيل الجبائية المصاحبة لذلك من شأنه أن يخلق موارد مالية كبيرة لتمويل استمرار عملية التنمية في مراحلها اللاحقة، لأن الاستثمار هو خير زاد لبقاء و استمرار عملية التنمية.

إن الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر في الوقت الحالي هي بمثابة فرصة من ذهب للاقتصاد الجزائري للقضاء على العقبات الكامنة فيه و التي تعوق انطلاقه الاقتصاد الوطني في مسار النمو الذاتي.

لذلك يجب أن تكون هذه الوفرة الداخلية للموارد عامل مهم لإحداث قفزة كبيرة في معدلات الاستثمار، لأن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور الاستثمار في معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني:

تسعى الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني (القومي)، و لكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن و يظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية و الانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل[1].

* الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية).
* الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

و تتخذ الحكومات العديد من السياسات لعلاج هذه الاختلالات، و كل سياسة من السياسات التي تتخـذها الحكومة لعلاج هذا الاختلال ينجر عنها تأثير و تأثر بمستوى و حجم الاستثمارات في البلد.

***الحالة الأولى:** قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية).

و تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

علاج الفجوة الانكماشيـة:

يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

❖ **البديل الأول:** قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام:

و هو يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي عام 1929م، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و من فرص العمل و علاج البطالة نتيجة رواج الاستثمارات. مما يؤدي إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن و علاج الفجوة الانكماشية.

❖ **البديل الثاني:** قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية:

و هو يتحقق هنا أيضا بزيادة الدخول و يزداد الميل للاستثمار و تزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني المزيد من الحافز على الإنتاج و زيادة فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية.

❖ **البديل الثالث:** قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول و الثاني:

و ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني و تحقيق النتائج الايجابية المترتبة على زيادة حجم الطلب.

* **الحالة الثانية:** زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي (الفجوة التضخمية)

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

---

(1) منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 325~326.

علاج الفجوة التضخميـة:

يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل الآتية:

❖ **البديل الأول:** قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام:

مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يساهم في علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

❖ **البديل الثاني:** قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب:

مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و علاج الزيادة في مستوى الأسعار .

❖ **البديل الثالث:** قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات

الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

إذا تأثرت أدوات السياسة المالية على الادخار و الاستثمار و بالتالي على التوازن الاقتصادي الكلـي و التنميـة الاقتصادية بشكل عام ، فالضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية يظهر أثرها على الادخار و الاستثمار من خلال أثرين:

* أثر يؤدي إلى تشجيع الادخار و بالتالي زيادة الاستثمار.
* أثر يؤدي إلى تخفيض الادخار و بالتالي نقص الاستثمار.

1- **تخفيض الادخار و تخفيض الاستثمار**:

- عند فرض الضريبة المباشرة ذات أسعار تصاعدية يؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الطبقة الغنية مما يحد من مقدرتهم على الادخار و بالتالي على الاستثمار.
- أيضا فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و هي سلع لا يمكن للأفراد أن يقللوا من الطلب عليها، فيتم تحويل جزء من الدخل الذي كان مخصصا للسلع الأقل أهمية إلى السلـع الضرورية و بالتالي يقل الادخار و الاستثمار.
- أيضا فرض ضريبة القيم المنقولة على فوائد المدخرات يؤدي إلى نقص المدخرات و بالتالي نقص الاستثمار.
- فرض ضريبة على الأموال المودعة في الحسابات الجارية بالبنوك يؤدي إلى توجيه الأموال إلى الاكتناز.

2- **زيادة الادخار و الاستثمار**:

- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و من ثم تقليل استهلاكها فيفيض الجزء من الدخل الذي كان يخصص لشرائها مما يؤدي إلى زيادة الادخار و بالتالي الاستثمار.
- إن فرض ضريبة على الأرباح غير موزعة في الشركات بمعدل أعلى من معدل الضريبة على أرباح الأسهم يدعو إلى تقليل الأموال الاحتياطية أي الاستثمار الذاتي، و زيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعـات و ربما يؤدي ذلك إلى زيادة الادخار و بالتالي الاستثمار.

خاتمـة الفصـل الثانـي

لا تفهم التنمية الاقتصادية بأي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم النمو الاقتصادي، فكلاهما يعد جزءًا

لا يتجزأ من عملية البناء و تحقيق رفاهية المجتمعات، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النمو و التنمية في مجالها الاقتصادي الضيق و حسب، طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم و توجيه كل

من النظامين الاقتصادي و الاجتماعي، و الرقي بها إلى الأحسن.

مقدمـة

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي وجدت نفسها تواجه أزمات متعددة الجوانب، إذ سجلت
آنذاك مشاكل اجتماعية عديدة كالفقر،المرض، البطالة و مشاكل اقتصادية تمثلت في نقص رؤوس الأموال،هجرة الكفاءات فكان لا بد من رسم سياسة اقتصادية تنموية لإعادة بناء الاقتصـاد الوطني من جديد بهدف حل تلك المشاكل و خاصة الاقتصادية منها و تماشيا مع التغيرات و الظروف فشلت تلك السياسة في تحقيق الخروج من تلك المشاكل و بالتالي أعادة الجزائر مرة أخرى تقويم و تصحيح مسارها برسم سياسـة جديـدة مخالفـة تماما للأولى و تمثلت هذه السياسة في إعادة النظر في قوانين الاستثمارات و العمل على تشجيع الاستثمار مع إعطاء لا مركزية نسبة لسلطة اتخاذ القرار الاقتصادي و هي بداية الدخول إلى اقتصاد السوق لمواكبة التغيرات العالمية الجديدة مما أدى تفكير عميق جدا من المنظومة القانونية للاستثمار و إعطاء امتيازات و إنشـاء هيئات عمومية لخدمة الاستثمار من أجل تجسيد مناخ استثماري يتفق مع المعطيات الداخلية و الخارجية الراهنة للشرح و التوضيح قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:
المبحث الأول: واقع الاستثمار في الجزائر.
المبحث الثاني: إستراتيجية البرامج الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر خلال الفترة 2000 / 2014.
المبحث الثالث: أثار البرامج الاستثمارية على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.
المبحث الرابع: معوقات و أفاق السياسة الاستثمارية المنتهجة.

المبحث الأول: واقع الاستثمار في الجزائر:

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التي تؤثر على قرار المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة معينة دون الأخرى، الآن نجاح أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات و المحفزة للاستثمار بهذه الدولة.

تعرف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة و يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالي فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر:

تقرر مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تحدث عن التطور الايجابي للأوضاع في الجزائر خلال هذا العام، فهذه التطورات الاقتصادية كانت مهمة أبرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة و إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة و مواصلة الإصلاحات الهيكلية حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، و سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا موجبا، كما تمكنت السلطات النقدية من خفض نسبة التضخم و استقرار الصرف، و أضاف التقرير أنه خلال سنة 1998 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 1.43 مليار في قطاع المحروقات و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى و يمكن تقسيمها كم يلي[1]:

- الصناعات الكيميائية 160.6 مليون دولار.
- الصناعات الغذائية و الفلاحية 43 مليون دولار.
- الأشغال الكبرى 23 مليون دولار.

أما مصادر هذه الاستثمارات الأجنبية فنقسمها على النحو التالي:

- الاتحاد الأوربي 42 % أي حوالي 600 مليون دولار.
- الدول العربية 25.6 % أي حوالي 366 مليون دولار.
- باقي الدول 32.4 % أي حوالي 77 مليون دولار.

إلى جانب هذا فإن الجزائر مازالت تواصل جهودها من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية و ذلك بتكثيف الندوات و الزيارات إلى البلدان العربية و الأجنبية و التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي،

[1] هشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة السانية وهران ،ص: 18 ~ 19.

و زيادة على هذا كله فإن هناك تطورات سريعة ايجابية خلال هذه السنة مما اكتسبت مناخ الاستقرار و السلم

الأهلي و القضاء على الاضطرابات التي عرفتها في السابق.

كما تملك الجزائر المؤهلات و عناصر تنافسية لجذب الاستثمارات و هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين، خاصة أن مناخ الاستثمار الحالي يساعد على ذلك و أهم العناصر التي تساعد ذلك واقع الاقتصاد الجزائري، الإطار التشريعي، و التنظيمي و الإداري خاصة قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري:

يمكن تلخيص النتائج الايجابية للاقتصاد الجزائري في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري.

السنــة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام	88,93	48,7	43,78	29,16	32,4	44,2
نسبة التضخم %	16,3	39	21,8	15	5,73	4,95
سعر الصرف دينار/ دولار	24,1	42,9	52,2	56,2	58,4	59,5
احتياط العملات مليار دولار (شهر استيراد)	1,51 1,81	2,64 2,85	2,11 2,08	4,23 4,51	8,47 9,33	6,84 7,5
نسبة التسويق %	2,2 -	0,9	3,8	3,8	1,1	5,1

المصدر: هشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية، ص:18.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في إصلاحاتها الاقتصادية التي بدأتها و أصبح الأداء الاقتصادي مشجع لجلب الاستثمارات و خاصة بعد الوصول إلى النتائج المرغوب فيها مثل استعادة قوة ميزان المدفوعات، استقرار سعر الصرف، التحكم في التوسيع النقدي، التحكم في المديونية و الحد من تزايدها و تخفيض كلفة خدمتها، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: التطورات التشريعية الإدارية:

لقد أدخلت الجزائر إصلاحات و تعديلات مختلفة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار، فصدرت خاصا يتضمن الكثير من الحوافز و الضمانات كما أعادت النظر على أنظمتها الجبائية و الجمركية و في تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، و إنجاز مشروع كمشروع المناطق الحرة.

و أهم ما جاء في هذا القانون حرية الاستثمار، حرية و ضمان الاستثمار بدون الأخذ بعين الاعتبار هل المستثمر أجنبي أم جزائري ، و أعفت حرية تحويل الأرباح و رؤوس الأموال، و من أجل كل هذا أبرمت الجزائر اتفاقيات منها:

* الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف و تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

* اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين و الدول المضيفة.

* اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.

* الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات.

الفرع الثالث: المؤهلات الخاصة للجزائر:

تتمتع الجزائر بالكثير ن المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان أوربا الغربية و تمثل مدخل إفريقيا، ملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان الشباب يملكون كفاءات عالية.

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود و التي هي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير.

و تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول و الغاز و المعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل:

- ❖ حجم السوق:
  حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 29.2 مليون سنة 1997 ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة و مواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات سنة 1997 ما يقارب 10.3 مليار دولار و هي في تزايد مستمر.
- ❖ البنية التحتية:
  تملك الجزائر نسبة متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 120 ألف كيلومتر كما يوجد 4 آلاف كيلومتر من السكك الحديدية، و يوجد بالجزائر حوالي 11 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات و يمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 51 مدرج منها 30 للملاحة الجوية و 12 مطارا دوليا.
- ❖ المحيط التقني:
  تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70 % من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة و معلوماتية مختلفة.

المطلب الثاني: هيئات دعم الاستثمار في الجزائر:

بذلت الدولة مجهودات مستمرة لتهيئة و خلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية، العربية و الأجنبية و كذا خلق وكالات مهمة كان الهدف منها خلق جو مناسب لتطوير و تسهيل عمليات الاستثمار على جميع
الأصعدة و سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الهيئات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: انشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSSI):[1]

➢ 1- تعريفها:

نشأة وكالة (APSSI) بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تدعى في صلب النصر (الوكالة). و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة و ذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-319الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSSI) .

➢ 2- أهداف وكالة (APSSI):

تتمثل أهداف الوكالة فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم.
- وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني و العالمي تحت تصرف المستثمرين.
- المساهمة في تطوير و ترقية فضاءات و أشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية و المناطق الحرة المنجزة بالجزائر.
- تساعد المستثمرين في استيفاء الإجراءات اللازمة للاستثمار بإقامة الشباك الوحيدة.

➢ 3- مهام وكالة (APSSI):

تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 03 من المرسوم التنفيذي 94-319)
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية.
- تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه و تبلغه ضمن الاشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.

---

(1) : عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر سنة:2004/2003، ص:157 .

- تجري التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر.
- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها و التكنولوجيا المستعملة (المادة 04 المرسوم التنفيذي 94-319).
- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار.
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار (CNI):[1]

➢ 1- إنشاؤه و مهامه:

لقد أنشئ هذا المجلس بواسطة الأمر 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة و يكلف المجلس بما يلي:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولياتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.
- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، و المتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة و كذا الاستثمارات ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب الاستثمار و تشجيعه.
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها.

➢ **2- الأعضاء المشكلة للمجلس:**

حدد هذا المجلس الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي:

- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات.
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بالتجارة.
- الوزير المكلف بالطاقة و المناجم.
- الوزير المكلف بالصناعة.
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الوزير المكلف بالتعاون.
- الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.

[1] عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص:157 .

الفرع الثالث: إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):[1]

➢ 1- تعريفها:

و التي تحولت بموجب الأمر رقم 01-03 مؤرخ في20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير وكالة وطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**الاستثمار إلى .)

و عرفت هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و يمارس وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة.

➢ 2- مهام الوكالة:

هناك عدة مهام منوطة بهذه الوكالة و هي كما يلي:

- تتولى ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.
- تستقبل و تعلم و تساعد المستثمرين المقيمين و غير المقيمين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.

- تسير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- تحدد فرص الاستثمار و تكون بنكا للمعطيات الاقتصادية و تضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار و تعالجها و تنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام.
- تقوم بالمبادرة من خلال الإعلام و الترقية و التعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و في الخارج بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر و بفرص العمل و الشراكة فيها و المساعدة على إنجازها.
- تحدد العراقيل و الضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات و تقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية و القانونية لعلاجها.

الفرع الرابع: الشباك الموحد:[2]

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب تم إنشاء الشباك الموحد و هو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها و كذلك مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة: 2006-2007، ص: 127.

[2] بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 سنة: 2006، ص: 77.

يخضع التماس خدمات الشباك الموحدة لإدارة المستثمرين بإنشاء إيداع تصريح الاستثمار و طلب المزايا، يكون ممثلو الوزارات و الهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا و مخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصاه 60 يوما و بناءا على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار و ذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار و طلب الامتياز.

الفرع الخامس: خلق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):[1]

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 حيث نص هذا المرسوم على وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من البطالة و دفعهم إلى عالم الشغل.

كما تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم و متابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب. و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة و تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

❖ مهام وكالة (ANSEJ):

تكمن مهام الوكالة في النقاط التالية:

- ترافق و تدعم و تتابع أصحاب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تقوم بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. لاسيما منها الإعلانات و تخفيض نسب الفائدة في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل.
- تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المترشحين، بالاستفادة من قروض البنك و المؤسسات المالية و بالإعانات و الامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين و التشغيل و التوظيف الأولي، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك.
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.

(1) سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة: 2009-2010، ص:65 .

المبحث الثاني: إستراتيجية البرامج الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر خلال الفترة 2014/2000:

لقد انتهجت الجزائر في إطار تسيير و ضبط برامجها الاستثماري العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2014 عدة برامج و مخططات، منها ما سعى لدعم الإنعاش الاقتصادي، و منها ما جاء مكملا لدعم النمو و آخر لتوطيد النمو الاقتصادي، و هذا لأجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، و فيما يلي شرح موجز لهذه البرامج.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

Programme de soutien à la relance économique :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001 – 2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، و تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و تدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية.

الفرع الأول: التوزيع السنوي لمبالغ برنامج الإنعاش الاقتصادي:[1]

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 7 مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، و يمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة 2001-2004 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سنوات البرنامج	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ (%)
2001	205,4	39,12
2002	185,9	35,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجموع	**525**	**100**

المصدر:باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص:46.

(1) باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة: 2010-2011، ص:46

يتبين من الجدول تركيز السلطات العمومية على السنتين الأوليتين لفترة تنفيذ البرامج و هذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي مع جميع المجالات و الرغبة في تحسيس المواطنين بالنتائج الملموسة في أقصر وقت ممكن و خلق مناخ ملائم لازدهار الأنشطة الاقتصادية، كما أن تدهور الأوضاع المعيشية للسكان خلال فترة التسعينات كانت سببا في تعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي السنوي لمخطط الإنعاش الاقتصادي:[1]

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى أربعة (4)قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية.

و الجدول التالي يبين هذا التقسيم القطاعي و المبالغ المالية المخصصة كل قطاع:

الجدول (3): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	المجموع النسبي
الأشغال الكبرى	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,09
التنمية المحلية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,89
الفلاحة و الصيد البحري	10,5	20,3	22,5	12,0	65,3	%12,44
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	00	00	45,0	%8,58

الاقتصادية						
المجموع المطلق	213,0	178,3	113,2	20,5	525,0	-
المجموع النسبي%	%40,5	%33,96	%21,56	%3,98	% 100	% 100

المصدر: عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص:6.

من خلال التحليل الزمني للمعطيات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن وتيرة استهلاك الاعتمادات المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت سريعة مقارنة بمدة المخطط المتوقعة، حيث تم تنفيذ ما قيمته 213 مليار دج في العام الأول من البرنامج و هذا بتجسيد ما نسبته 40,5 % من الغلاف الإجمالي للبرنامج، و يعزى ذلك إلى حرص السلطات القائمة على هذه البرامج على ضمان إنجاز و تجسيد المشاريع المقررة في إطار المبالغ المعتمدة و في أحسن الآجال، تطبيقا للمقاربة العمومية في تسيير مشاريع الدولة التي تستدعي ضرورة الانجاز و التجسيد بأفضل الطرق و في أقل الأزمنة.

(1) عبد السلام حططاش، سفيان دلفوف، أثر السلوك الإستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013، ص:7.

و بتحليل معطيات الجدول قطاعيا، نجد أن أهم قطاع خص باعتمادات معتبرة ضمن هذا البرنامج هو قطاع البناء و الأشغال العمومية، حيث خصص له غلافا ماليا قدره 210,5 مليار دج، أي نسبة 40,09 % من قيمة الغلاف المالي الإجمالي للفترة 2001-2004، و هذا لتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية و الأمنية للفترة

التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء و التي نتج عنها دمار العديد من هياكل الدولة القاعدية و تلف العديد من المنشآت و تضررها، الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة الاعتبار للبنية التحتية للدولة المتمثلة أساسا في المدارس

و الجامعات و الطرق السريعة من أجل مواصلة سياسة البناء و التشييد، و إعادة بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد في قطاعات الأشغال العمومية و البناء، الفلاحة و الصيد البحري.

كما حضي قطاع التنمية المحلية و البشرية بأهمية بالغة، أين خصصت له الدولة مبالغ هامة في حدود 204,2 مليار دج، و هذا في إطار مخططات تنمية الجماعات المحلية من خلال مخططات البلدية للتنمية (PCD) و صندوق الجماعات المحلية لتمويل التنمية (FCCL)، فهي مخصصات مالية لتمويل مشاريع الجماعات المحلية و دعم النمو الاقتصادي و الاجتماعي فيها، إضافة إلى هذا لم تغفل الدولة الجانب البشري في مجال التنمية المحلية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية و تدعيم سبل التنمية الاقتصادية، طالما أن المورد البشري عصب أي تنمية، محلية كانت أم وطنية.

كما خصص اعتماد لا يقل أهمية عن القطاعين السابقين لدفع عجلة التنمية الريفية ففي مجال الفلاحة و الصيد البحري بغلاف مالي قدره 65,3 مليار دج، و ذلك في إطار سعي الدولة إلى الاستغلال الأمثل لمواردها المائية و الطبيعية في مجال الفلاحة و تربية المائيات و الأسماك

لتحقيق الاكتفاء الغذائي، و لقد تخللت هذه الاعتمادات تخصيصات خاصة لإحداث إصلاحات اقتصادية شاملة.

* و بخصوص عدد المشاريع الاجمالية التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد بلغ 16023 مشروعا تم تقسيمها على النحو الآتي:

الجدول رقم (4): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

القطاعات	عدد المشاريع
الري و الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران و الأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي	1369
هياكل قاعدية شبانية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و الهياكلالإدارية	982
اتصالات، صناعة	623
صحة ، بيئة ، نقل	653
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة ، الدراسات الميدانية	200

المصدر:باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص:50.

الفرع الثالث: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:[1]

إن تسخير موارد كبيرة بحجم قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يتطلب تطبيق مجموعة من الإصلاحات في الكثير من المجالات قصد تحقيق أهداف هذا البرنامج بفاعلية كبيرة و بأقل التكاليف الممكنة، لذلك عملت السلطات العمومية على وضع مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق و خلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية.

و يمكن توضيح أهم هذه السياسات و المبالغ المخصصة لها في الجدول التالي:

(1) سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص: 349

الجدول رقم (5):السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	**6,33**	**11,35**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

المصدر: سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مرجع سابق،

ص: 349.

الفرع الرابع: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004:[1]

تظهر إنجازات برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مؤشرات عديدة من أهمها معدل النمو الاقتصادي حيث يبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004:

الجدول رقم (6): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	54,9	55,9	66,5	82,5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	2,6	4,0	6,9	5,5
الفلاحة	13,2	1,3 -	19,7	3,1
الصناعة	1,1	2,9	1,4	2,6
البناء و الأشغال العمومية	2,8	8,2	5,5	8
الخدمات خارج الإدارة العامة	3,8	5,3	4,2	7,7
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	1779	1783	2088	2553

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، ص:08.

(1) هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، ملتقى وطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة سوق أهراس، سنة 2013، ص: 08

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع و بمعدل نمو حقيقي إذ بلغ سنة 2004 بـ: 5,5 % بعدما كان سنة 2001 بـ: 2,6 % و يرجع هذا النمو إلى نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية نتيجة المشاريع الاستثمارية الضخمة و أعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال، و كذلك قطاع الخدمات هو الآخر انتعش (خاصة النقل و التوزيع و التجارة) خاصة الواردات، و هذا ما انعكس على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004.

إذا يمكن القول أن خلال هذه الفترة معدلات النمو المحققة هي بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا لغياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة و التي تشكل تقريبا 60 % من نسبة النمو.

.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

Le programme complémentions de soutien a la croissance :

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (p.c.s.c) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 7 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005- 2009 في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، و ذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.

و قد تم تخصيص نبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة (5) أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إطلاق البرنامج التكميلي، و تتمثل هذه الأبواب الرئيسية في:

أولا: تحسين ظروف معيشة السكان، و خصص لهذا المحور 1908,5 مليار دج.

ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية، و خصص له قيمة 1703,5 مليار دج.

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية، خصص له قيمة 337,2 مليار دج.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية و تحديثها، خصص لهذا المحور 203,9 مليار دج.

خامسا: تطوير التكنولوجيا الجديدة لاتصال، خصص له 50 مليار دج.

الفرع الأول: التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:[1]

و قد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (7): التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا	50	1,1
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة قسنطينة، سنة:2010-2011، ص:97.

و بتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا، نجد أن أهم اعتماد مالي خصصته الدولة لتحسين ظروف معيشة السكان قدر بـ: 1908,5 مليار دج لتحسين الجانب الصحي، التعليمي و الأمني نظرا لأهمية مؤشر الرفاهية الاقتصادية في رقي المجتمع، و لتسريع وتيرة تطوير المنشآت القاعدية تم استحداث غلاف مالي تكميلي قدره 150 مليار دج، علاوة عن مبلغ 10,15 مليار دج لدعم التنمية، و هذا لرفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي يعتبر الهدف الرئيسي و النهائي لهذا البرنامج. كما تم تخصيص مبلغ 04 مليار دج لتحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي لا سيما في ظل الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي استلزم إدراج مهمة تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال ضمن الانفاق الرأسمالي العمومي المقدر بـ: 50 مليار دج.

(1) زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ،جامعة قسنطينة، سنة:2010-2011،ص:97.

الفرع الثاني: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:(1)

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و هو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له ، فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 و ضرورة الاستجابة لتطلعات السكان الخاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الاستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية و الانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطات الصرف و تسديد المديونية الخارجية.

و الجدول التالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الجدول رقم (8): بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

السنة	متوسط أسعار النفط (بالدولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياطات الصرف (مليار دولار)	الديون الخارجية (مليار دولار)
2000	28,50	21,06	11,90	25,261
2001	24,85	18,53	17,96	22,571
2002	25,24	18,11	23,11	22,642
2003	29,03	23,99	32,94	23,953
2004	38,66	31,55	43,11	21,821
2005	54,64	45,99	56,18	17,191

المصدر: باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص:59.

الصادرات النفطية التي انتقلت من حوالي 21 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005، و سمح هذا أيضا بانتقال قيمة احتياطات الصرف من 11,90 مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار، كما سمح ارتفاع العائدات النفطية بتخفيض حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005.

شجعت هذه المعطيات السلطات العمومية على مواصلة التوسع في الاستثمارات العمومية و إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

(1) باشوش حميد ،المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية ،مرجع سابق،ص:59.

الفرع الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009:[1]

مما سبق يمكن القول أن هذا البرنامج جاء ليكمل برنامج الإنعاش الاقتصادي مما يساعد على ضمان ديمومة النمو و التنمية، و يظهر ذلك جليا من حيث تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، و الجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو خلال الفترة 2005-2009:

الجدول رقم (9): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	102,7	116,8	135,3	171,0	139,8
معدل النمو الحقيق للناتج المحلي (%)	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%) خارج قطاع الحر وقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
الفلاحة	1,9	4,9	5	- 5,3	21,4
الصناعة	2,5	2,8	0,8	4,4	5
البناء و الأشغال العمومية	7,1	11,6	9,8	9,8	8,2
الخدمات خارج الإدارة العامة	6	6,5	6,8	7,8	8,2
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	3122	3456	3934	4962	3925,9

المصدر: هواري عامر، قاسم جيزية ،السياسة الاقتصادية بين خلق البطالة و مكافحتها، مرجع سابق، ص: 8.

و من خلال الجدول يمكن لنا أن نلاحظ أن معدل النمو قد شهد انخفاض مستمر فبعدما كان 5,1 % سنة 2005 أصبح 2,4 % سنة 2009 نتيجة تراجع نمو قطاع المحروقات حيث انخفضت الكميات المستخرجة و المصدرة من البترول الخام و الغاز الطبيعي إذ تراجعت أسعار البترول من 99,97 دولار سنة 2008 إلى 62,25 دولار سنة 2009 بينما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات ارتفاعا فقد وصل إلى 9,3 % سنة 2009، بعدما كان 4,7 سنة 2005، حيث مازال قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة و هذا راجع إلى التوسع في الأشغال العمومية و ما يصاحبه من خدمات خاصة الواردات.

أما فيما يخص متوسط نصيب الفرد فقد ارتفع إلى 3925,9 دولار أمريكي سنة 2009، بعدما كان 3122 دولار أمريكي سنة 2005، و يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

(1) هواري عامر، قاسم جيزية، السياسة الاقتصادية بين خلق البطالة و مكافحتها، نفس المرجع السابق، ص: 10.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 :

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010- 2014 تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، و يندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 و الذي دعم البرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب و مناطق الهضاب العليا للفترة 2006-2009.

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10[1]سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك، و تواصلت الدينامية هذه ببرنامج 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب.

و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17,500 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما:

1 - استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار.
2 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار .

(1) بوهزة محمد، برابح صباح، أثر الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص: 06.

الفرع الأول: التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج الخماسي:

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي:[1]

جدول رقم (10): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

القطـاع	المبلـغ (مليار دج)
التنميـة البشريـة	**9386,6**
الخدمـة العموميـة	**379**
المنشـآت القاعديـة	**6447**
الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من **895**
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة، الإعلام و الاتصال	**250**

المصدر: عثماني آنسة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر،

مرجع سابق، ص:10.

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا البرنامج يخصص أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة، الثقافة و الاتصال، الشؤون الدينيـة، التضامن الوطني و المجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسيـة و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية و الريفيـة، ترقيـة المؤسسـات الصغيـرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهربـاء و تطويـر الصناعـة البتر وكيميائية و حديث المؤسسات العمومية.

---

[1] عثماني آنسة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير
و علوم تجارية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص: 11.

و في مجال التشغيل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنـامج الخماسي لمراجعة الإدمـاج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهنـي، و دعم إنشـاء المؤسسـات الصـغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:[1]

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الإنفاق العمومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية، و قد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 و أوائل 2009 و التي أعقبت ذروة الأزمة العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العمومية في الجزائر و مواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني.

- **أولا**: **تحسين التنمية البشرية**:

خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40 % من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية، و ذلك من خلال:

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و 850 ثانوية.
- إنجاز 600,000 مقعد بيداغوجي و 400,000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي.
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين.
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركب صحي متخصص و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- برمجة إنجاز مليوني (02) وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال فترة الخماسية 2010-2014 على أن يتم الشروع في إنجاز 800,000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220,000 سكن ريفي بالكهرباء.

---

[1] **بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 2016/04/10.**
Algerianembassy.saudi.com/pdf/quint.pdf ; ص 02.

- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

- إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح و أكثر من 200 نزل و دار للشباب.
- اعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

▪ **ثانيا**: **تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية**:

خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 40 % من موارده للاستثمارات العمومية تضمنت على الخصوص:

- رصد أكثر من 3,1000 مليار دينار لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.
- تخصيص أكثر من 2,800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث و توسيع شبكة السكك الحديدية، و تحديث الهياكل القاعدية للمطارات، و تحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.
- تخصيص حوالي 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

▪ **ثالثا**: **برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني**:

يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 1,500 مليار دج تضمنت ما يلي:

- تخصيص أكثر من 100 مليار دج لمواصلة برامج و مشاريع دعم التنمية الفلاحية و الريفية.
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي لتأهيل المؤسسات و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.
- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2,000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب و مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل و دعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، و هذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل.

▪ **رابعا**: **تطوير اقتصاد المعرفة**:

يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم و في المرافق العمومية.

الفرع الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي و معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014:[1]

¤ إن النتائج المحققة خلال هذه الفترة غير منهية فقد حقق معد النمو ارتفاع من 1,4% سنة 2009 إلـى

2,4% سنة 2011 ، و هذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات، حيث بدأت ترتفع سنة 2010، أما عن معدل النمو خارج المحروقات فقد انخفض من 9,3 % سنة 2009 إلى 6 % سنة 2010، ثم إلى 5,2 % سنة2011، و يكمن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض في كون أن القطاعات المؤولة عن النمو خارج قطاع المحروقات تتمثل في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و قطاع الخدمات، حيث شهدت هذه القطاعات انخفاض في معدلات نموها فقد بلغ معدل نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية 3 % سنة 2011، بعدما كان 8,2 % سنة 2009، و هذا راجع إلى أن أغلب ورشات البناء و البنى التحتية تم استكمالها و تسليمها في حين أن قطاع الصناعة لا يزال يعاني و منذ البداية، نظرا لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به بعد ، فالسلطات أغلقت أبواب العديد من المؤسسات الصناعية العمومية لغرض خصخصتها و إعادة هيكلتها، و لكن عدد المؤسسات التي تصفّى و تغلق أكبر من عدد المؤسسات التي يتم إنشاؤها، و هذا أثر كثيرا على إنتاجية هذا القطاع.

(1) هواري عامر، قاسم حيزية، السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، مرجع سابق، ص: 13.

المبحث الرابع: أثار البرامج الاستثمارية على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر:

إن للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر أثار شملت جميع النواحي و التي من بينها البطالة، حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيا حديثة و الوجه نحو الخوصصة في بعض القطاعات دون الأخرى، أو كانت هذه المتغيرات كلية كالتضخم، معدلات النمو، معدلات الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي، و فيما يلي شرح موجز لأثر البرامج الاستثمارية على واقع التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي:

يعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي و العمل على استدامته الهدف الأساسي لكل البرامج التي تم إعدادها منذ بداية الألفية و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي[1]:

لقد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في رفع معدل النمو الاقتصادي من حدود 3,2% كمتوسط منذ إطلاق برامج التصحيح الهيكلي إلى حوالي 4,8 % كمتوسط لفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، و قد قدرت مساهمة الاستثمارات العمومية و الإنفاق العمومي إجمالي بحوالي 1 % حسب تقديرات البنك الدولي، و الجدول التالي يبرز ذالك:

الجدول رقم (11): تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 2001-2004 الوحدة (%)

السنـــوات / المؤشـرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,0	5,2	5,9	6,2
معدل النمو في قطاع المحروقات	- 1,6	3,7	8,8	3,3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2,6	4,7	6,9	5,2

المصدر: بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية، مرجع سابق، ص:21.

.

(1) بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص: 21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا على مدى فترة تطبيق المخطط، فقد وصل مداه 6,9 % سنة 2003 بفعل التحسن الكبير في أسعار المحروقات ليعاود الانخفاض إلى حدود 5,2 % سنة 2004، كما نلاحظ المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في النمو الاقتصادي طوال هذه الفترة في حين ظلت معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في مستويات متذبذبة.

كما تشير من خلال تفحصنا لمختلف الآثار القطاعية لهذا البرنامج أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على تركيبة الناتج المحلي إلا من خلال البرامج المخصصة لقطاع الأشغال العمومية، بحكم أنه ساهم في دعم و توليد تكوين الثروة و التراكم، في حين تبقى مساهمة القطاعات الأخرى جد متدنية باستثناء قطاع الفلاحة الذي يساهم جزئيا في هذا التراكم[1].

الشكل رقم (11): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2001-2004

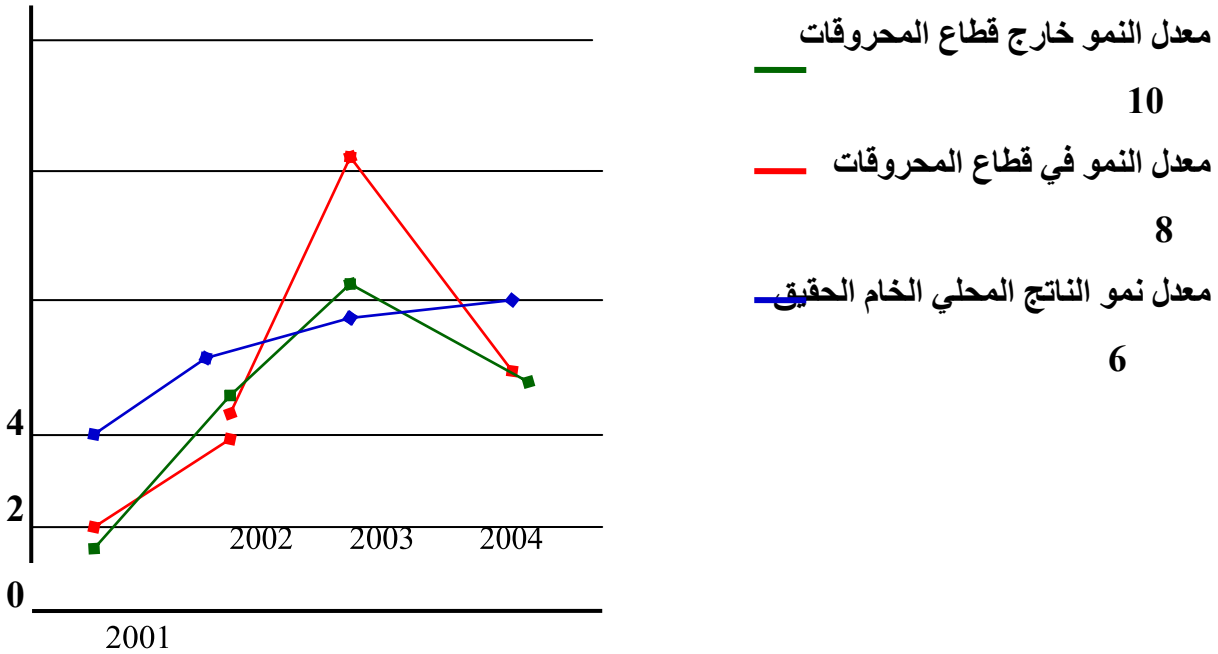

المصدر: مدوري عبد الرزاق, عرض و تقييم اثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر, مرجع سابق ص14

الشكل أعلاه، يدل بوضوح بأن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات، مما يكشف لنا قوة الترابط بين هذين المؤشرين بينما معدل النمو خارج المحروقات لم يخذ نفس الاتجاه الذي سلكه مع

(1) مدوري عبد الرزاق، عرض و تقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص:14.

نمو الناتج ليعكس هذا الوضع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية، و يستدعي التعمق أكثر في دراسة

أثار مخطط الدعم على النمو، التطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (12): معدلات النمو القطاعية.

البيان	2001	2002	2003	2004
المحروقات	- 1,6	3,7	8,8	3,3
الفلاحة	13,2	- 1,3	19,7	3,1
الطاقة و المياه	5	4,3	6,6	5,8

الصناعات المانوفاكتورية	- 1	- 1	3,5	- 1,3
البناء و الأشغال العمومية	2,8	8,2	5,5	8
حقوق و ضرائب على الواردات	4,8	16,7	2,3	10,2

المصدر: مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 14.

بالاستناد غلى الجدول أعلاه، و وفق ما ورد في برنامج الإنعاش الاقتصادي نجد أن:

~ القطاع الفلاحي قد شهد معدلات نمو متأرجحة بين الصعود و النزول، فأعلى نسبة تم تسجيلها هي

19,7 % سنة 2003، لتنخفض بعدها مباشرة غلى مستوى 3,1 % سنة 2004، فهذا الأمر يعكس لنا مدى ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع الذي لم يتجاوز معدل 0,25 % طيلة فترة المخطط (وفق إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2010)، و يمكن تفسير الوضع المتردي للقطاع الزراعي على أساس عاملين مهمين و هما: تراجع نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الخام، و تدني نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

~ قطاع الصناعات المصنعة لا يزال بعيدا عن الركب العالمي رغم التفاتة الدولة إليه، فقد شهد نموا جد متواضع

إذ لم أقل سالبا، فأعلى نسبة شهدها القطاع هي 3,5% سنة 2003.

~ قطاع البناء و الأشغال العمومية يعتبر من القطاعات الجد مستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج

الإنعاش الاقتصادي، لهذا شهد القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة المخطط، أين قدر معدل نموه سنة 2002 بـ: 8,2 % بعدما كان في مستوى 2,8 % سنة 2001ن و يرجع هذا إلى زيادة الانفاق العمومي نحو هذا القطاع ثم لينخفض في سنة 2003 إلى 5,5 %، و بعدها عاد مجددا للارتفاع إلى مستوى 8 %.

أما فيما يخص حجم الاستثمارات و معدلات الفائدة فيلاحظ تزايد مضطرب لحجم الاستثمار بحكم الارتفاع الكبير لحجم الاستثمار العمومي، حيث قدرت الزيادة السنوية بحوالي 10 % من الناتج المحلي الخام.

و للإشارة فإن الاستثمار العام كان يمثل 20 % من الناتج المحلي الخام العام خلال الفترة 1996-2000 و يعزى الانخفاض (في نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام) في سنوات تطبيق برنامج الإنعاش إلى الارتفاع الكبير لحجم الناتج المحلي الخام.

و الجدول التالي يبين حجم تطور الاستثمار العام و الفائدة و الادخار خلال الفترة 2001-2004: [1]

الجدول رقم (13): تطور الاستثمار العام، الفائدة و الادخار

خلال الفترة 2001-2004 الوحدة مليار دج.

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار الصافي	23,7	24,4	24,0	24,1
حجم الاستثمار العام	8,4	10,0	10,8	10,5
حجم الاستثمار الخاص	15,3	14,4	13,2	13,6
حجم الادخار الوطني	1770,8	1812,7	2356,0	2865,0
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض	9,5	8,5	8,0	8,0
معدلات الفائدة على الإبداع	6,3	5,3	5,3	2,5

المصدر: بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، مرجع سابق، ص:22.

من الملاحظ ان مخطط الإنعاش الاقتصادي كان له أثر طفيف و متفاوت على معظم المتغيرات النقدية و المالية و الاقتصادية، باستثناء النمو المستمر لحجم الاستيراد الذي عرف نمو متسارع فاق 50 % خلال فترة تطبيقه، و هو ما أثر سلبا على حجم الناتج باعتبار ذلك تسربا منه، و هو ما يضع جدوى هذه البرامج على المحك عموما، في ظل تواصل عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي و ضعف مرونته، بحكم أن كل تحسن في مستوى المعيشة للساكنة سيؤدي إلى رفع الطلب على السلع الاستهلاكية و غير الاستهلاكية الأجنبية بالدرجة الأولى.

(1) بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، مرجعسابق،ص:22

كما اتضح أن ضعف فعالية تطبيق هذه البرامج يعود إلى محدودية الاستراتيجية القطاعية المرافقة، و ضعف الدراسات التقنية للمشاريع، و كذا غياب أجهزة الرقابة على مدى احترام تنفيذ المشاريع، بالإضافة لسوء تحليل التكاليف حيث أظهرت العديد من دراسات المقارنة الارتفاع الكبير لتقدير تكاليفها مع ارتفاعها المستمر، و الذي لا يعود لانخفاض القيمة الحقيقية للعملة، و لا لارتفاع تكاليف السلع المستوردة بقدر ما يعود لسوء التخطيط، و ضعف الدراسات التقنية و غياب التنسيق القطاعي و غياب الرشادة في تسيير المال العام.

الفرع الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي:

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي على مدار فترة تطبيق المخطط عدة انخفاضات وفق ما يبينه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (14): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2005-2009. الوحدة (%).

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5,8	- 2,5	- 0,9	- 2,3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5,1	2,0	3	2,4	2,4

المصدر: مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النم والاقتصادي في الجزائر،
مرجع سابق، ص: 19.

و بالاطلاع على الجدول أعلاه، نلاحظ بأن هناك ارتباط ايجابي بين معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو قطاع المحروقات، فانخفاض أسعار الحر وقات بعد أزمة فقاعة العقارات سنة 2007 قد كان له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، فسنة 2006 شهدت أقل معدل بـ:2 %، و في المقابل، شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا مستمرا و ملحوظا، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ:9,3 %، و نفسر هذا بالأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، بالخصوص في كل من القطاع الفلاحي و قطاع الأشغال العمومية، قطاع الطاقة و المياه، حيث قدرت معدلات النمو لهذه القطاعات لسنة 2009 على التوالي 20 %، 8,7 %، 7,2 % و بالرغم من هذا ، فإن معدل نمو مؤشر الانتاجية للقطاعات خارج المحروقات يبقى جد ضئيل خلال فترة البرنامج أين قدرت بـ: 4,05 % في المتوسط.

(1) **مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 19**

أما من حيث تأثيره على الاستثمار و الادخار و أسعار الفائدة فقد تضاعف الاستثمار بين سنتي 2008/2005 و ذلك بفعل ضخامة حجم الاستثمار العمومي بالإضافة إلى التراكم الكبير لحجم الادخارات الوطنية التي ارتفعت بحوالي 64 % سنتي 2005 و 2008،في حين شهدت معدلات الفائدة الاسمية للايداع استقرار، و تراجعت أسعار الفائدة الحقيقية بفعل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم ، لتسجل معدلات سالبة سنتي 2007 و 2008 ، كما سجلت معدلات الفائدة على الاقتراض تذبذب خلال الفترة بفعل عدم كفاءة النظام المصرفي، و الجدول التالي يلخص أهم هذه المؤشرات خلال فترة 2005 -2009[1].

الجدول رقم (15): تغيرات الاستثمار و الادخار و أسعار الفائدة. الوحدة مليار دج.

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار الصافي	2395,4	2583,6	3220,4	4113,6
حجم الادخار الوطني	3923,0	4657,9	5320,9	6434,8
معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع	0,15	0,2	- 1,7	- 2,8
معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض	6,35	6	3,5	3,3
معدل التضخم	1,6	2,5	3,5	4,4
معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع	1,7	2,7	1,8	1,6
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض	8	8,5	7	7,7

المصدر: بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، مرجع سابق، ص:24.

(1) بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية، مرجع سابق،ص:24.

الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي:

من الأمور التي ترى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج الخماسي في تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي، وفق تقرير بنك الجزائر لسنة 2011 ، فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (16): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010-2012.

المؤشرات / السنوات	2010	2011
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	- 3	- 3,2
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6,2	5,2
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3,4	2,4

المصدر: مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر،
مرجع سابق، ص: 22.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي بما أنه لم يتعدى نسبة 10 % منذ إطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرامج، فمعدل النمو الاقتصادي للبلد قدر سنة 2010 بـ: 3,4 %، لينخفض سنة 2011 إلى نسبة 2,4 % وهذا لارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قطاع المحروقات.

و عموما لب الموضوع يدور حول تحليل الأسباب التي تقف وراء بقاء معدل النمو خارج قطاع المحروقات في مستويات جد محدودة فمعرفتها تمكننا من إعطاء نظرة استشرافية حول تطور معدلات النمو خلال الفترات القادمة.

(1) مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 22.

المطلب الثاني: أثر البرامج الاستثمارية على معدل البطالة:

لقد كان للاستثمارات العامة أثر كبير على مستوى التشغيل و البطالة في الجزائر من خلال عدة إجراءات، و سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أثر البرامج الاستثمارية على التشغيل و البطالة.

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على معدل البطالة:

لقد اتسمت هذه المرحلة بارتفاع الجباية البترولية المرتبطة بالارتفاع المتتالي لأسعار النفط الجزائري، و انخفاض نسبة المديونية بأكثر من ملياري دولار و النمو الايجابي لميزان المدفوعات و المقدر بـ: 12 مليار دولار، الأمر الذي جعل الدولة تنتهج سياسة توسعية في الاستثمارات العمومية من خلال الاتفاقات الحكومية المتزايدة في الفترة الممتدة بين 2001 – 2004، في إطار واحد من البرامج الاستثمارية و هو: برنامج الإنعاش الاقتصادي، و فيما يلي عرض للمخصصات المالية التي اعتمدتها الدولة خلال هذه الفترة بالموازات مع حجم العمالة و معدل البطالة:[1]

الجدول رقم (17): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 2001-2004 (الوحدة مليار دج
)

البيـــان	2001	2002	2003	2004
الاستثمار العمومي بالمليار دج	357,39	452,93	532,58	639,05
حجم العمالة النشطة	9075,000	9305,00	9540,000	9780,000
حجم العمالة المشغلة	5199,000	5462,000	5741,00	5976,000
معدل البطالة (%)	27,30	25,70	23,70	17,70

المصدر: عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص:14.

يتضح من المعطيات المالية و المخصصات المالية الخاصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ أنه تهدف لتحقيق جملة من الغايات الاقتصادية، لا سيما في مجال البطالة و من خلال الجدول أعلاه ، نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر بالموازاة مع زيادة مستمرة لقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة، أين انخفضت نسبتها من 27,30 % سنة 2001 إلى 17,70 % سنة 2004 ، في ظل ارتفاع الإنفاق العمومي من 357,39 مليار دج سنة 2001 إلى 639,05 مليار دج سنة 2004.

(1) عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر،مرجع سابق،ص:14.

لقد ساير تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى توفير مناصب عمل بين المؤقتة و الدائمة، و هذا ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة؛ حيث تم استحداث 777,000 منصب عمل من سنة 2001 إلى سنة 2004، منها 477,000 منصب دائم بنسبة 61,40 % و 300,000 منصب شغل مؤقت بنسبة 38,60 % و هذا ما ترجمته البيانات المالية للميزانية العمومية للدولة، أين لاحظنا ارتفاعا مستمرا في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، و هذا ما يظهر جليا من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (12): الإنفاق العمومي و معدلات البطالة لبرنامج 2001-2004

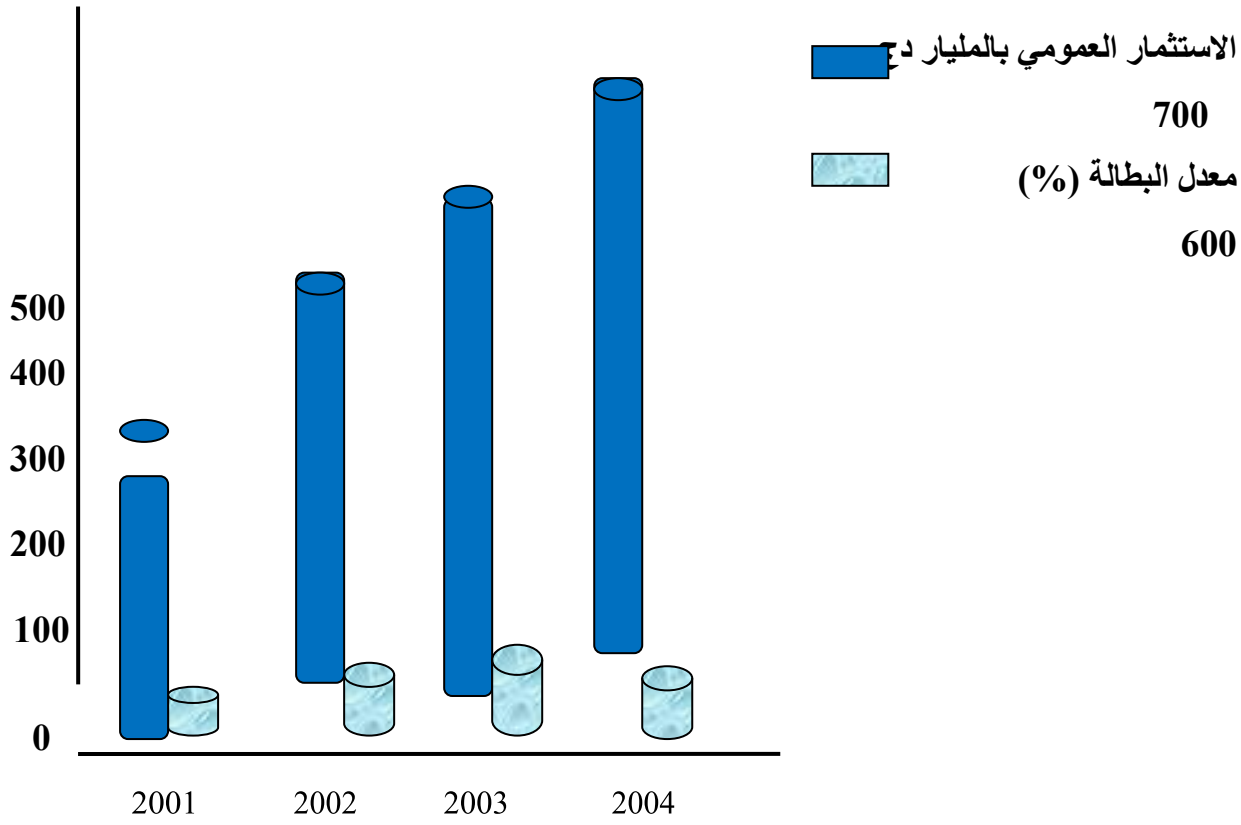

المصدر: عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص:14.

و لمعرفة مساهمة كل قطاع من القطاعات في خلق مناصب الشغل، يمكن استغلال معطيات الجدول المبين أدناه، وصولا إلى تحليل قطاعي للتشغيل.

جدول رقم (18): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل.

السنـــوات	2001	2002	2003	2004
القطـاع الفلاحـي (%)	21,06	21,07	21,13	20.74
القطـاع الصناعـي (%)	13,81	13,01	12,03	13,60
قطاع البناء و الأشغال العمومية (%)	10,44	11,08	11,97	12,41
الخدمات و التجـارة (%)	56,67	54,71	54,87	53,25

المصدر: عبدالسلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق،ص:15.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أهم قطاع ساهم في امتصاص البطالة في هذه الفترة هو قطاع الخدمات

و التجارة، أين كانت أغلب المناصب تنحصر في الخدمة العمومية المتمركزة في الإدارات العمومية، تليها التجارة التي امتصت نسبة معتبرة من البطالة.

- كما تلاحظ كذلك أهمية القطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل الجديدة، و هذا راجع أساسا لسياسة

الدولة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي و هذا بتشجيع المستثمرين في هذا المجال، الأمر الذي زاد من حجم التشغيل الفلاحي، إلا أن هذه المساهمة التشغيلية للقطاع كانت منخفضة مقارنة بالمعطيات الأخرى، و يعزى ذلك إلى إحلال الدولة الجزائرية المكننة محل اليد العاملة التقليدية نتيجة التكنولوجيا الحديثة المتسارعة، في المقابل نلاحظ انخفاض العمالة في قطاع التصنيع تدريجيا و بداية ارتفاعه في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و هذا كمبادرة للتوجه للدولة و المتمثل في البناء و التعمير بدل التصنيع.

الفرع الثاني: اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات البطالة:[1]

تتمة لأهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي، خططت الدولة الجزائرية خلال الفترة 2005-2009 لبرنامج دعم النمو بغلاف مالي قدره 55 مليار دولار لدعم النمو في مجالات التنمية المحلية و التشغيل، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية الذي خص له مبلغا ماليا قدره 600 مليار دج لإنجاز الطريق السيار شرق-غرب و إتمام برنامج المليون سكن بغلاف مالي قيمته 555 مليار دج.

[1] عبدالسلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق،ص:17.

جدول رقم (19): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي 2005-2009.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار العمومي بالمليار دج	806,84	992,28	1442	1973	1926
حجم العمالة النشطة	10,027,000	10,267,000	10,514,000	10,801,000	10,544,000

حجم العمالة المشغلة	6,222,000	6,517,000	6,771,000	7,002,000	9,472,000
معدل البطالة (%)	15,30	12,30	11,80	11,30	10,20

المصدر: عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص:17.

- يبين التحليل الأفقي للبيانات المدونة في الجدول أعلاه، أن الدولة خصصت اعتمادات مالية معتبرة متتالية من

سنة لأخرى، أين كانت قيمة الإنفاق الحكومي 806,84 مليار دج سنة 2005، لترتفع قيمة الاستثمار العمومي إلى 1926 مليار دج سنة 2009، هذا من جهة الإنفاقات العمومية، أما من جهة حجم العمالة فقد لاحظنا ارتفاعها من 6,222,000 منصب شغل سنة 2005 إلى 9,472,000 منصب سنة 2009.

- في حين يبين التحليل العمودي لمعطيات الجدول أعلاه أن الزيادة الأفقية لقيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها

في برنامج دعم النمو الاقتصادي رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة أين لاحظنا أن نسبة البطالة في تناقص مستمر مقارنة بقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة، حيث انخفضت نسبتها من 15,30 % سنة 2005 لتصل إلى 10,20 % سنة 2009، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي مقدرة بملايير الدينارات، و الذي أدى بدوره إلى بلوغ حجم العمالة سقف 9,472,000 عاملا

و لبيان النتائج الموضحة أعلاه يمكن عرضها في التمثيل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (13): الإنفاق العمومي و معدلات البطالة لبرنامج 2005-2009

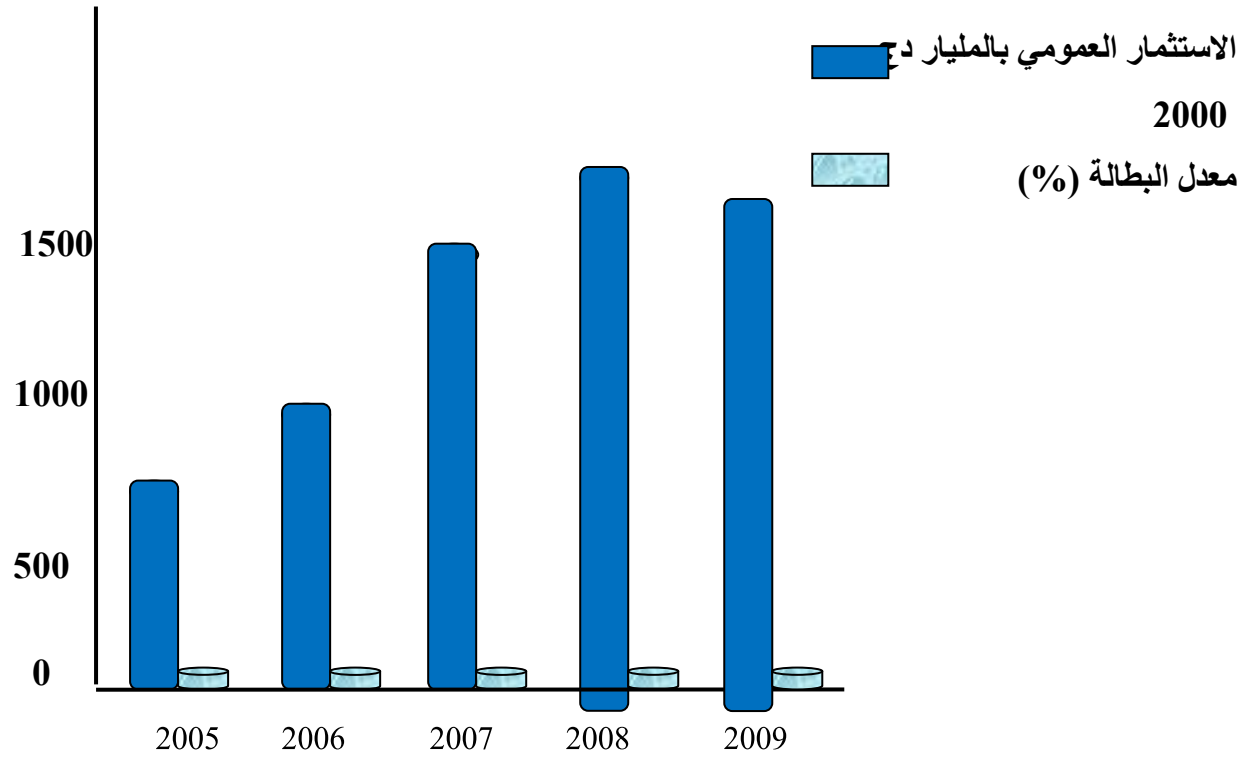

المصدر: عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص:17

- من خلال كل ما سبق ، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في القضاء على البطالة و استحداث مناصب شغل، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة و الدائمة، و الإشكال المطروح في هذا الشأن، ما هو مصير هذه الطاقات العمالية المشغلة مؤقتا لضمان سيرورة تشغيلية لمؤسسات و ورشات المخطط الاستثماري للفترة 2005-2009 بعد انقضاء فترات هذه البرامج لا سيما في حالة انخفاض مصادر الدولة من المحروقات و ضخامة فاتورة الاستيراد ، أين أصبح الاستهلاك هو محرك الدورة الاقتصادية طالما أن المقاربة الإنتاجية لا محل لها في مخصصات البرامج الاستثمارية العمومية لهذه الفترة.
- و ما يلاحظ في هذه الفترة، أن حجم الاستثمار العمومي عرف معدلات نمو مرتفعة جدا ، ساهم في توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، و هو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة ، و التي انخفضت من 15,30 % سنة 2005 إلى 10,20 % سنة 2009 إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق العمومي للفترة لا تعكس نسبة انخفاض البطالة.

و لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع في العمالة، يمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم (20): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل.

السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطـاع الفلاحـي (%)	17,20	18,10	13,60	13,70	13,10
القطـاع الصناعـي (%)	13,10	14,20	12,00	12,50	12,60
قطاع البناء و الأشغال العمومية (%)	15,10	14,20	17,70	17,20	18,10
الخدمتات و التجـارة (%)	54,60	53,50	57,70	56,60	56,20

المصدر: عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ،ص:18.

- نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن أهم قطاع لازال يساهم في امتصاص البطالة خلال فترة برنامج

دعم النمو الاقتصادي هو قطاع الخدمات والتجارة، أين كانت أغلب المناصب تنحصر في الوظائف المسطرة على مستوى الإدارات العمومية.

- كما نلاحظ خلال هذه الفترة بروز قطاع البناء و الأشغال العمومية في المرتبة الثانية و هذا ما يفسر الاتجاه

الجديد للدولة الجزائرية نحو بناء و تشييد المنشآت التحتية و التركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر، و هو القطاع الذي استطاع أن يحقق زيادة في التشغيل قاربت نسبة 03 % إلى جانب ذلك فإن القطاع الفلاحي تراجع تدريجيا في مساهمته في خلق مناصب شغل، و يرجع ذلك كما قلنا إلى المقاربة العمومية الجديدة في تسيير و تخصيص المحفظة المالية للدولة من جهة، و إلى عوامل أخرى كالجفاف و انخفاض منسوب المياه خلال الفترة.

الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي على معدلات البطالة[1]:

تتمة لأهداف و مساعي برامج الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 ، خصصت الدولة الجزائرية اعتمادات مالية جد معتبرة خلال الفترة 2010-2014 لبرنامج الاستثمارات العمومية

بغلاف مالي إجمالي قدره 286 مليار دولار لتطوير و تحسين مجالات التنمية المحلية و البشرية و قطاع الأشغال العمومية لإنجاز الطريق السيار شرق-غرب و السدود و إتمام برنامج مليون سكن، و هذا بغية إحداث قفزة نوعية و دفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة ، و خلق مناصب عمل و القضاء على البطالة من جهة أخرى ، و فيما يلي عرض لأهم إسهامات البرنامج في مجال مكافحة البطالة:

جدول رقم (21): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 2010 إلى 2014.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار العمومي بالمليار دج	21214 مليار دينار = 286 مليار دولار				
حجم العمالة النشطة	10,812	10,997	11,329	11,569	11,802
حجم العمالة المشغلة	9,735	9,977	10,224	10,478	10,738
معدل البطالة (%)	10	09,27	09,75	09,432	09,015

المصدر: عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ،ص:20.

- يبين التحليل الأفقي للبيانات المالية التقديرية المبينة في الجدول أعلاه، أن الدولة رصدت تخصيصات مالية خاصة

لهذا البرنامج، أين ضخت ما قيمته 155 مليار دولار لاستحداث مشاريع عمومية جديدة مست قطاعات إستراتيجية مهمة منها: الأشغال العمومية، الري و التعليم العالي و التكوين المهني بمتتالية متزايدة من سنة لأخرى.

(1) عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ،ص:20.

- و ما يلاحظ على البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، أنه استطاع أن يحقق و ينجز فقط

ما نسبته 16 %من الغلاف المالي المعتمد للبرنامج، أي بقيمة محققة قدرها 25 مليار دولار، و الباقي المقدر بـ: 130 مليار دولار رحل إلى برنامج 2010-2014.

مما سبق نكتشف أن حجم الإنفاق العمومي ارتفع من 25 مليار دولار – الغلاف المالي المستهلك – إلى 286 مليار دولار، و هذا ما يوحي بمسعى الدولة الجاد إزاء تشجيع الاستثمارات العمومية على أن يتم استهلاك هذه المبالغ لبلوغ الأهداف المرجوة في الآجال المنظورة و ما يتبادر إلى الذهن كإشكال هو مدى مساهمة هذه الاعتمادات المالية المعتبرة في القضاء على البطالة ، و هل كانت سياسة الإنفاق العمومي ناجحة في مجال التشغيل و التوظيف بم يحقق العدالة الاجتماعية وصولا إلى رفاهية اقتصادية للمجتمع من منظور الدول المتخلفة لا غير ؟

- أما من جهة حجم العمالة فلقد لاحظنا ارتفاعها من 9,735,000 منصب شغل سنة 2010 ليتوقع أن تبلغ

10,738,00 منصب سنة 2014 ، و لقد كان هذا الارتفاع في التشغيل متناسب مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10,812,000 منصب شغل سنة 2010 لتصل 11,802,000 منصب شغل متوقع سنة 2014.

- في حين يبين التحليل العمودي لمعطيات الجدول أعلاه أن الزيادة الأفقية لقيمة الاستثمار العمودي التي إنفاقها

في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة، أين لاحظنا أن نسبة البطالة المقدرة في تناقص مستمر مقارنة بقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة، حيث انخفضت نسبتها من 10 % لتصل إلى 09 % كتقديرات لسنة 2014، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي مقدرا بملايير الدينارات. لكن لا ينبغي إهمال صعوبة ربط الزيادة النسبية في حجم الإنفاق الاستثماري العمومي المقدرة بحوالي 900 % من سنة من سنة 2009 إلى سنة 2014، بالزيادة في التشغيل و تخفيض نسبة البطالة بـ: 1 % فقط في ظل التزايد المستمر لعدد السكان.

- من خلال كل ما سبق، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في القضاء على البطالة و استحداث مناصب

شغل ، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة و الدائمة، كما أن نسبة 01 % ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم المبالغ الضخمة المرصودة لهذا البرنامج و المقدرة بـ: 350 مليار دينار لمكافحة البطالة، إذ تم رصد 130 مليار دينار منها للتوظيف المؤقت، 80 مليار دينار لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 150 مليار دينار لإدماج خريجي الجامعات و التكوين المهني، كما يحق لنا التساؤل عن مصير هذه الطاقات العمالية المشغلة في إطار المخطط الاستثماري للفترة 2010-2014 لا سيما في حالة انخفاض أسعار البترول و الارتفاع المتزايد في فاتورة الاستيراد، أين أصبح الاستهلاك هو محرك الدورة الاقتصادية ، طالما أن المقاربة الإنتاجية لا محل لها في مخصصات البرامج الاستثمارية العمومية لهذه الفترة.

المطلب الثالث: أثر البرامج الاستثمارية على معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2010:

هناك علاقة ارتباط كبيرة بين تغيرات معدل التضخم و استقرار البيئة الاقتصادية و لقد شهدت الدول التي انتقلت نحو اقتصاد السوق و من بينها الجزائر، تقلبات شديدة في معدلات التضخم، ناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تدار إداريا، و لجوء الحكومة إلى إجراءات تخفيض سعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية و ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك ، لتكون المحصلة النهائية تراجع حركة الاستثمار ، و خلق مشاكل هيكلية مثل مشكل البطالة و اتساع دائرة الفقر، و تراجع معدلات النمو الاقتصادي الرسمي لصالح تطور الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي، الأمر الذي قاد الدولة الجزائرية إلى الاسترشاد بسياسة مالية و نقدية صارمة على مدى الفترة (1994 – 1996)، ما أدى إلى تراجع معدلات التضخم إلى حوالي 15 %سنة 1996 و إلى 6 % سنة 1997. و قد استمر الانخفاض ليستقر سنة 2007 بنسبة 3,56 % ، الأمر الذي مهد لاستقرار البيئة الاقتصادية الكلية لصالح معدلات التضخم بغض النظر عن وضعية التشغيل و معدلات النمو الاقتصادي المحققة إلا أنها عادت لتشهد ارتفاعا مستمرا بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي.

و يمكن تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال مرحلة تطبيق البرنامج الإنفاقي طويل المدى الملخص في برنامج الاستثمارات العمومية، و ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (22): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2010:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم %	4,2	1,42	2,6	3,6	1,64	2,33	3,56	4,86	5,74	3,91

المصدر:بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على المتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري

مرجع سابق، ص:19.

[1] **بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على المتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009،**
مرجع سابق، ص:19.

- يبين الجدول ان معدل التضخم شهد ارتفاعا في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 (03 %) لتبقى سمة

المنحنى التصاعدي سائد خاصة على مدى الفترة (2006 – 2009)، و ذلك كنتيجة مباشرة للتوسع في الإنفاق على إثر تفعيل حركية الاستثمارات و دفع الأجور.

المبحث الخامس: معوقات و آفاق السياسة الاستثمارية المنتهجة:

إن الاستثمار في الجزائر من عدة مشاكل و عراقيل، الأمر الذي أدى إلى عرقلة هذا الأخير، مما ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين، و انسحاب المستثمرين الخواص إلى مزاولة أنشطة أخرى كالتجارة التي تضمن لهم الأرباح السريعة.

إذن ما هي هذه المعوقات و المشاكل ؟ هي تتطلع إلى وضع إستراتيجية مستقبلية للاستثمار تكون متوافقة مع الإصلاحات الاقتصادية و تكون في مستوى الأحداث و المتغيرات العالمية.

فما هي إذن آفاق و توقعات الاستثمار عموما في الجزائر ؟

المطلب الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر:

سنتناول خلال هذا المطلب دراسة أهم العوائق التي تعترض قيام الاستثمار في الجزائر، و تتمثل فيما يلي[1]:

الفرع الأول: المعوقات الاجتماعية:

هناك عدة معوقات اجتماعية، التي أثرت سلبا على الاستثمار في الجزائر نذكر منها:

- انخفاض الوعي الادخاري و الاستثمار لدى أغلب أفراد المجتمع، و عدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة و البورصة و مجالات الاستثمار المختلفة.
- ضعف السياسات التعليمية و التكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية ، الصناعية، الزراعية و الخدماتية.
- مشاكل العمالة و التشغيل، و هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى، و قد أدى الاختلال التوازني الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984 إلى 17 % سنة 1987 و إلى 17,2 % سنة 1989 ، ثم 19,2 % سنة 1990 و في سنة 1991 بلغت 20,2 %

و الواقع أن الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار، و أن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5 % فقط سنة 1990، و من جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ: 2,8 %.

---

(1): عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص: 251-252.

إن هذا الضعف في الاستثمار، يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات.

الفرع الثاني: المعوقات السياسية و الأمنية:

هناك بعض المشاكل السياسية الأمنية، التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة ابتداءا من سنة 1988 و التي أثرت سلبا على كل من الادخار و الاستثمار نذكر منها:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988 و هي تعبر عن حالة أزمة سياسية نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة و السلوكيات غير اللائقة للمقربين من بعض رجالات النفود، و هي مظاهر اجتماعية سلبية غدتها ندرة التموين في السوق و مشاكل تفشي البطالة وسط الشباب و العجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.
- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الاستثماري و التنموي و أحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم و تجلى ذلك واضحا في نتائج

الانتخابات المحلية في جوان 1990. و أيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي ألغي مسارها باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 حيث كان الفوز ساحقا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة، و تولى السيد محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16 جانفي 1992 و تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 1992/04/29.

- اغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة يوم الاثنين 29 جوان 1992 و هو أول اغتيال منذ الاستقلال لرئيس الدولة.
- أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992 و التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني و خاصة الاستثمار السياحي.

و كل هذه الأحداث و المشاكل السياسية و الأمنية كانت عائقا أمام تطوير و ترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم الأمن و الاستقرار السياسي في البلد.

الفرع الثالث : المعوقات الإدارية:

إن الاستثمار في الجزائر يواجه عدة مشاكل إدارية أهمها:

أ- مشكل الحصول على الموفقة:

إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري تعتبر عملية معقدة، و أن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل و صبر كبير بالإضافة إلى طول دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

ب- مشكل الحصول على التجهيزات:

إن التجهيزات الضرورية و اللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

ج- مشكل الحصول على أراضي البناء:

في حالة ما إذا تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار فقد يواجه مشكل آخر و هو مشكل الحصول على أماكن تنفيذ مشاريعه الاستثمارية، و التي تكون في بعض الأحيان غير مهيئة أو غير صالحة للاستثمار.

و أن ما يفسر ضآلة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التراب الوطني مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، يرجع في غالب الأحيان وجود عراقيل بيروقراطية إدارية حسب ما أكده من مسؤولي الشركات الأجنبية، و لا يزال القطاع المصرفي في الجزائر لا يتكيف مع الانفتاح

الاقتصادي و التجاري. بالإضافة إلى الصعوبات القانونية التي يلاقيها المستثمر في إنجاز مشروعه، ابتداء من الحصول على وثائق السجل التجاري إلى الإجراءات الجبائية و عقود الحصول على العقارات.

و نلاحظ أن الاستثمار في الجزائر يتميز بخاصية مواجهة الأوضاع السياسية التي قد لا تكون مواتية، و تعمل الحكومة الآن على توفير الضمان ضد المخاطر السياسية، و مخاطر التأميم و نزع الملكية و مخاطر تحويل أصول الاستثمار.

الفرع الرابع : المعوقات البنكية و التمويلية:

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر، يبقى المشكل الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل، فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية و ضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل و يؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل.

و يتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة.

و قد يجعل المستثمرين يتخلوا عن مشاريعهم الاستثمارية و التوجه لأعمال أخرى كالتجارة مثلا.

في أخر السبعينات أصبحت الخزينة العمومية عماد البنية المصرفية الجزائرية بحيث أن الطلبات الاستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية و على ميزانية الحكومة. و أدى ذلك لتحويل البنوك إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك و متخليا عن القواعد التقليدية في إصدار العملة، و منذ سنة 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر، في حين أدت الموارد البترولية المتزايدة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار، و لذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد أساسا على المداخيل النفطية و ميزانية الدولة و الديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى إهمال الادخار المحلي و انعدام إصدار السندات العمومية، و انعدام السوق المالية.

كل هذه الإجراءات أدت إلى جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الاستثمار و تحويل البنوك التجارية إلى مكاتب للتسجيل للحركات المالية، ما بين الخزينة العمومية و المؤسسات الاقتصادية، و أهملت وظيفة الإقراض و الإقراض و هذا ما أدى إلى انعدام دو سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية

و منذ سنة 1980 قامت السلطات بإجراءات تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، تهدف إلى تحرير الخزينة العمومية من الأعباء التي تتحملها و إرجاعها إلى وظيفتها الأساسية كصندوق للدولة. تهدف إلى منح البنوك دورا جديدا فعالا يتمثل في تعبئة الموارد المالية الوطنية و الادخار الوطني المعطل. و إعطائها الصبغة التجارية. على هذا الأساس وضع قانون 1986

المجلس الأعلى للقرض مهمته، ضبط التطور في ميدان النقود و القروض و إنجاز خطة وطنية في هذا الشأن.

ثم جاء قانون 10/90 المؤرخ سنة 1990 المتعلق بالنقد و القرض الذي يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية، و يركز السلطة النقدية في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و يفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة.

إن النظام البنكي المصرفي الجزائري لم يتمكن من مواكبة التحول الاقتصادي الجاري و في هذا المضمار سجل تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. أن النظام البنكي و المصرفي الجزائري يعاني من نقص فادح في المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، فمثلا نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع بنفس المدينة عملية تأخذ على الأقل شهرا كاملا. و أن الحصول على إجابة مجلس القرض لبنك معين يستغرق 12 شهرا، دون أن يحظى بدراسة الأخصائيين في هذا المجال، و يرجع ذلك إلى سيطرة البنوك العمومية مقابل العدد القليل من البنوك الخاصة. و حسب بعض الخبراء فإن النظام المصرفي ففي الجزائر قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بسبب معاناة البنوك الجزائرية من عدة مشاكل خصوصا و أنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات و انقادها خلال 20 سنة، حيث قد قدرت القروض غير المضمونة التسديد إلى غاية 1998 بـ: 500 مليار دج.

و لقد أشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي (CNES) للسداسي الأول من سنة 2000 أن القطاع البنكي لا يزال يسطر بطريقة كلاسيكية جدا مما عمل على تعطيل السير الحسن لأية انطلاقة اقتصادية و يتميز بنقص في المهنية في التسيير و ضعف في مراقبة القروض مما يجعل البنوك غير قادرة على المؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الجزائر و هذا كله ينعكس على تمويل الاستثمارات في الجزائر.

و في الختام، يمكن القول أن الاستثمار ففي الجزائر يعاني من عدة معوقات و عراقيل اجتماعية سياسية و أمنية و كذا مشاكل إدارية متمثلة في البيروقراطية و الضعف في التسيير و خاصة الجهاز البنكي و المصرفي الذي يقع عائقا أمام الاستثمارات عموما و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة خصوصا.

لذا ينبغي تدارك هذه المشاكل و القضاء عليها من أجل النهوض و ترقية و تدعيم الاستثمارات و جعلها في المستوى اللائق.

المطلب الثاني: آفاق الاستثمار في الجزائر:

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات و العناصر التنافسية التي تضعها في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات و متطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع و ترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي.

فما هي الآفاق التي تجعل الجزائر بلدا يكثر فيه الاستثمار ؟

الفرع الأول : المزايا المقارنة للجزائر[1]:

1 - سوق كبيرة:

* الناتج الداخلي الخام : 110 مليار دولار أمريكي.
* الناتج الداخلي الخام للفرد : 3,450 دولار أمريكي.

[1]:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر ;استثمر في الجزائر ;سفارة الجزائر -algeriaembassy saudi.com(www.andi.dz) يوم2016/05/08 ; ص3;

* احتياجات معتبرة ⟸ * استثمارات على ميزانية الدولة بقيمة 286 مليار دولار أمريكي.
* فرص استثمار حقيقية * قيمة واردات تعادل 40 مليار دولار أمريكي.

2 - فرص استثمار معتبرة:

أ - فرص ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014:

*- تحسين التنمية البشرية.

*- دعم تنمية الاقتصاد الوطني

*- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

*- تطوير اقتصاد المعرفة.

*- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية.

ب - فرص قطاعية:

*- الخدمات: البنوك، التأمين، الوساطة المالية، الاتصالات، السياحة، النقل.

*- الصناعة: الغذائية، الكيمياء و البتروكيمياء، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة، الميكانيك..

*- البناء: الأشغال العمومية، الري... .

*- المعادن: الذهب، الرخام، الحجر، الملح، الفوسفات، المعادن الحديدية و غير الحديدية...الخ

*- الفلاحة: استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تربية المواشي، الخدمات الفلاحية ...الخ.

ت - فرص مستخلصة من الواردات الجزائرية:

الشكل رقم(14) :حوصلة مقارنة لواردات الجزائر في الفترة 2004-2009

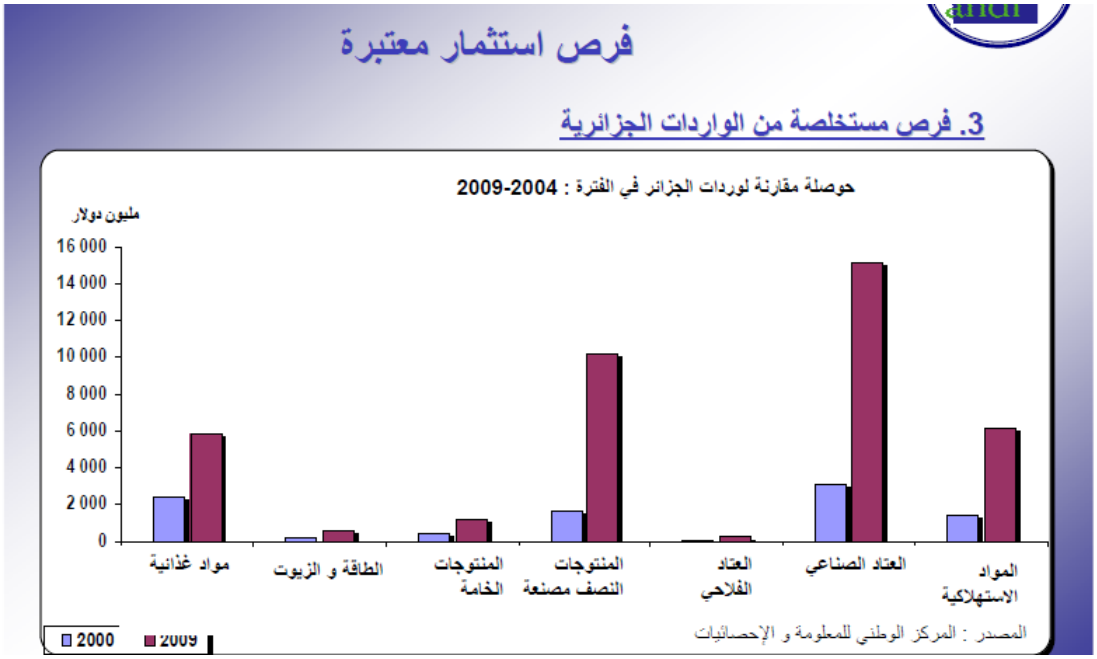

3 - وضعية اقتصادية مستقرة، مشجعة للأعمال:

الشكل رقم(15) : الوضعية الاقتصادية للجزائر

4 - مخاطرة البلدان المنخفضة:

المنظمة الدولية للتعاون و التنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (23) :مقارنة بين مخاطر بعض الدول مع الجزائر

البلد	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2010
الجزائر	6	5	5	4	4	4	3	3
المغرب	3	3	3	3	3	3	3	3
تونس	3	3	3	3	3	3	3	3
ليبيا	6	6	6	6	6	6	4	6
	4	4	4	4	4	4	4	4

5

*- شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء – نسبة التكهرب 97 % من القطر الوطني.

*- شبكة الاتصالات في تطور جد سريع.

*- توفر الانترنت بالتدفق العالي.

* - الطـرق ⟸ + 107000 كم.

*- السكك الحديدية ⟸ 47000 كم.

*- الموانـئ ⟸ 11 ميناء متعددة الخدمات من ضمنها ميناءين للنفط.

*- المطـارات ⟸ 31 مطـار مفتوح للطيـران المـدني من ضـمنها 13 مخصصـة للطيـران الدولي.

6 - منبع موارد بشرية مؤهلة:

75 % من الشعب الجزائري في سن التعليم كل سنة.

*- 6 805 235 في التعليم المتوسط.

*- 939 000 في التعليم العالي.

*- 464 000 في التكوين المهني.

*- 40 % معدل نسبة النجاح في امتحان البكالوريا.

*- + 120 000 متخرج من أكثر من 80 مدرسة عليا.

*- 190 000 (في المعدل) متخرج من 658 مؤسسة تكوين مهني.

7 - موارد طبيعية وفيرة:

*- المرتبة الـ15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية (45 مليار طن بمعدل بترول بالنسبة للاحتياطات المؤكدة من البترول).

*- ثامن عشر (18) منتج للبترول.

*- ثاني عشر (12) مصدر للبترول.

*- قدرات التكرير تصل إلى 22 مليون طن / سنويا.

*- المرتبة السابعة (7) عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز.

*- خامس (5) منتج للغاز.

*- ثالث (3) مصدر للغاز.

*- أول منتج و مصدر للبترول و الغاز الطبيعي في البحر البيض المتوسط.

ثالث (3) ممون للاتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي.

*- رابع (4) ممون للطاقة للاتحاد الأوربي.

*- مواد أخرى: الفوسفاط، الزنك، الحديد، الأورانيوم، تنغستين، الكاولين،...الخ

8- سعر تكلفة إنتاج متميزة:

*- التشغيل:

القطاع العمومي: ما بين 14000 و 54000 دج.

القطاع الخاص : ما بين 12000 و 70,000 دج.

*- الهاتف:

الثابت: محلي: ما بين 3 و 8 دج - دولي: ما بين 12 و 15 دج.

النقال: محلي: 6 دج/وحدة - دولي: 15 دج/ وحدة.

*- العقار الصناعي:

أملاك الدولة: ما بين 4000 و 17000 م^2.

أملاك الخواص: خاضع للمساومة.

9- منظومة بيانية خاصة بالشركات معقولة:

*- الضريبة على الدخل الإجمالي.

الدخل الشهري: نسبة الضريبة تختلف حسب الدخل.

دخل المساهمين: الاقتطاع من المورد 12,5 %.

*- الرسم على النشاط المهني: 2 %.

*- الرسم على القيمة المضافة: 7 و 17 %.

*- أعباء المستخدمين: 26 %.

10- منهاجية عمل مشجعة للأعمال:

*- بلد منفتح و ديناميكي.

*- ضمان معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب.

*- ضمان تحويل رأس مال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف.

*- إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع.

*- انضمام الجزائر الى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان و حماية الاستثمارات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية:

~ 41 اتفاقية لتشجيع و حماية الاستثمارات.

~ 24 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي.

الفرع الثاني : السياسات التنموية في للجزائر[1]:

1)- الاستراتيجية الصناعية:

أ- الانتشار القطاعي للصناعة:

* تثمين الموارد الطبيعية بواسطة ترقية الصناعات سمح باستغلالها الجيد: نقل الجزائر من مرحلة مصدر للمواد الأولية نحو منتج و مصدر للمواد المحولة.

* تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع الصناعات المساهمة في عملية إدماج النشاطات الموجودة في مؤخرة سلم الإنتاج.

* تطوير صناعات جديدة غير موجودة و غير متطورة مثل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المركبات.

ب- الانتشار الفضائي للصناعات:

تعيين و وضع مناطق التطوير الصناعي المدمج (م.ت.ص.م)اقطاب تقنية و مناطق متخصصة، خلق التعاون من خلال التمركز الفضائي للنشاطات الاقتصادية و وضع المؤسسات ضمن شبكة هيئات التنظيم العمومية و كذا هياكل البحث، التكوين و الخبرة.

إحداث مناخ محلي للأعمال و تقوية الاستثمار.

ج- المجالات المعنية بالسياسات التنموية:

*- إعادة تأهيل المؤسسات.

*- إعداد منظومة وطنية للإبداع من أجل دعم سياسة ترقية و تطوير التقدم التقني.

*- تطوير الموارد البشرية و المؤهلات.

*- ترقية الاستثمار المباشر الأجنبي.

(I) :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر ;استثمر في الجزائر;مرجع سابق ص 14

2)- برنامج تطوير الصيد و تربية الحيوانات و النباتات المائية:

*- بعض الأرقام التي تشرف على نشاطات الصيد في الجزائر:

1- إنتاج سنوي يقارب 130,000 طن تشكل نسبة 80 % من الحيوانات المحيطية الصغيرة (السردين و الأنشوفة).

2- معدل استغلال بـ: 2,2 مليون هكتار من مجموع المساحة الموضوعة تحت الولاية الوطنية مقدرة بـ: 5,9 مليون هكتار.

3- تربية حيوانية مائية حديثة بإنتاج يقارب 500 طن.

أهداف البرنامج:

~ الرفع من الإنتاج.

~ تشجيع الصادرات.

~ المساهمة في الأمن الغذائي.

~ المحافظة على الموارد الطبيعية.

~ خلق مناصب شغل.

3)- البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة:

*- السهر على استعمال أفضل و تثمين للقدرات الطبيعية.

*- تكييف أنظمة الإنتاج مع شروط الأوساط المناخية.

*- توسيع المساحة الفلاحية المفيدة من خلال إجراءات تثمينية.

*- تكثيف و تنويع الإنتاج الفلاحي في المناطق الملائمة لتحسين الأمن الغذائي الوطني.

أهداف البرنامج:

~ إرساء قواعد التطوير الفلاحي و الريفي بصفة دائمة.

~ تحسين الأمن الغذائي للبلاد بالتكيف مع القحط الدائم.

~ تسيير عقلاني للموارد الطبيعية (محاربة التصحر، الاستعمال العقلاني للماء).

~ وضع خيارات لتطوير المناطق الفلاحية ذات القدرة الضعيفة.

~ تحسين و مضاعفة أراضي الاستغلال الفلاحي ذات التحصيل القوي.

~ خلق مناصب شغل و استقرار سكان الريف.

4)- مخطط تنمية التهيئة السياحية:

1- تعريف المخطط.

*- ابراز نظرة التطوير السياحي الوطني لمختلف الآفاق (المدى المتوسط 2015 و المدى البعيد 2025)لجعل الجزائر بلد مستقطب.

*- توضيح أدوات تنفيذها و تحديد شروط إمكانية تحقيقها .

*- ضمان العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، و الاستدامة البيئية.

*- تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعه في خدمة السياحة الجزائرية.

أهداف البرنامج:

~ تثمين اتجاه الجزائر من أجل توسيع الجاذبية و التنافسية.

~ تطوير الأقطاب و المدن السياحية الممتازة بواسطة عقلنة الاستثمار .

~ نشر مخطط نوعية سياحية (م.ن.س).

~ تحسين الاستعراضية و التنسيق في النشاطات بتحريك سلسلة السياحة و وضع شراكة عمومية- خاصة.

~ تحديد و وضع مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية و المقاولين التنمويين و جلب المستثمرين.

خاتمـة الفصـل الثالث

من هذا الفصل نستخلص أن الجزائر قد حاولت مرارا و تكرار من خلال البرامـج المطبقة و السياسات المرسومة لترقية و تطوير مستوى الاستثمار و بتقييمنا لأثر البرامـج الإستثمارية علـى

التنمية الاقتصادية اتضح لنا أن هناك آثار سلبية كثيرة و امتيازات قليلـة فتبين أن مناخ الاستثمـار

غير ملائم، و لم يعمل على جذب و تشجيع الاستثمارات بسبب المشاكل و العراقيل الكثيـرة التـي

يعاني منـها المستثمر بالرغم من التحفيزات الضريبية و الضمانات الممنوحة للمستثمرين، لذا ينتظـرها

الكثير من العمل الجاد و الإصلاحات لكي تنخرط في المحيط الاقتصادي.

إن موضوع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية يعد معقدا لأنه مرتبط بالمدى الطويل لذا فـإن

الكثير من الإصلاحات التي هي قيد التطبيق و الدراسة خاصة في مجال مشكل العقار و القضـاء على

البيروقراطية و الإصلاح البنكي و المالي و التخفيف من القـطاع الغير رسمي و تأهيـل المؤسسـات

الاقتصادية و يجب أخذها بحزم لتتماشى بالتوازي مع المؤهلات الجغرافية و الطبيعية و الحوافز التـي

تسخرها الجزائر لتحقيق أفضل مناخ للاستثمار و بالتالي مستوى مـرتفع من التنميـة الاقتصاديـة.

الخاتمة العامة

من خلال إشكالية البحث التي تتمحور حول تحقيق برامج الاستثمار للتنمية الاقتصادية في الجزائر بين العوائق و الآفاق، و باعتبار أن الاستثمار أصبح من أولويات مختلف الدول و يحظى بأهمية كبيرة و هذا الذي دفعنا إلى معالجة الموضوع وفق تحليل شمل فصلين في الجزء النظري و فصل تطبيقي تمحور حول دور برنامج الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، و كخلاصة لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✧ - يعتبر الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية بالغة الأهمية لعلاقته بالدخل و الادخار و الاستهلاك و ذلك ما أثبتته مختلف المفاهيم التي جاءت بها النظريات الاقتصادية بالإضافة إلى كونه عنصر متقلب في الاقتصاد القومي لتأثره بعوامل و محددات أهمها: سعر الفائدة، التغير في الدخل، التوقعات و مستوى الأرباح.
- ✧ - يكتسي الاستثمار أهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي لما له من أهمية في خلق القيمة المضافة و الرفع من مستوى التنمية الاقتصادي بصفة خاصة و زيادة النمو بصفة عامة، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✧ - التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.
- ✧ - حققت السياسة التنموية التي باشرتها الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في إحداث قفزة نوعية في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك راجع إلى الوضعية المالية المريحة و هذا من جهة، و من جهة أخرى إلى الوضعية الأمنية التي ساعدت على ذلك. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- إن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا و هذا بفضل الموارد الطبيعية و التركيبة البشرية و الموقع الجغرافي و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- أن الجزائر أبدت إرادة قوية و بذلت جهود معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار و ذلك بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي، و سن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار، و بعث المؤسسات المؤطرة له و تخصيص الأموال اللازمة و تطويره من خلال برامج الدعم، و الإنعاش الاقتصادي.
- أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر ما زالت ضعيفة و تنقصها العديد من العوامل التي تكبح الاستثمار كمشكل البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية و المصرفية، مشكل العقار الصناعي، مشكل الرشوة و الفساد المتنامي، و التأخر في الهياكل القاعدية و نظام العدالة الغير فعال.
- على الرغم من محدودية النتائج المحققة من خلال البرامج الاستثمارية، و التي انعكست بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية للبلد حيث تقلص معدل البطالة و تحسن معدل الدخل، إلا أن ركود الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تباطؤ وتيرة الإصلاحات حالة دون تحقيق النتائج المرجوة و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

بعد معالجتنا لهذا الموضوع و التوصل إلى أن الاستثمار له دور كبير و فعال في تحقيق التنمية

و هذا من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

و في الأخير سوف نختم هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار و هذا بإعادة النظر في القوانين و التشريعات و ما تضمنه من امتيازات ضريبية و إعفاءات جمركية لتشجيع الاستثمار.

- ضرورة إزالة المشاكل الهيكلية و التسييرية الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات التي تعرقل جهود تطوير الاستثمار، و تكبح النمو الاقتصادي إذ على الرغم من تغيير القوانين و التشريعات إلا أن الذهنيات و المعاملات لم تتغير.

- تطوير القطاع الخاص الوطني و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تأهيلها حتى تقوى على المنافسة و القضاء على العراقيل التي تعيق نموه و تطوره.
- ضرورة الإسراع في الإصلاحات و بالخصوص الإصلاحات المصرفية و المالية و أكثر استثمار في تحسين بيئة أداء الأعمال و ذلك بوضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار تستجيب لعديد المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر، و ذلك حتى تجني الآثار الايجابية على النمو و التنمية الاقتصادية في خلق فرص العمل في تحويل التكنولوجيا.
- العمل على تشجيع الاستثمار المحلي، و هذا بإعطائه أولوية على جميع المستويات دون المخاطرة بالاستثمار الأجنبي.

قائمة المراجع

الكتب:

1- أحمد أشقر: الاقتصاد الكلي، **الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع**، عمان، الطبعة الأولى

2- اسماعيل محمد بن قانة ,**اقتصاد التنمية** ,الطبعة الأولى 2012 ,دار أسامة للنشر و التوزيع ,الاردن، عمان ,2012

3- بريبش السعيد: **الاقتصاد الكلي**، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، دط، عنابة 2007

4- حسين عمر: **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994

5- رضا صاحي أبو حمد: **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار محدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى

6- سيد سليم عرفة ,**ادارة المخاطر الاستثمارية** , دار الراية للنشر و التوزيع ,عمان طبعة 2009

7- طاهر حدران، **أساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى 2009-1430، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان،2008

8- عبد الله الطاهر، بشير الزعبي، عبد الله اليوسف: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، دت

9- علي لطفي :**الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ط1، 2009، القاهرة

10- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ط5، 2005

11- فليح حسن خلف: **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007

12- قاسم نايف علوان ,**ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق** , الطبعة الأولى /الاصدار الأول~

2009,دار الثقافة للنشر و التوزيع 2009
13- كارل ماركس: **رأس المال،** ترجمة راشد البراري، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر ،دط ،1969
14- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية،** دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت: 1986
15- محمد الشريف إلمان: **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، دت ،
الجزء الأول
16- محمد ثابت هاشم: **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر** ، راجعه الأستاذ الدكتور جابر عوض سيد،
2007
17- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية،** الطبعة الأولى:2010، دار اثراء للنشر و التوزيع،
عمان 2009
18- محمد صفوت قابل, **نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية**, دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر
و التوزيع.
19- محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان: **تاريخ الفكر الاقتصادي،** الشركة العربية المتحدة
للتسويق والتوريدات بالتعاون، القاهرة، دط، 2009.
20- مدحت القريشي ,**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات وموضوعات** ,الطبعة الاولى ,2007
دار وائل للنشر ,الأردن 2007
21- مروان شموط, كنجو عبود كنجو,**أسس الاستثمار** ,طبعة 2008
22- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية،** الطبعة الأولى، دار الراية للنشر
و التوزيع، عمان، 2012.

✍ **- المذكرات و الأطروحات:**

1- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،** مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية

و التسيير و علوم تجارية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة: 2006-2007

2- فتوح خالد، **الاستثمار و دوره في التنمية المحلية**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصاديـة و التسييـر

و العلوم تجارية ;جامعة تلمسان ; سنة 2009-2010.

3- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنـة**،

مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر سنة:2004/2003

4- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مـذكرة ماجيستر، كليـة العلـوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة: 2009-2010

5- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حـالة الجـزائر** ،مذكـرة

دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان

6- زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**،مذكرة ماجيستر، كلية العلوم

الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية ،جامعة قسنطينة، سنة:2010-2011

7- دحماني عبد الكريم , **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي**

رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر ,2011-2012

8- باشوش حميد،**المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3

9- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر**، مصر،

السعودية مذكرة الدكتورة، جامعة الجزائر3، سنة 2013-2014.

- المؤتمرات و الملتقيات:

1- بلقاسم رحالي ,ركن الدين فلاك,دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر

خلال الفترة 1970-2010 ,**ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق**

التنمية المستدامة.

2- بن دعاس زهير، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي**

الضغوط التضخمية حالة الجزائر2001-2014، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات

العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلالالفترة 2001-2014كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013

3- بن عزة محمد,اثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق

الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر ,**ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة**

و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمارو النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014, سطيف يومي

11-12 مارس 2013

4- بومحروق خير الدين ,غياط فوزية ,تقييم واقع الاستثمارات العامة في جمهورية مصر العربية في ظل

الاوضاع السياسية الحالية خلال الفترة 2010-2012 ,**ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج**

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة

2001- 2014 ,سطيف يومي 11-12 مارس 2013.

5- بوهزة محمد، برابح صباح، **أثر الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور الاقتصاد الجزائري**

للفترة2001-2009، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على

التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلـوم الاقتصاديـة

و التسيير و علوم تجارية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

6- طالبي صلاح الدين ,محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال

الفترة 2000-2010 , **المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على**

التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014 ,سطيف يومي 11-12 مارس 2013

7- عبد السلام حططاش ،سفيان دلفوف ،**أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر** ،مؤتمر

دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي

خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1،

يومي 12/11 مارس 2013

8- عثماني آنسة، بوحصان لامية، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في**

الجزائر، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار

و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013

9- محمد كريم قروف ,تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة

2001-2012 ,**ملتقى دولي حول تقييماثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل**

و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2012 , جامعة سطيف

يومي11-12 ،مارس 2013

10- مدوري عبد الرزاق، **عرض و تقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر

دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو

الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية، جامعة سطيف 1،

11- مفتاح صالح ,رحال فاطمة ,دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في اطار البرامج التنموية خلال

2001-2014 في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ,**المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج**

الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال

الفترة2001-2014 ,جامعة سطيف

12- هواري عامر، قاسم حيزية ، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**، ملتقى

وطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة

سوق أهراس ;سنة 2013.

- المجلات و البحوث:

1- بلعوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4 سنة: 2006.

2- هشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية**، كلية العلوم

الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة السانية وهران

3- عبد الحميد بوخاري ,**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية** ,مجلة الباحث, كلية العلوم الاقتصادية

و التجارية و علوم التسيير ,جامعة قاصدي بن رباح ورقلة ,العدد10 ,2012.

※ - الأنترنت:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر ;**استثمر في الجزائر** ;سفارة الجزائر ;(www.andi.dz)(algeriaembassy-saudi.com يوم2016/05/08

- جامعة كرباء كلية العلوم السياحية، **الاستثمار، مفهومه، أهميته، أهدافه، أشكاله** 2016/1/07، مفهوم الاستثمار.www.google.dz

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، 2016/04/10. Algerianembassy.saudi.com/pdf/quint.pdf

- منتديات ملتقى الموظف, **الأسسالنظرية و المفاهيم الأساسية للاستثمار**,2015/12/8, www.Mouwazaf –dz.com

_ Florentin dj engoue, **Investissement public et croissanceéconomique au Cameroun** ,2008 Issea,

ملخص

عالجت الدراسة أهمية الاستثمار في الاقتصاد و الدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق التنمية الاقتصاديـة وقد تطرقت إلى المفاهيم النظرية للاستثمار و أهميته و كذا الى مكانة الاستثمار في الفكر الاقتصادي , ومن ثـم إلى مدى مساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تسعى الى رفع مستوى التنمية الاقتصادية من خلال رفع مستوى الاستثمار وهذا بتطبيق برامج و سياسات مختلفة الا أنها وجدت عدة عوائق حالت دون نجاح هـذه الأخيرة وتحقيقهـا لمستوى التنمية الاقتصادية المطلوبة .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار ,التنمية الاقتصادية ,الافاق ,العوائق.

Résumé

L'étude a porté sur l'importance de l'investissement et le rôle qui peut jouer dans la réalisation du développement économique il importe également sur les concepts théoriques de l'investissement par suite sa contribution dans le développement économique.

L'étude a conche que l'Algérie cherche à élever le niveau de développement économique en augmentant le niveau de l'investissent et l'application de différentes politiques et programmes, mais elle a trouvé de nombreux obstacles ont empêché le succès de cette dernière et d'atteindre le niveau de développement requis.

Les mots clés : investissement, développementéconomique, perspectives,barrières.

Abstract

This study dealt with the importance of the investment in economy and its role that play for realize the economic development .It study also some theatrical definitions of investment and its importance ,then how much can participate for reach that economic development.

The study concluded that Algeria is seeking to raise the level of economic development by raising the level of investment and application of different polices and programs, but it found many obstacles have prevented the success of the latter and to achieve the required level of development.

Key words: investment, economic development, prospects, barriers.